محمد عثمان إسماعيل يتذكر:
الوزير الذى كلفه السادات بتكوين

الجماعات الإسلامية



عاطف عبد الغنى

محمد عثمان إسماعيل

الوزير الذى كلفه السادات

بتكوين الجماعات الإسلامية

اسم الكتاب: محمدعثمان اسماعيل.... يتذكر
اسم الكاتب: عاطف عبد الغنى
الطبعة الأولي / ٢٠٠٠
رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٣١٠
الترقيم الدولي/٩٧٧ ٥٧١٥/٠٩ / ٩: /
ISBN
الناشر : الكاتب

ت : ٠١٢/٣٣١٠٣٩٣
المطبعة : ستار برس

محمد عثمان إسماعيل

الوزير الذى كلفه السادات بتكوين الجماعات الإسلامية يتذكر

على هامش هذه المذكرات ... أو الذكريات

هذه الأوراق التالية تأخر نشرها حوالى السنوات الثلاث وذلك نزولاً على رغبة صاحبها الذى آثر التأجيل -بعد أن كان متحمساً للنشر- لأسباب أقلها أن الرجل لم يرد أن يدخل فى مهاترات مع أطراف تهوى البحث عن الشهرة والبطولات الزائفة تلك التى لم تصادف -يوماً- هوى فى نفس محمد عثمان إسماعيل ولم يسع إليها.

إذن لم يكن لى يد فى تأجيل النشر فقد سجلت عدة حوارات مع صاحب هذه الذكريات بلغت من الوقت مايقرب من الاثنتى عشرة ساعة، وأفرغت محتوى شرائط التسجيل وصغتها صياغة مناسبة للنشر مع الحرص الشديد على عدم تغيير المعنى وذلك بالبعد عن المحسنات اللغوية التى قد تغير كلام الرجل لأن كلام محمد عثمان اسماعيل كلام مهم يروى وقائع تاريخية مهمة.

أيضاً كنت أدرك أننى أتعامل مع شخص كان مسئولاً وهو فى نفس الوقت متهماً بعدة اتهامات خطيرة بل هى أخطر التهم -قاطبة- على الأقل خلال السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن المنقضى من تاريخ المجتمع المصرى.

وهذه التهم التى أُلصقت بمحمد عثمان اسماعيل على الترتيب -من حيث الخطورة- هى تكوين الجماعات الإسلامية التى خرج من عباءتها -فيما بعد- الجماعات الإرهابية تلك التى كوت المصريين بنار عنفها وروعتهم بصوت طلقات رصاصها وأفزعتهم بمنظر دم الأبرياء الذى أُريق هدراً فى معركة الجهل والفساد.

والتهمة الثانية التى أُتهم بها محمد عثمان اسماعيل هى إضطهاد المسيحيين أثناء توليه

منصب محافظ أسيوط ، أما التهمة الثالثة فهى : فصل عدد كبير من الصحفيين والكتّاب من وظائفهم أو نقلهم إلى وظائف لاتمت بصلة لتخصصاتهم -فيما يشبه الازدراء- مثل محلات بيع الأحذية (باتا) أو مؤسسة اللحوم .. ! وذلك أيام أن كان محمد عثمان اسماعيل أميناً لتنظيم الإتحاد الإشتراكى .

وعندما كان صاحب تلك الذكريات يجلس على كرسى السلطة يحمى ظهره ، ويظهر فى الكادر مع رأس النظام ، كانت الصحافة تسعى إليه وتطلب محاورته فيقترح هو أن تكون هذه الحوارات محاكمات أو جلسات للحساب (هو الذى يطلب أن تحاسبه الصحافة) ، وكان الذين يمثلون اليسار فى الصحافة المصرية يفعلون ذلك وعندما يفتح لهم الرجل ذراعيه وعقله يلقون عليه التهم ويحاصرونه بالأسئلة فيجاوبهم الرجل بعقلانية وبهدوء مفنداً التهم واحدة وراء الأخرى ولايسعهم فى النهاية إلا أن يؤمنوا ببراءته مأخوذين بسعة صدر ذلك المسئول ورحابة عقله وحسن منطقه وجداله ، ولكن لأننا شعب يهوى الإتهام ويمضغ النميمة بلذة أكله للحم الغزال ، ويطربه الظهور بمظهر العالم ببواطن الأمور ، ذهب دفاع محمد عثمان إسماعيل وبقيت التهم عالقة بذاكرة الخبثاء وإليكم الدليل :

فى حوار أجراه عبد الستار الطويلة نشر فى العدد ٢٤٣٢ لمجلة روزاليوسف بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٧٥ يقول محمد عثمان إسماعيل : « لقد نُسبَت إلىَّ تصريحات ليست كاذبة فقط لا لتشويه سمعتى فقط بل لإثبات أنى مخبول ومجنون مثلاً : نُسب إلىّ أننى صرحت فى مؤتمر عام أن أعداء مصر ثلاثة .. الشيوعيون واليهود والمسيحيون حسناً .. إنه من الممكن الهجوم على الشيوعيين واليهود الصهاينة ولكن هل يعقل أن يهاجم محافظ فى اجتماع عام المسيحيين وهم أشقاؤنا فى المصرية وهو حاكم للمسلمين والمسيحيين معاً ، مارأيك أن أقرب أصدقائى هم من المسيحيين وأنا نجحت فى انتخابات مجلس الشعب بفضل أصوات إخواننا الأقباط ... إلخ . » .

وتمر الأيام لتأتى مرة أخرى مجلة روزاليوسف -نفسها- وتنشر لعلى سالم مقالاً عن الفتنة الطائفية يقول فيه مانصه: «قال محمد عثمان اسماعيل محافظ بنى سويف أعداء مصر ثلاثة الشيوعيون والمسيحيون والإسرائيليون».

فمن أين أتى على سالم بتهمته؟! هل نقلها عن كلام محمد عثمان إسماعيل الذى قاله تدليلاً على سذاجة التهم التى تلقى عليه؟! أم سمعها من آخرين ولم يحاول أن يجهد نفسه فى البحث عن صدق الرواية التى التقط منها التهمة (الخطيرة) ولم يهتم إن كانت رواية مكذوبة أو مجروحة أو ضعيفة أو معدومة الإسناد!!، ولم يكتف على سالم بذلك لكنه مضى خطوة أخرى أخطر من الأولى وهى تحريض السلطة على محمد عثمان إسماعيل عندما أضاف فى فقرة تالية من مقاله:

«قد يكون من المناسب لقادة حملة الصعيد أن يطلعوا على ملفات كل من عينهم محمد عثمان إسماعيل فى قرى ومراكز محافظة أسيوط وفى ديوانها العام أيام توليه منصب محافظ أسيوط»!!

وقد نفهم الأمر على أن على سالم من المعسكر المضاد لمحمد عثمان إسماعيل.. لذلك فهو على استعداد لأن يصدق فيه أى كلام يقال لكن الحقيقة أن الأمر أعقد وأخطر من ذلك لأنه يفضح ويدين طريقة تفكير وتعامل رموز ومثقفى هذه الأمة مع قضايا الوطن والخصوم الوطنيين، ومن سخرية الأقدار أن على سالم نفسه الذى يدعى العلمانية والعقلانية تجرع من نفس الكأس واكتوى بنارها حتى جأر منها وذلك عندما زار إسرائيل بمبادرة شخصية فانبهر بما شاهده وجاء يحمل لقومه البشرى عن بلداً كان يحسبه سكناً للشيطان فوجده جنة للملائكة (يا أستاذ على إن الكلام أمانة أولاً قبل أن يكون حرفة وأن كلمة تخرج من سن قلم كاتب قد تصيب إنساناً فى مقتل) لقد أوجعت التهمة محمد عثمان فأقام دعوى قضائية ضد على سالم وضد مجلة روزاليوسف وصدر فى الدعوى حكماً لصالحه بالتعويض الذى لم يكن يريده محمد عثمان، لكنه كان يريد صكاً من

القضاء بالبراءة ودليلاً على زيف اتهامات خصومه، لكن ذهب ا لحكم وبقى مقال على سالم فى ذاكرة بعض الذين قرأوه ولم يعرفوا الحقيقة.

* * *

لقد اكتشفت فى محمد عثمان إسماعيل -عندما قابلته وجلست إليه- حالة نادرة فى المسئولين، وشخصية تسقط كل من يعتلى جواد السلطة.. شخصية غير مؤهلة للعب السياسة، هذه اللعبة التى تحتاج مهارة لم يوهبها محمد عثمان فما الذى دفع به للنزول إلى هذا الملعب؟!! سألت نفسى وعرفت الإجابة من سرده لوقائع حياته.. إنها الظروف وحدها هى التى دفعت بمحمد عثمان اسماعيل لهذا المدمار ووضعته فى طريق السلطة.

وفهمت أيضاً أن الرجل كان يؤمن بمبادىء أخلاقية أراد أن يرسخها فى المجتمع وسعى لغرس البذرة لكنه لم يرع الغصن الذى تغذى على سموم دخيلة فأثمر شجرة مسمومة.

لم ينكر الرجل تهمه اضطلاعه بمشروع تكوين الجماعات لكنه أرادها إسلامية ولم يردها إرهابية، وأنا لا أدافع عنه أو أتكلم باسمه ولن أصف ماحدث بأن الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الطيبة، فعلم النوايا عند خالق أصحابها وحده سبحانه، وسوف أترك للقارىء الحكم الأخير على رواية محمد عثمان لكن أود أن أثبت هامشاً صغيراً على متن هذه الرواية هما رأيى الخاص ويتلخص فى جملة وسؤال..، الجملة هى: «محمد عثمان إسماعيل آمن بشخص السادات ومبادئه الأخلاقية وزعامته»، أما السؤال فهو: «هل كان السادات لديه نفس التوجهات الأخلاقية والدينية عندما وافق محمد عثمان وشجعه على تكوين الجماعات الإسلامية؟ وتظل الإجابة عن السؤال مفتوحة إلى أن نعرف من صاحب المذكرات والوقائع ونفهم أسبابها ودوافعها من الأوراق التالية.

عاطف عبد الغنى

يوليــــــو ٢٠٠٠

١

« قصة حياة عادية »

اسمي محمد عثمان إسماعيل عثمان، صعيدى، قريتي التى ولدت ونشأت فيها اسمها المعصرة تابعة لمركز أبنوب أحد مراكز محافظة أسيوط، وتاريخ ميلادى هو الأول من يناير سنة ١٩٣٠، أما ونحن الآن على مشارف انتهاء هذا القرن فقد اقترب عمرى من العام السبعين وبالتحديد عند تدوين هذا الكلام أكون قد أكملت السابعة والستين إلا قليلاً، شهوراً أو أياما.

لقد قرنت صفة الصعيدى باسمي؛ لأن هذه الصفة مثار فخرى واعتزازى - ولا تزال - على الرغم من أنها الصفة التي يتندر بها البعض أو يسخرون من أصحابها لكنها تعنى عندى تركيبة من الأخلاق تؤصل شخصية الإنسان المصرى الحقيقى ابن تراب هذا الوطن سليل الفراعين وابن الحضارة الإسلامية، صاحب العود الصلب الذى لا يعرف الانحناء ويقاوم العصر أو الكسر، حتى صفة "العند" وصلابة الرأي التى هى أولى الخلائق بالسخرية كنت أجدها أحياناً كثيرة خيراً من التوميه "وتلويع" الكلام وتحميله أكثر من وجه وأكثر من معنى.

لا أنوى التفلسف ولم أشأ أن أقدم "مذكرات" تلك الكلمة التى بتُّ أمقتها بسبب ابتذالها فقد صار كل من «هب ودب» يكتب مذكراته ولكنى فكرت كيف أبنى جسراً من التواصل مع قارئ كلماتى أو ذكرياتى عن أحداث عشتها أو شاركت فى صنعها أو على الأقل كنت شاهداً عليها.. إن الإنسان لا يهبط على الحياة «ببراشوت» عند العشرين أو الثلاثين من عمره مثلاً فلابد أن له يوم ميلاد، كما أنه سيكون له يوم معلوم عند الله يترك فيه هذه الدنيا، وإسقاط أيام أو سنين من هذه الرحلة لابد سيخلق شيئاً من الغموض

والتورية، وهذا ما جعلنى أقدم على تعريف الآخرين بالبيئة والزمن اللذين نشأت فيهما؛ لأن تلك الظروف فى الغالب هى التى تسوى الإنسان كائناً اجتماعياً يحمل سماتها فى عقله وقلبه وتكاد تنطبع على جبينه.

منذ الصغر والنشأة الأولى وجدت الناس فى قريتي المعصرة تعاملنى بكثير من الاحترام، كيف لا.؟! وأنا أحد أبناء عمدة القرية وأمى أيضاً ابنة لأحد عمد القرى المجاورة وهى قرية بصرة التابعة ـ أيضاً ـ لمركز أبنوب.

الأرض التى كان يمتلكها والدى أضافت إلى هذا الوضع الاجتماعى وضعا ماديا مميزاً أقرب إلى الثراء وكفلت لنا رغد الحياة والترف، ومنذ اليوم الأول لميلادى وأنا صاحب أملاك حيث أن والدى كان وحيد أبويه، وكذلك جدى لأبى ولأجل هذا السبب كانت سعادة أبى غامرة كلما أنجب ابنا حتى وصل عدد أولاده الذكور إلى سبعة وكان يعبر عن سعادته تلك بأن يهب للمولود عددا من الأفدنة يسجلها باسمه على سبيل الهدية.

ولا أذكر أن أحدا من أبناء قريتى «المعصرة» نادانى أو خاطبنى باسمى مجردا من لقب الأفندى أو الشيخ، أما لقب الأفندى فكان دائماً يلتصق بمن يرتدى البدلة والطربوش بينما ينادى أولاد الأعيان والملاك وذويهم بالشيخ فلان..

تلقيت جميع مراحل تعليمى الأولية فى مدينة أسيوط، حيث اجتزت المرحلة الابتدائية فى المدرسة الأميرية ثم التحقت بعدها بمدرسة أسيوط الثانوية (جامعة أسيوط الآن) وكان التعليم فى ذلك الزمن وهو أربعينيات هذا القرن بمصاريف تبلغ عشرين جنيهاً للمرحلة الابتدائية وخمسة وعشرين للثانوى، وفى المدرسة كانت تقدم وجبة يومية لكل تلميذ أو طالب تتكون من طبق خضار وطبق أرز وقطعة لحم ثم نوع من أنواع الفاكهة، وعن كثافة الفصول لا تسل لأنها بأى حال من الأحوال لم تكن تزيد على عشرين طالباً وملحق بالمدرسة فناء واسع يضم ملاعب للأنشطة الرياضية، كذلك حجرات مجهزة

لممارسة كافة الأنشطة الإبداعية والهوايات مثل الرسم والنحت والتصوير والموسيقى.

هذا عن الجماد، أما العنصر البشرى المكون من المدرسين والمشرفين والنظار فقد كانوا يعدون أنفسهم من أصحاب الرسالات وكانوا بالفعل كذلك، الكل يتفانى فى أداء عمله تفانيا يصل إلى حد التنافس، وتظهر نتائج هذا التنافس جلية على طلابهم فيستوعبون دروسهم ويحاولون بدورهم إظهار اجتهادهم لمدرسيهم، وكان المدرس إذا لاحظ ضعفا فى استيعاب بعض تلاميذه للمادة التى يقوم بتدريسها فإنه ينبه عليهم بالحضور مبكراً ساعة أو أكثر قبل بدء اليوم الدراسى ليعيد لهم شرح ما استغلق على أفهامهم أو يراجع معهم الدروس الصعبة .

لم تعرف أجيالنا ما يسمى اليوم بالدروس الخصوصية اللهم إلا بعض الطلاب ضعاف التحصيل (جداً) وكانوا يتلقون مثل هذه الدروس فى مادة أو اثنين علي الأكثر وهما اللغة الاجنبية سواء الإنجليزية أو الفرنسية والرياضيات ويُدفع للمدرس قروش قليلة لا تزيد على ثلاثين قرشاً للحصة أو جنيه كامل لثلاث حصص، وكان ذلك مثار حسد لمدرسى الرياضيات واللغات من قبل مدرسى المواد الأخرى.. أقول كان، ولاحظ أن هذا الفعل تكرر كثيراً فى الأسطر السابقة لأن ذلك (كان) فى الماضى أما الآن ومع مجانية التعليم المزعومة فالأمر قد اختلف كثيراً، وصارت تجارة التعليم هى الاستثمار المضمون لأصحاب الملايين، فالطالب أو التلميذ منذ التحاقة بمرحلة ما قبل المدرسة الابتدائية وحتى تخرجه يتكلف على أهله آلاف الجنيهات وصارت الدروس الخصوصية تغطى خريطة كل المواد على المستويات الدراسية حتى أصبحت دخول المدرسين ـ أيا كانت المواد التى يدرسونها ـ تضارع أو تزيد على دخول أكبر الأطباء وأشهرهم .

وكما سبق، وأن قلت لم يكن ليَّ أعمام ولذلك فكر أبى أن يستبقى أحد أولاده الذكور فى القرية ليخلفه فى العمودية ويباشر زراعة أرضنا ووقع الاختيار عليَّ على الرغم

من أن ترتيبى الثالث بين أخوتى، كنت قد وصلت فى رحلة التعليم إلى السنة الرابعة من التعليم الثانوى (الثقافة) كما كانت تسمى فى ذلك الوقت، فانقطعت عن الدراسة حسب أوامر والدى ومكثت بالقرية أؤهل نفسي ـ بعيدا عن التعليم ـ لما أنا مقبل عليه من مهام جديدة، وسمح الفراغ الطارئ على حياتى أن يلتف حولى بعض الشباب الذين هم فى مثل سنى ويمتّون لىّ بصلة قربى أو مودة، ويقدموننى عليهم وبالطبع كان هذا شيئاً يسعدنى ويلبى بداخلى متطلبات ذلك السن من حب القيادة والشعور بالأهمية، ولم أدرك فى ذلك الوقت سر هذا الاحترام والتكريم والتقدير الذى يناله دائماً من يملك أن يغدق على الآخرين ويوفر لهم متطلباتهم المادية .

فى القرية الحياة كانت مبهجة على الرغم من بساطتها، ولا أنسى أبداً إيام وليالى رمضان، فى النهار يجتمع الرجال قبل آذان المغرب فى الدوار ـ ووصف الرجل يطلق على من يزيد عمره على اثنى عشر عاماً ـ بينما تجتمع النساء فى المنازل، وفى الدوار الطعام يوجد بوفرة يكفى الحاضرين ويفيض تحسباً لحضور ضيوف أو عابرى سبيل، وهذا الكرم لم يكن يقتصر على الدوار وأصحابه فقط، لكن كان الرجل الفقير أو الفلاح الأجير يحرص ـ أيضاً ـ على أن يخرج (الطبلية) أمام منزله ويرص عليها أطباق طعامه القليل وينتظر مرور من يشاركه هذا الطعام .

وبعد صلاة العشاء تبدأ السهرة أيضاً فى الدوار وتستمر حتى منتصف الليل، يحيِّها «مقرئ» يتلو آيات الذكر الحكيم وينصت له الجميع فى خشوع، وعند انتهائه ينصرف الرجال إلى بيوتهم وقلوبهم ملأى بالود والصفاء تلفهم فيوضات الإيمان فيغلق كل واحد عليه بابه ليغفو قليلاً ثم ينهض وأهل بيته يتناول طعام السحور ويستعد لصلاة الفجر جماعة فى مسجد القرية .

ما عدا رمضان وفى بقية شهور السنة فالقرية لا ترى اللحم إلا يوم السوق، أما كبار البيوت والتى كان يطلق على أهلها : الأعيان، فأنهم يذبحون طوال أيام الأسبوع فى

الدوار والذبيحة عبارة عن خروف كبير ثمنه فى ذلك الوقت كان لا يتعدى الجنيهات الثلاثة، ومنذ أن وعيت على الدنيا وأنا أرى أبى يحفظ فى هذه الذبيحة حق السائل والمحروم فيأمر بتقسيم أكثر من نصفها مقادير تبلغ رطلاً أو رطلين تُلف فى ورقة ويأمر قهوجى الدوار أن يوصل هذه اللفائف إلى أسماء بعينها .. هذه لفلانة وتلك لفلان. وكان أمثال والدى كثيرون يشيعون روحا من التكافل تحنو على الفقير وتضمد جراحه وتزيل أى أثر من أحقاد قد يخلقها الحرمان، أما الآن فقد اختفت من ريف مصر شماله وجنوبه تلك الصورة؛ وحل محلها رذيلة الأنانية وحب الانفراد والانعزال وباتت البيوت مغلقة على أصحابها ضنينة بما لديها إلا على أهلها الذين قنعوا بالجلوس أمام التلفزيون يبخ قيمه فى وجوههم ويعلمهم عادات وتقاليد غريبة عن مجتمعنا.

هناك أيضاً أيام الفيضان والذى كان يأتى بعد جمع محصول القطن والذرة فيحيط القرية حتى تصير جزيرة تلفها المياه من كل جانب، ويصبح أهل القرية لا عمل لهم إلا الجلوس فى جماعات يتسامرون فيتبادلون القصص أو يقضون الوقت فى لعب (السيجه) وهى لعبة أشبه بالطاولة أو الشطرنج ترسم رقعتها على التراب ويتبادل اللاعبون قطعاً من الطوب تسمى أحياناً (الكلاب) ويفضل لعبها غالباً كبار السن، أما الشباب فكانوا يتجمعون فى قوارب تقف بهم وسط مياه الفيضان التى يبلغ عمقها حوالى المترين، ويطيب السهر خاصة إذا كان القمر فى كماله يضئ السماء ويصاحب المجموعة واحد يجيد العزف على الربابة أو الناى بينما ينشغل البعض فى شى جدى على (صاجة) أعدت خصيصاً لهذا الغرض وما أن ينضج لحم الجدى حتى نبدأ فى تخاطفه فى مرح وسعادة، هذه السهرة لم تكن تتكلف الكثير فهذا الجدى (وهو ذكر الماعز) لم يكن ثمنه يزيد على العشرين قرشا رغم أن وزنه كان يزيد على العشرين رطلاً ولا غرابة فى ذلك فالديك الرومى السمين كان ثمنه حوالى خمسة عشرة قرشاً والفرخة الكبيرة ثلاثة قروش، وزوج الحمام خمسة قروش والخمس عشرة بيضة كانت تساوى قرش صاغ واحدا، أما البقرة

فكان سعرها يتراوح مابين أربعة جنيهات إلى خمسة، وهكذا قس على ذلك بقية الأسعار.

كان هذا الحال يستمر لأربعة أشهر تحاصر فيها مياه الفيضان القرية من جهاتها الأربعة، والخارج من القرية أو الداخل إليها لا يستطيع الانتقال إلا من خلال تلك القوارب الصغيرة التى كانت تمثل مصدر رزق لبعض الفلاحين لنقل الأفراد من الجسر إلى القرية أو العكس مقابل أجرة تساوى خمسة مليمات (تعريفه) للنفر.

وعلى الرغم من السعادة وراحة البال اللذين شعرت بهما فى أول الأمر فالرتابة والتكرار خلقتا داخلى شعورا بالملل بدأ يتنامى، فى نفس الوقت الذى كان أبى قد راجع فيه نفسه فى أمر بقائى بالقرية بعد أن لاحظ انخراطى فى صداقة بعض الشباب بصورة لم يرتاح لها ولاحظ ـ أيضاً ـ تغيرا فى سلوكياتى وأفعالى التى بدأت تميل إلى العنف وممارسة بعض أنواع الاستبداد دفعنى إليه هؤلاء الأصدقاء الطارئون علىَّ. أما والدى فكان دائماً يجنح للعدل ويحاول بقدر استطاعته أن يطبقه بشكل مطلق بعيداً عن أى شعور أو عاطفة، كذلك كان يحب القوة والصراحة فى الحق، وكان معروفاً بذلك ليس فى قريتنا فقط، لكن فى أكثر القرى المجاورة لها، وأذكر فى ذلك أن بعضا من أبناء قريتنا الذين هاجروا منها إلى مدينتى القاهرة والأسكندرية تركوا أملاكهم من الأرض الزراعية للمستأجرين، وكانوا يأتون كل عام وقت الفيضان (الذى هو بمثابة نهاية العام الزراعى) فيقيمون عندنا فى الدوار ثم يرسل والدى لمستأجرى أراضيهم ليحضرهم ويستخلص منهم لهولاء المهاجرين حقوقهم كاملة .. وحدث فى إحدى المرات أنهم عرضوا على والدى أستئجار أراضيهم وحجتهم فى ذلك ضمان حقوقهم التى سوف تصل إليهم حيث يقيمون فى القاهرة أو الأسكندرية، وكان المالك فى ذلك الوقت يمكنه إخراج المستأجر من الأرض وقتما يشاء والمستأجر يمكنه أن يعيد تأجير الأرض ـ المؤجرة اليه ـ لآخر وهو

عمل مربح للغاية والدليل أن المستأجر كان يأخذ الأرض من المالك مقابل إيجار للفدان قيمته خمسة عشر أو عشرون جنيها كحد أقصى ويعيد هو تأجيره مقابل خمسين أو ستين جنيها ، ورغم هذا العرض المغرى الذى عرضه المهاجرون على والدى فإنه رفض وفوجئنا ـ نحن أولاده ـ برفضه هذا ، فاتفقت مع أخى الأكبر أن نستأجر أنا وهو هذه الأرض من ملاكها المهاجرين ونعيد تأجيرها ، وبالفعل تحدثنا مع بعض أصحاب الأرض فى ذلك ، ولم تمر أيام حتى فوجئنا بأبينا ينادينا (أنا وأخى) وما أن وقفنا أمامه حتى سألنا غاضباً :

– «أنتما تريدان أن تستاجرا أرض فلان وفلان ؟!»

عقدت ألسنتنا المفاجأة ونحن لا ندرى كيف علم بهذا الأمر لكنه استطرد يقول :

– «نحن لا نزرع أرضنا كلها بل نؤجر منها للفلاحين فكيف تفكران فى استئجار أرض .. من سيفعل ذلك ليس له عيشة معى فى البيت إطلاقاً .. هذا جشع واستغلال لصفتكم كأولاد للعمدة».

وبالطبع لم نكن نملك إلا السمع والطاعة لأبينا.

كان قد مضى من العام الدراسى الكثير وأنا مقيم فى القرية لا أذهب إلى المدرسة التى فاتحنى أبى فى أمر العودة إليها ومواصلة تعليمى، وكنت مترددا بين القبول والرفض تنازعنى الراحة والدعة من جانب ، والملل من الجانب الآخر .. استمر ذلك حتى جاء من يزورنى فى قريتى وهم أربعة من زملاء الدراسة، قضوا اليوم فى ضيافتى وحدثونى فى العودة للمدرسة وذكرونى باستمارات امتحان الثقافة التى حان ميعاد إثبات بياناتها .. فقررت أن أذهب للمدرسة فى اليوم التالى بعد انقطاع دام ما يقرب من الشهور الأربعة، وعلى الرغم من هذا الانقطاع فقد اجتزت امتحان العام بنجاح وانتقلت إلى السنة الأخيرة فى المرحلة الثانوية.

فى مدرسة أسيوط الثانوية حصلت على التوجيهية وجئت إلى القاهرة لأبدأ مرحلة

تعليمي الجامعي في جامعة فؤاد الأول وبالتحديد كلية الحقوق التي التحقت بها عن رغبة أكيدة إذ كنت معجبا بالمحامين، حتى أنني كنت (أزوغ) أنا وبعض زملاء الدراسة الثانوية في أسيوط ونذهب إلى محكمتها لنستمع إلى مرافعات كبار المحامين وخاصة إذا جاءوا من مصر (القاهرة) وفي هذه السن لاحظت أيضاً أن كل السياسيين والعاملين في الحقل العام ـ تقريباً ـ من المحامين فكان منهم نواب البرلمان وأكثر الوزراء وقادة الحركة الوطنية.

بدأت أراقب ذلك المجتمع الجديد عليَّ، مجتمع جامعة فؤاد الأول وكان العام الدراسي ١٩٤٩ وهو عام كانت تموج فيه الجامعة بالتيارات السياسية المختلفة، وفي الجامعة رأيت أحزاب مصر كلها تقريباً ممثلة، لكنني لم أنضم إلى أيّ منها حيث لاحظت أن القيادات الطلابية لهذه المجموعات من الطلبة التي يتبنى كل منها فكراً حزبياً معيناً ـ تتقاضى مبالغ مالية من تلك الأحزاب، ولاحظت أيضا أن هناك تواجداً قوياً لجماعة الإخوان المسلمين، وكان يمكنني أن أنضم إليهم حيث أنهم الأقرب إلى طبيعتي، صحيح أنني في ذلك الوقت لم أكن متدينا بمعنى أنني لم أكن مواظبا مثلا على أداء الفروض لكن كان لدي من الأخلاقيات والقيم ما يجعلاني أرفض الانسياق في طريق الرذائل وعلى سبيل المثال:

كنا في قريتنا المعصرة أو مدينتنا النائية أسيوط نسمع عن كباريهات القاهرة فلما حضرت إلى القاهرة أردت أن أرى بعيني؛ فاصطحبني أحد الأصدقاء إلى كباريه فتحية محمود في شارع عماد الدين، وكانت تلك المرة الأولى والأخيرة إذا اشمأزت نفسي من المناظر والسلوكيات التي رأيتها في ذلك اليوم.

أقول كان يمكنني أن أنضم إلى جماعة الإخوان ولم يمنعني من ذلك إلا واقعة حدثت معي:

على درجات سلم كلية الحقوق كنت أقف ومجموعة من زملاء الفرقة الأولى وكان الجمع يضم طالباً اسمه الدمرداش العقالي (المستشار فيما بعد) لم يكن زميل كلية فقط

لكن كان أيضاً بلدياتى وزميل دراسة أثناء المرحلة الثانوية فى مدرسة أسيوط، ومن هذا الوقت وأنا أعرف أنه منضم لجماعة الإخوان.

وبشكل عفوى وتلقائى وكما يحدث من أى مدخن أخرجت علبة سجائرى وشرعت أعزم على الموجودين بسيجارة بعضهم قبل أن يشاركنى التدخين وآخرون رفضوا شاكرين، إلا الأخ الدمرداش، لقد ارتسمت على وجهه علامات الضيق والغضب ومد يده وبدلا من أن يتناول سيجارة فقد ضرب على يدى قائلاً : «تلميذ وبتشرب سجاير العلبة ثمنها ١٦ قرشا وساكن فى شقة لوحدك ومعاك طباخ كمان».

بالطبع هالنى ما سمعت وبفطرتى الريفية رددت عليه قائلاً :

- «من بيت أبويا يا أخى».

وحدثت مشادة كلامية بينى وبينه ولم يتطور الأمر عن ذلك، وانتهى ظاهرياً عند هذا الحد لكن بداخلى لم ينته، إن هذه الواقعة قد رسبت بداخلى أحساساً سلبياً نحو الإخوان وسلوكهم وأفكارهم، لقد ربطت إلى وقت طويل ما بين سلوك الأخ الدمرداش وجماعة الإخوان المسلمين، وخلقت هذه الواقعة إلى وقت طويل حاجزا بينى وبينهم، وأيضاً علمتنى درساً إيجابياً عن «الدعوة» وطرق توصيل الداعى لرسالته وكيفية أدائها، وخرجت بنتيجة مؤداها أن الداعى لابد أن يكون واسع الأفق يشق طريقه بيسر إلي قلب ومشاعر الناس وسبيله فى ذلك الصبر واللين ثم بعد ذلك فليقدم جوهر دعوته.

هذه الواقعة لم تبرح ذاكرتى، وبعد وقوعها بزمن بعيد اجتمعت مع المرحوم عمر التلمسانى مرشد الإخوان المسلمين، وكان الاجتماع فى منزلى جلسنا فيه نتناقش فى أمر سوف يأتى ذكره فى السطور التالية، المهم أن عادة التدخين لم تفارقنى وأنا أعلم أن الإخوان لديهم تحفظ على تلك العادة .. وبعد مقاومة نفسية لم أستطع أن أمنع نفسى وقلت للأستاذ عمر : «معلش يا أستاذ عمر أنا بستأذنك فى تدخين سيجارة».

رد علىَّ :

«وماله .. أعطنى أنا الآخر سيجارة».

لاحظت أنه يدخن سيجارته بشكل غريب فيسحب النفس وينفثه فى الهواء، هو ليس مدخنا أذن لكنه يجاملنى .. وليكن.. لكن هذا هو الفرق بين نوعين من الدعاة، وطريقتين فى التعامل.

بعد تخرجى مباشرة تزوجت فوهبنى الله حسنة الدنيا وهى الزوجة الصالحة ودائماً ما أتمثل حديث الرسول الكريم صلوات الله عليه وسلامه «أظفر بذات الدين تربت يداك»، وإلى الوقت الذى تزوجت فيه لم أكن متدينا فلم أكن مواظباً على أداء الفروض، وبدأت زوجتى تأخذ بيدى فى ذلك الطريق، إذ تقدم لى بعض الكتب الدينية التى قرأتها وتدفعنى إلى ذلك وبدأت أقرأ إلى أن تعمق الإيمان فى نفسى، وتبدلت نظرتى للأمور فصار المعيار الدينى هو الذى يحكمها.

كنت قد افتتحت مكتبا للمحاماة بأسيوط بعد تخرجى وانقضاء فترة التمرين على أعمال المحاماة بالقاهرة ولم أفكر أبداً فى الوظيفة الميرى فوطدت نفسى على الإقامة فى مدينة مولدى أسيوط ..

وحول التاريخ أيضاً كانت الثورة قد قامت فسعد بها وأيدها جيلى من الشباب، بل وبهرتنا بالشعارات التى رفعتها (عنوانا لها) لكن سريعاً ما تبدل الحال، وانكشف الوجه الحقيقى لتلك الثورة سافرا عن ديكتاتورية العسكر وذلك بعد أزمة الشهور الأولى من عام ١٩٥٤ ..

فى هذه الشهور حدثت أزمة الثوار مع الرئيس محمد نجيب أول رئيس للجمهورية؛ فاختلفوا معه ووقفوا جميعاً ضده ماعدا خالد محيى الدين (على الرغم من أنه يسارى) وتآمروا على عزله فبدأوا فى مهاجمته بشكل علنى وخاصة الصاغ صلاح سالم، ولما خرجت الجماهير تطالب بعودة نجيبها، اضطر مجلس قيادة الثورة إلى مصالحته والسماح

بعودته وأصدروا بيانا بذلك، لكنها لم تكن مصالحة خالصة من قلوب نقية بل مجرد موقف تكتيكي وكسب للوقت، إذ بدأوا بعدها في إبعاد أنصار نجيب من حوله وعقدوا محاكمات للبعض الآخر بتهمة التآمر. وانتهى الأمر باعتقال محمد نجيب وتحديد إقامته في قصر زينب الوكيل ومُنع اتصاله بالعالم الخارجي فعاش الرجل في هذا المنزل بقية أيام حياته يتجرع كئوس الذل والهوان، وبعد اعتقاله خرجت شراذم عمالية مأجورة (كما ذكر أعضاء مجلس قيادة الثورة في مذكراتهم) تنادي بسقوط الديموقراطية والمثقفين الجهلة!!

واعتدوا بالضرب على السنهوري باشا رئيس مجلس الدولة، حرك هذه المظاهرات الصاغان طعيمة والطحاوي وقادها أحد العمال ويدعى الصاوي وقد دُفع له مبلغ من المال مقابل ذلك، وهذا ليس كلاما من عندي لكن ما ذكره أعضاء مجلس قيادة الثورة ونشروه في مذكراتهم بعد انقضاء هذا العهد.

كما اعتقل على أثر ذلك أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وبدأت مرحلة من الإرهاب الحكومي لكافة أفراد الشعب تمثلت في اعتقالات وعزل ومصادرات وحراسات، وتحرك ضعاف النفوس بوشاياتهم الرخيصة يستثمرون المناخ فكان الخادم يشي بسيده، والإبن يشي بأبيه واستولى الخوف على عقول وقلوب المصريين، ونتيجة لذلك غُرست بذور النفاق في التربة المصرية وسرعان ما أنبتت ونمت أشجارها فأثمرت الوصولية والتذلف، وأصبح كلام المصريين في مجالسهم لا يمثل قناعاتهم الشخصية، لكنه كان الزيف بعينه، وجنحت القلة القليلة المتمسكة بالقيم نحو السلبية المطلقة.

ومن مظاهر النفاق - فيما أعتقد - الذي رسخه ذلك العهد هو طريقة تبادل التحية بين الناس، كان في الماضي يكتفي الشخص بمصافحة الآخر باليد، أما القبلات فكانت مقصورة على النساء، ونتيجة لانتشار هذا النوع من النفاق صار كل من يقابل شخصاً يقبله وأكرر أن هذا النوع من التحية كان مقصوراً - قبل الثورة - على النساء فقط أما بعدها

وإلى الآن فمن السهل أن تلاحظ إذا نظرت حولك فى أى مكان أن الأشخاص يقابلون بعضهم بالأحضان والقبلات ولا يكاد ينصرف أحد الطرفين حتى يبدأ الطرف الآخر المقّبل فى ذم صاحبه سواء عن حق أو باطل.

وبالإجراءات التى تمت بعد أحداث فبراير ومارس ١٩٥٤ سقط أول مبدأ من مبادئ الثورة التى قامت عليها، الحرية والديموقراطية ـ وصار أكثر الناس فى مجالسهم الخاصة المغلقة يتباكون على الماضى الذى سُمى كذباً وافتراء بالماضى البغيض ولسان حالهم يردد قول الشاعر : :

«رب يوم بكيت منه فلما انقضى بكيت عليه»

وكان قبل الثورة إذا وصلت أحزاب الأقلية للحكم فإنها تزوّر الانتخابات، وتعتقل بعض الأفراد لكن عندما كانت تُجرى انتخابات حرة بعد تشكيل حكومة من المستقلين فإنها تُكلف بإجراء تلك الانتخابات ويصل حزب الوفد للحكم، إذن كانت الانتخابات الحره النزيهة هى القاعدة والاستثناء هو التزوير، وقرأنا أنه فى إحدى المرات سقط رئيس الوزراء يحيى باشا إبراهيم أمام مرشح الوفد أحمد مرعى فى دائرة من إحدى دوائر الوجه البحرى (اعتقد أن أحمد مرعى هذا هو والد سيد مرعى) .. أما بعد الثورة وإلى الآن فالناجحون هم مرشحو الحكومة ولا أحد سواهم إلا من ترى الحكومة أنهم لازمون لاستكمال الديكور الديموقراطى من مرشحى المعارضة والمستقلين.

وتحول حبى للثورة ـ مثل كثيرين غيرى من الشباب ـ إلى ما يشبه العداء وكنت دائماً أقارن بين ممارساتها، وما كان يحدث قبل قيامها .. كنا ونحن طلاب فى جامعة فؤاد الأول إبان العهد الملكى؛ نخرج فى مظاهراتنا ننادى بسقوط الملك، ونتطاول فى الهتاف إلى حد البذاءات من مثل : «إلى أنقرة يا ابن العاهرة» و «يا فاروق يا زين أمك مرافقه اتنين، على ماهر وأحمد حسنين» وعلى الرغم من هذا التطاول لم نسمع أنه قد أعتُقل

أحد أو سُجن.

كان أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة يهاجم الملك فى صحيفته فينشر صورا لبعض الأشخاص عراة حفاة يعبثون فى صناديق القمامة بحثا عن لقمة، ويكتب عنوانا لتلك الصور : «هؤلاء رعاياك يا مولاى»، أذكر أيضاً أنه عندما تقدمت الحكومة باعتماد ألفى جنيه لإصلاح اليخت الملكى؛ وقف أحد النواب يعارض ذلك الاعتماد قائلاً : «أتقتير هنا وإسراف هناك ؟ !» وتتراءى الصور ـ الآن ـ فى خيالى فأتذكر أنه فى إحدى الدورات البرلمانية التى كان يحكم فيها الوفد، والمجلس النيابى كله تقريباً وفدى، تقدم النائب إسطفان باسيلى (وهو وفدى أيضاً) بمشروع قانون يضع قيودا على حرية الصحافة، فأنبرى له المرحوم عزيز فهمى وهو الآخر نائب وفدى ووالده رئيس المجلس فى تلك الدورة عبد السلام باشا فهمى، وأخذ يعارض مشروع القانون بحماسة بالغة وتكلم حتى انفجر الدم من أنفه فتجاوب معه كل الأعضاء ورفضوا القانون على الرغم من رشدتهم .. أين هؤلاء من نواب اليوم (الموافقون على طول الخط) ؟، وتكفى إشارة من رئيس المجلس للحصول على موافقاتهم الدائمة، ولا عجب فقد سمعنا عن وصول تجار المخدرات والسلاح إلى مقاعد البرلمان استجلابا للحصانة.

إن تلك الواقعة التى حدثت قبل الثورة كانت ماثلة فى ذهنى طوال الوقت الذى اشتعلت فيه معركة قانون النشر الأخير المشبوه المسمى بقانون ٩٣ . والذى حول الصحفى إلى متهم تنتظره دائما محكمة الجنايات وعقوبه الأشغال الشاقة لمدد قد تصل إلى خمسة عشرة عاماً مقابل جرائم فضفاضة ومواد قانون صيغت بألفاظ غير محددة تسع الجميع من مثل الازدراء «الذى لا يمكن حصر حالاته بل ويمكن تفسير أى كلام حتى إلقاء التحية على آخر على أنها نوع من أنواع السخرية والازدراء ! !» ولولا مقاومة الصحفيين لهذا القانون المشبوه واتفاقهم جميعاً على رفضه وتهديدهم باللجوء للاعتصام والإضراب عن إصدار الصحف ثم مناشدتهم لرئيس الدولة بالتدخل .. واستجابه

الرئيس لهم، لولا هذا ما أصدر المجلس تعديلاته على هذا القانون المشبوه .. وهنا نسأل أنفسنا باندهاش عن أمر هذا المجلس الموقر ونوابه (ممثلى الشعب) ونتساءل عن الدافع لإصدار القانون ثم إلغائه أو تعديله خلال عدة شهور ؟!

في شهر نوفمبر ١٩٥٦ بدأت الممارسة الفعلية لمهنة المحاماة فافتتحت مكتبى فى عمارة الشرق للتأمين -الشهيرة- بمدينة أسيوط، وكان محافظ المدينة فى ذلك الوقت هو اللواء سعد زايد ومدير الجامعة الدكتور سليمان حزين، وكان يتردد على أسيوط المرحوم خليل حسين عم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر (اسمه جمال عبد الناصر حسين). وكان هذا الثلوث المكون من المحافظ ومدير الجامعة وعم الرئيس هو الآمر الناهى والجميع يدور فى فلكهم.

فى نفس العمارة التى افتتحت بها مكتبى كان خليل حسين يملك استراحة ولذلك كنت أرى يومياً أثناء دخولى أو خروجى من العمارة أعيان أسيوط وكبار عائلاتها يجلسون مع بواب العمارة انتظارا لمقابلة خليل بك حسين الذى يطلقون عليه الأمير محمد على !! وكنت أحتقر من يفعل ذلك وأزدريه فى نفسى.

كان التنظيم السياسى فى ذلك الوقت هو الاتحاد القومى، وفى أحد الأيام كنت قادماً من القاهرة وعند وصولى إلى أسيوط ليلاً اتصلت بمنزلنا فى القرية لأطمئن على أسرتى فإذا بأخى محمود يخبرنى بأنه فى اليوم السابق كان ضيوفنا فى الدوار خليل بك حسين ومأمور المركز وشيخ المعهد الدينى وواعظ المركز ليحصلوا على تنازلات من جميع المرشحين بالقرية لوحدة الاتحاد القومى، حتى يتسنى لهم اختيار الأعضاء العشرة المطلوبين بمعرفتهم، وأضاف شقيقى أنهم بالفعل حصلوا على هذه التنازلات وتركوها مع واعظ المركز الذى يبيت ليلته فى الدوار انتظاراً لحضور أحد المرشحين فى الصباح ليحصل منه هو الآخر على ما يفيد تنازله مثل الآخرين. كان هذا المرشح الذى ينتظره واعظ المركز

اسمه أحمد طنطاوى ، فقلت لشقيقى لا تحضر هذا الشخص إلا بعد حضورى فى الصباح.

اتجهت إلى القرية صباح اليوم التالى ، وفى الدوار قابلت الواعظ وسألته : «ماذا فعلتم يا مولانا ؟!»

أجاب : «الحمد لله أخذنا التنازلات ولم يبق إلا أخذ تنازل أحمد طنطاوى»

فعدت لأسأله : «وأين التنازلات ؟»

فأخرج عدة أوراق من جيبه وقدمها لى ، وما أن وصلت تلك الأوراق إلى يدى حتى قمت بتمزيقها بينما الواعظ ينظر إلى ما أفعله بانزعاج ثم قال معقباً : «ليه كده يا أستاذ أنت عايز تودينا فى داهية؟!» قلت أطمئنه : «لا تنزعج سوف أحضر لك بدلا منها أوراقا بيضاء واستدعى جميع المرشحين ولتحصل بنفسك منهم مرة أخرى على التنازلات التى تريدها».

قام الواعظ غاضباً واتصل تليفونيا بمأمور المركز الذى حادثنى مستفسرا ومهددا بطريق غير مباشر فقلت له : «لقد أرسلت للأفراد الذين حصلتم منهم على التنازلات وهم الآن موجودون ويوجد أيضاً أكثر من روزمة ورق فى انتظارك» ..

كنت بالطبع قد اجتمعت بهؤلاء المرشحين ونبهت عليهم بسحب تنازلاتهم السابقة وبعد قليل اتصل بى تليفونيا خليل حسين وسألنى أن كنت سأمكث فى القرية أم أعود إلى أسيوط فأخبرته أننى سأرجع إلى أسيوط بعد قليل فقال : الليلة سوف أحضر إلى مكتبك لأشرب معك القهوة» فقلت له : «أهلاً وسهلاً».

فى المساء جاء خليل حسين يزورنى فى مكتبى حسب الميعاد ، كنت أتوقع بالطبع ما سيتحدث فيه ، قال : «لقد سمعت أنك فعلت كذا وكذا» قلت له : «نعم» سألنى : «لماذا؟» فقلت له : «أعتقد يا خليل بك أننى أدرى ببلدى أكثر من أى شخص آخر فقال : «نحن لا نريد انتخابات قد تؤدى إلى مشاكل وليس لنا مصلحة لكننا نخشى المشاكل بين الناس لذا نود أن تكون ترشيحات جميع القرى بالتزكية ، وعلى أية حال اختر أنت

العشرة . . ولتكن قريتكم بالتزكيه» فوعدته بذلك وانصرف ، وقمت بالفعل بعد ذلك باختيار عشرة أفراد يمثلون وحدة الاتحاد القومى بالقرية .

لم يمر يومان على زيارة خليل حسين لمكتبى حتى اتصل بى المرحوم جميل أخنوخ فانوس ، وكان نائبا وفديا قبل الثورة وصديقاً لخليل حسين ـ عم الرئيس ـ بعدها ، كان جميل أخنوخ أيضاً صديقاً لوالدى الوفدى المتعصب . ذهبت أقابل جميل بك حسب طلبه ، ولم يضيع الرجل وقته ، لكنه دخل فى الموضوع مباشرة وفوجئت به يقول موجهاً كلامه لى بنبرة الأب الحانى : «يا ابنى أنت تعرف علاقتى بوالدك وبالتالى تهمنى مصلحتك . لهذا أقول لك : إن تصرفك بخصوص ترشيحات وحدة الاتحاد القومى كان خطأ واندفاع شباب ، يا ابنى أنت فى بداية حياتك ، وهذه ثورة فإذا كنت تريد أن تشق طريقك فى الحياة فلابد أن تسير فى ركابها ولا تعارض» بعد أن انتهى من كلامه قلت له :

«يؤسفنى يا جميل بك أن أسمع منك هذا لأننى حتى هذه اللحظة كنت أتصور أنك صوت حر جرئ ، وأنك ستؤيدنى فيما فعلت» ودخلنا فى نقاش طويل انتهى بأن قال لى :

«يا ابنى لأجل العيش والملح الذى بينى وبين والدك أحببت أن أنصحك وأنت الآن رجل فلتتحمل مسئولية أفعالك» ، فشكرته وانصرفت .

مضت سنوات أخرى وجاءت انتخابات مجلس الأمة لسنة ١٩٦٤ وجاءنى من الأصدقاء من يقترح علىَّ ترشيح نفسى عن دائرة أبنوب وبعد التشاور مع بعض المقربين لى قبلت أمر الترشيح (على الرغم من كراهيتى للثورة) . فى نفس الدائرة تقدم اثنان آخران من الفئات هما المرحوم المستشار محمود حسن عمر (كان رئيسا لمحكمة أمن الدولة) والمرحوم عبد الفتاح طه البدوى وكان عمدة قرية الواسطة وتقدم للترشيح عن الفلاحين ثلاثة ، أى تقدم للترشيح عن الدائرة ستة أشخاص . .قبل تقدمى كمرشح بشكل رسمى كنت قد شرعت فى زيارة العائلات فى القرى المجاورة التى تتبع الدائرة الإنتخابية

لأخطرهم بأمر ترشيحى، ومرت عدة أيام بعد تسجيل اسمى كأحد المرشحين عن دائرة أبنوب وإذا بى يصلنى خطاب موقع من السيد حسين الشافعى رئيس الاتحاد القومى فى ذلك الوقت عبارة عن جملة واحدة تقول : «ندخر مجهوداتكم لفرصة أخرى».

أثارنى هذا الأمر أذ لم أجد ما يبرره اللهم إلا المعلومة التى وصلتنى تفيد بأن الثالوث المتمثل فى المحافظ ومدير الجامعة وعم الرئيس يريدون المستشار محمد حسن عمر نائباً عن الفئات فى دائرة أبنوب .. فكتبت رسالة إلى الرئيس عبد الناصر معترضاً على هذا الادخار ومتسائلاً عن السبب.

ويبدو أن الثالوث السابق ذكره قد اكتشف التفاف الناس حولى وزيادة فرصتى فى الفوز بالترشيح عن الدائرة فأرادوا أن يتخلصوا منى تمكينا لمرشحهم، وما أن وصلنى خطاب (الإدخار) حتى بدأ أنصار المرشح محمود حسن عمر فى استئناف جولاتهم للدعوة لانتخابه فذهب ابن أخت الأخير وهو المرحوم الشيخ ثابت أبو المعالى شيخ المعهد الدينى إلى بلدة عرب الأطاولة ليقابل رؤساء العائلات (وكان يكفى فى هذا الأمر أخذ كلمة من كبير العائلة) ويطلب تحديد موعد لاستقبال محمود حسن عمر قائلاً لهم : «نحن نعرف أنكم مع محمد عثمان إسماعيل لكنه شُطب أو أدخر وأصبحنا نطمع فى أصواتكم».

كان جواب عائلات الأطاولة " «إذا كان محمد عثمان قد شُطب فلا تزورونا بل زوروا محمد عثمان وما سيقوله لنا سننفذه». وسرت هذه الحكاية فى كل القرى القبلية من مركز أبنوب وعددها ١٩ قرية حذت جميعها حذو عرب الأطاولة ورفضوا جميعا استقبال أو زيارة أحدهم.

قبل أن أسترسل اسمحوا لى أن أقف وقفه صغيرة وأقارن بين ما كان يحدث وما هو كائن الآن، كان دستور التعامل هو كلمة الشرف وأخلاق الفرسان النبلاء، وكنت أذهب إلى كبير أحد العائلات أطلب تأييد عائلته وأصوات أفرادها، وقد يكون هذا الكبير

صديقاً أو قريباً ، وبعد أن يستقبلنى ويقدم لى واجب الضيافة على أكمل وجه يعتذر بادئا اعتذاره بـ «أنت تعلم العلاقة بيننا ، أو العلاقة بيننا وبين المرحوم والدك ، لكن يؤسفنى أننى أعطيت كلمة لفلان(أحد المرشحين) فاعذرنى» كان هذا الشخص يكبر فى نظرى ويزداد احترامى له على الرغم من تصريحه بأنه لن يؤيدنى ، وقارن أنت هذا الماضى بما يحدث الأن ، أن الجنيه هو سيد الموقف وشرفاء هذا الزمان يأكلون على كل الموائد ! ! .

ويبدو أن أمر الادخار أو الشطب حدث فى أغلب الدوائر على مستوى الجمهورية ، ولذلك فوجئنا بالرئيس عبد الناصر يتعرض لتلك المسألة فى أحد خطبه فيقول « وصلنى آلاف الشكاوى من عملية الادخار ، فأصدرت أوامرى بعدم الشطب وأن يُترك الباب مفتوحا لكل من يريد أن يرشح نفسه» .

عدت مرة أخرى للمرور على قرى الدائرة بينما المحافظ وأعوانه فى نفس الوقت يريدون إسقاطى ولا سبيل إلى ذلك إلا التزوير الذى بدأوا يخططون له بالفعل ، وألقى المحافظ بهذه المهمة على عاتق مأمور مركز أبنوب والذى وعده المحافظ بتعيينه رئيساً لمدنية أسيوط .

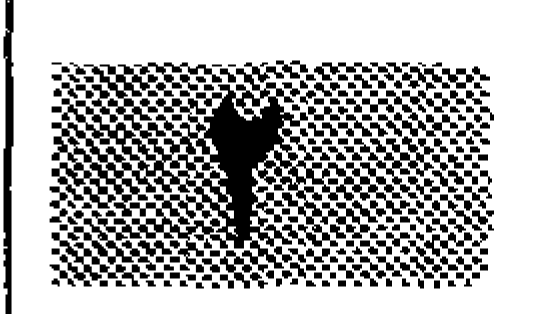
لا أذكر اسم هذا المأمور الذى كان على رتبه العميد رغم أنه بدأ عمله ضابطاً من تحت السلاح «كونستبل» ، وكان نظام الترقيات يسمح بأن يترقى أمثاله حتى رتبه العميد ثم يحالون إلى المعاش ، الغريب أن هذا المأمور كان كثير التودد والزيارة لى ، وكان الأهالى يطلقون عليه (أبو عيون جريئة) سخرية منه ، واستدعى هذا المأمور اثنين من مروءسيه . . وهما ضابطا المباحث ، واللذان لن أنساهما ما حييت ، وهما فوزى عبد الفتاح (اللواء بالمعاش الآن) والآخر أمين نافع (لواء بالمعاش) ، أخبرهما المأمور أن المحافظ قد طلب منه العمل على إسقاطى ، وعليهما أن ينفذا ذلك الأمر فكان رد الضابطين : أعط لنا أمرا كتابيا بذلك ونحن على استعداد لمنع أصوات قريته نفسها عنه ، فعقب المأمور : هذه أمور لا يعطى فيها أوامر كتابية ، لكن الضابطان أصرا على موقفيهما فقام المأمور بإبلاغ ذلك

للمحافظ ومدير الأمن.

في اليوم السابق للانتخابات حضر إلى مركز شرطة أبنوب معاون مباحث مديرية أمن أسيوط، وكان يدعى أحمد العليمي وقد أحضر معه صناديق الانتخابات مملوءة ببطاقات انتخابات مزورة لصالح المرشح محمود حسن عمر، فقام ضابطا مباحث المركز اللذان سبق لهما ورفضا الاشتراك في عملية التزوير بإخبار شقيقي -وكان ضابط شرطة أيضاً (المرحوم اللواء الألفي)- بالأمر ولم يكتفيا بذلك لكن اتصلا بصديقي محمود عبدالحميد المحامي وأخبراه أيضاً، وطلبا منه ومن شقيقي العمل على حراسة الصناديق الحقيقية التي ستتم فيها عملية الاقتراع، كذلك طلبا عدم ذكر الأمر كله لي حتى لا أهتز أو أثير المشاكل.

وجرت الانتخابات وحُرست الصناديق وحضرنا عمليه الفرز متمسكين بفرز كل صندوق على حدة، وكانت النتيجة مذهلة لم أكن أتوقعها: أحد عشر ألفاً وأربعمائة صوت زيادة على أصوات أقرب المنافسين لي، وعندما ذهبت مع من فاز من الدوائر الأخرى لنستلم من المحافظ شهادات النجاح، قدم الأخير لي الشهادة قائلاً: «مبروك ارتحت يا سيدى!».

فرددت عليه: «الحمد لله بإرادة المواطنين وإن كانت تغضب المسئولين».



، العمل السياسى .. وبرلمان النكسة ،

أصبحت عضواً فى مجلس الأمة للدورة البرلمانية التى بدأت أعمالها فى عام ١٩٦٤ وكان يرأس ذلك المجلس المرحوم أنور السادات.

كان سير العمل بالمجلس لا يصادف قبولا فى نفسى بل كثيراً ما أثارت بعض المواقف اشمئزازى، وكنت عندما أشعر بالضيق أترك القاعة التى تعقد فيها الجلسة حتى لا يصدر منى ما يعود علىّ بالشر وأذهب لأجلس فى صالة البهو الفرعونى.

تكرر منى ذلك وفى إحدى المرات وجدت واحدا من الأعضاء يأتى خلفى ويجلس معى ثم يتطوع بالكلام فيسألنى :

هل يعجبك ما يحدث ؟!

فأجبته :

أنه سيرك.

فعاد يسألنى :

وما العمل ؟!

قلت :

لو أن هناك عشرة أعضاء متفاهمين لأمكنهم من اتخاذ موقف قال :

بالقطع هناك ناس (كويسه)

واتفقنا أن نحاول كلانا تجنيد بعض الأعضاء لنكّون كتلة معارضة فى المجلس ولأجل هذا كان لابد أن يتصل كلانا بالآخر، فأخرج لى الرجل بطاقة التعارف (الكارت) الخاصة به وأسفل اسمه الذى لا أذكر منه سوى حسن كانت الوظيفة المدونة : عميد سابق

بالقوات المسلحة، انتباتنى الوساوس نحو الرجل وبدأت اتحفظ فى كلامى معه.

صديقى وزميلى المرحوم محمود عبد الرحيم كان يعمل فى ذلك الوقت مع شعراوى جمعة وزير الداخلية مسئولاً عن الوجه القبلى للتنظيم الطليعى ومقر عمله فى مبنى قيادة الثورة بالجزيرة، وكنت وبعض الأصدقاء نجتمع معاَ كل مساء فى منزل محمود عبدالرحيم نتناول العشاء ونسهر، وفى هذا اليوم أنتحيت جانباً بصديقى وذكرت له أمر عضو المجلس وأظهرت له بطاقة تعارفه التى منحنى أياها ... وما كدت أفعل حتى فوجئت بثورته ثم شرع يمزق الكارت وهو يقول لى بلهجة آمره : لا تتكلم مع أحد ولا تذهب إلى المجلس إلا فى حالة الضرورة فهذا الشخص يعمل معنا ويقدم لنا تقارير فى الأعضاء.

وكانت هذه الواقعة سببا فى غيابى عن الكثير من جلسات المجلس، هذا المجلس نفسه الذى رقص فيه أحد الأعضاء بعد نكسة ١٩٦٧ لتراجع جمال عبد الناصر عن قراره بالتنحى عن رئاسة الجمهورية!

فى نفس هذا المجلس أيضاً بدأت تكوين رأيى الشخصى عن المرحوم أنور السادات، إذ سمعته فى إحدى المرات وهو واقف بحجرة مكتبى يقول : «نفسى أشوف مصر زى ما كانت .. مصر» فترسب فى نفسى اعتقاد قوىٌ أنه مغلوب على أمره مثل بقية المصريين.

لم يكن ذلك يعنى بداية علاقة من أى نوع بينى وبين السادات لكن كل ما فعلته جملته القصيرة أنها تركت انطباعاً يشبه الإعجاب نحو ذلك الشخص والذى بدأت ألاحظه.

على قمة التنظيم السياسى فى ذلك الوقت كان الاتحاد الاشتراكى وباعتبارى نائباَ عن مركز أبنوب فقد كنت أمينا فى هذا التنظيم وأمينا مساعدا لأمانة المحافظة.

فى إحدى زياراتى لشقيق زوجتى الضابط بالشرطة العسكرية صادفت فى منزله أحد أصدقائه يعمل ضابطاً بالمخابرات ويدعى محمود فهمى، ودخلت معه فى حوار حول السياسية، وكعادتى لم أستطع كتمان ما بداخلى فبدأت أنتقد بعض تصرفات الثورة وبعض الأشخاص ومن بينهم خليل حسين عم الرئيس جمال عبد الناصر، وفى المقابل

انبرى محمود فهمى مدافعا مستنكرا بعض التصرفات ومدعيا بعدم علم أى مسئول بتلك التصرفات ثم بادرنى قائلاً :

- «هل عندك استعداد تقول هذا الكلام فى المخابرات ؟».

فأجبته مكابراً :

- «مستعد أقول هذا الكلام لعبد الناصر شخصياً».

فى اليوم التالى لهذا الحديث فوجئت بمحمود فهمى هذا يتصل بى تليفونياً ويبلغنى : «ميعادك مساء باكر الساعة التاسعة بمبنى المخابرات العامة».

بالطبع توجست شرا، ومن فورى اتصلت بصديقى الأستاذ محمود عبد الحميد سليمان المحامى بأسيوط وهو عضو النقابة العامة للمحامين الآن، وطلبت منه الحضور للقاهرة فوراً، ولما حضر أخبرته بما حدث وطلبت منه أن ينتظرنى أثناء المقابلة أمام مبنى المخابرات العامة، وإذا لم أخرج له حتى الساعة الثانية صباحاً فعليه أن يسافر من فوره إلى أسيوط فيحضر زوجتى وابنى ويسلمهما إلى حمىّ (والد زوجتى).

من أمام بوابة المخابرات رافقنى أحد أفراد الأمن إلى أحد المكاتب وفى هذا المكتب قام أحد الأشخاص بمرافقتى إلى مكتب ثان ومنه إلى مكتب ثالث وفيه استقبلنى شخص رحب بى وأجلسنى، وبعد تناول القهوة بدأ يسألنى وأجيب وهو يدون كل ما أقول، ضابط المخابرات هذا هو المرحوم مختار عمر، وقد ترك المخابرات بعد ذلك وشغل منصب وكيلاً لوزارة الأوقاف حتى وفاته.

التحقيق أو الاستجواب بدأ فى التاسعة واستمر إلى الحادية عشرة، بعدها شكرنى ضابط المخابرات وسمح لى بالانصراف.

وخارج مبنى المخابرات وجدت صديقى الذى ينتظرنى أكثر اضطراباً منى فأخذته وانصرفنا، ولم يحدث بعد ذلك إلا إحساسى بأننى مراقب، وكذلك تليفوناتى.

من أسيوط جاء الأخ سعد زايد محافظا للقاهرة على أثر الزيارة التى قام بها عبد الناصر

لأسيوط وخطبة سعد زايد، المذاعة، والمشهورة أمام عبد الناصر والتى قال فيها موجها الكلام لشخص الرئيس :

«أكاد أرى الملائكة تسجد لك، أين سليمان من حكمتك» وأخذ يعقد مقارنه بين الرئيس عبد الناصر وبعض الأنبياء مما أثار استياء الناس جميعاً، وخلف أحمد كامل، سعد زايد، وأشهد أمام الله أن أحمد كامل هذا كان من أنقى وأعف من رأيت، وكان أيضاً يتمتع بذكاء شديد، وكل ما أخذته عليه أن للدين عنده صورة باهتة، رحمة الله عليه.

ذهبنا نواب المحافظة نرحب بالمحافظ الجديد عند وصوله إلى أسيوط فاندهشت عندما وجدته يخصنى بالترحيب كأنه يعرفنى من قبل، وعند انصرافنا وجدته يقول لى :

- «أنا عايز أشوفك بكره يا محمد بعد المغرب».

فى الموعد المحدد ذهبت إليه ووجدته يسألنى عن كل ما ورد فى التحقيق الذى أجرى معى فى المخابرات، فأعدت عليه ما سبق وأن قلته فى هذا التحقيق بل وزدت عليه بأن تناولت بالنقد رموز النظام وكان غريبا أن يتفق معى فيما أقوله وخلق هذا بيننا نوعا من التقارب ومد جسرا من الثقة.

صدر ما سُمى بقرار لجان تصفية الإقطاع وتولى المحافظون وأمناء الاتحاد الاشتراكى بالمحافظات وضع العديد من الأفراد تحت الحراسة ومن هؤلاء -الذين وضعوا تحت الحراسة- من أعتقل ومنهم من أبعد عن بلدته ليقيم فى القاهرة أو بمعنى أدق تحددت إقامته فى القاهرة.

والغريب أن من ضمن من وضعوا تحت الحراسة من لا يمكن وصفهم بأنهم إقطاعيون، كانوا على الأكثر ميسورى الحال أو من الطبقة المتوسطة، وما اعتقالهم أو وضعهم تحت الحراسة إلا لكونهم رؤوس عائلات ولهم (عصبيات) وتناولتهم التقارير التى هى فى أغلب الأحوال مغرضة، والأغرب من ذلك أنه تقررت لهم نفقة شهرية ليعيشوا بها فى القاهرة ولم تتجاوز هذه النفقة عشرة جنيهات للفرد، فكان هذا منتهى الإذلال لهؤلاء

الرجال ليس لقلة المبلغ المقرر ولكن لمجرد التسمية، فالنفقة لا تدفع إلا للزوجة المطلقة.

ومن ضمن من اعتقل فى أسيوط المرحوم إبراهيم محفوظ شقيق الدكتور محمود محفوظ وزير الصحة الأسبق وكان لهما شقيق ثالث هو عمر محفوظ فصدر قرار بإبعاد الأخير عن أسيوط وقُطعت الحرارة عن تليفون منزله !!

استفزنى ذلك فذهبت إلى المحافظ أحمد كامل أسأله :

- «إذا كان إبراهيم محفوظ قد اعتقل لكونه إقطاعياً أو لبعض الاتهامات التى وجهت إليه والتى لم آت إلى هنا لأناقشها فهل ذنب عمر محفوظ أنه شقيقه؟!، أنه بالتأكيد ليس له إرادة فى ذلك وبالتالى فقراركم ظلم بينّ».

وتمكنت من إقناعه بأن يلغى قرار إبعاد عمر محفوظ وإعادة الأمور إلى طبيعتها فلما فعل اصطحبت الأخير إليه لتقديم الشكر.

كانت الشرطة العسكرية تمثل لجان تصفية الإقطاع ولهذا السبب فقد كانت منتشرة فى المحافظات والقرى، ولأجل هذا أيضاً جاء إلى أسيوط اللواء شرطة عسكرية كمال الحمدى بصحبة ضباطه وجنوده واتخذ مكتبا له فى مبنى المحافظة وانتشر رجاله فى القرى يحصرون ذوى العصبيات، وهيأ المناخ لضعاف النفوس التنفيس عن عداءاتهم وخصوماتهم فأسرعوا بتقديم الشكاوى وكيْل الاتهامات لخصومهم.

أما ضباط الشرطة العسكرية فكانوا يُحضرون عمال وخدم هؤلاء الذين جاءت (الإخباريات) تقول إنهم إقطاعيون فيعتدون عليهم بالضرب المبرح حتى يشهدوا على مخدوميهم بما يتفق مع آرائهم وتحرياتهم.

كنت أعرف اللواء كمال الحمدى عن طريق شقيق زوجتى ضابط الشرطة العسكرية ولقد رأيته بعينى وسمعته بأذنى وأنا جالس فى مكتبه يحادث شمس بدران تليفونياً ويملى عليه بعض الأسماء لتوضع تحت الحراسة وتُعتقل على أن يوافيه بالتقارير التى تبرر ذلك مستقبلاً !!

وحدث أن توجهت لزيارة رئيس مدينة أبنوب ويدعى شمس وهو ضابط شرطة أصلا وفتحت عليه باب حجرة مكتبه فوجدت عنده لجنة مجتمعة برئاسته فاعتذرت وحاولت أن أتصرف لكنه هب واقفا ودعانى للدخول وأقسم على ذلك، فلما دخلت جلس على مكتبه وجلست أنا أمامه وواصلت اللجنة (المجتمعة بنفس الحجرة) عملها وأثناء تناولى للقهوة سمعت واحدا من أعضاء اللجنة يقول: «لم نصل حتى الآن للمطلوب فأملاكه لم تصل إلى مائة فدان»، فرد عليه آخر: «أضيفوا إلى تكليفه تكليف ابن أخيه» !!

فاتجهت إلى رئيس المدينة أسأله: «إيه الحكاية؟!»

قال: «نحن نبحث حالة صادق بركات عمدة كوم أبو شيل»

قلت: «واضح مما سمعت أنه غير مخالف»

فقال رئيس المدينة: «أصل خليل بك (يقصد خليل حسين عم الرئيس) يريد أن يضعه تحت الحراسة» !

وأدركت السبب الذى من أجله يحاول خليل بك وضع صادق بركات تحت الحراسة، فالأخير كان قبل الثورة يستأجر أراضى جزيرة بنى مر وهى مساحة واسعة من الأراضى الجيدة ويقوم بزراعتها، وبعد الثورة طُرد منها واستولى عليها خليل حسين فلم يسكت صادق بركات وبدأ يشكو، فلما ذاع هذا الأمر ووصل للرئيس عبد الناصر أمر بتوزيع تلك الأراضى على صغار الفلاحين، وبالطبع نُفذ الأمر لكن بشكل صورى لأنه تم التحايل بأن أحضر خليل حسين بعض الأفراد بمعرفته ووقعوا على استلام هذه الأرض بينما المنتفع الحقيقى هو خليل حسين نفسه ولا زالت هذه الأراضى تحت يد السيد طه حسين عم الرئيس عبد الناصر الأصغر آلت إليه بعد وفاة شقيقه خليل حسين!

ما سمعته فى مكتب رئيس مدينة أبنوب أثار حفيظتى فاستأذنت فى الانصراف واتجهت من فورى إلى مقابلة المحافظ أحمد كامل، ويبدو أنه لاحظ غضباً على وجهى فاستقبلنى متساءلا: «مالك خيراً؟!»

فقلت له : «هل أنتم ضد كل إنسان ثرى أو ميسور الحال ؟!»

فقال : «نحن ضد الإقطاع والمخالفين لإقراراتهم تهريباً لثرواتهم» فقصصت عليه ما رأيته وسمعته فى مكتب رئيس المدينة، فوعدنى أنه سيطلب الحالة ليفحصها بنفسه وطلب منى أن أحضر إقرارا من صاحبها بما يملك.

استدعيت المرحوم صادق بركات فى مكتبى وأنا أثق فى صدقه وشهامته وطلبت منه أن يصارحنى بالأمر، فأكد لى عدم مخالفته وقدم لى الإقرار والأوراق الدالة على صدق كلامه فأخذتها منه وسلمتها للمحافظ وبالفعل قام الأخير بفحص حالته واستبعده من الحراسة والاعتقال.

وهيأ التصدى من جانبى لمثل هذه الأمور مجالا لخصومى، فبدأوا يرسلون بعض الشكاوى الكيدية واصفين مكتبى بأنه مكتب الإقطاع، وواصفين شخصى بأننى محامى الإقطاعيين، بالطبع لم يخيفنى هذا، ولم يثن شيئاً فالكل كان يعلم أننى لم أكن لأتعرض لمثل هذه الأمور أو أعرض نفسى للمشاكل سوى كراهيتى للظلم وحبى لمساندة الحق والوقوف بجانب المظلوم يتساوى فى ذلك من تربطنى به علاقة أو من لا أعرفه على الإطلاق.

وكان واضحا تماماً أن الثورة قد صنفت تحت بند الإقطاع والإقطاعيين كل من تصورت أنه كاره لها أو مضاد، كذلك نظرت إلى المال على أنه مصدر قوة هؤلاء الأفراد فأرادت أن تجردهم من مصدر قوتهم تلك حتى ولو كانت ثروة موروثة أو جمعوها بجهدهم وعرقهم دون شبهة فى الاستغلال أو الانحراف.

وأسرح بخيالى ورجع صدى الذاكرة يردد صوت الثوار مجلجلا عن العدالة الاجتماعية التى ينشدون تحقيقها ثم يرتد الخيال إلى الواقع الذى نعيشة فأرى بعينى أولاد هؤلاء ـ الذين كانوا على أحسن الفروض ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ـ وقد صاروا على قمة نوادى أصحاب الملايين . . اللهم لا اعتراض.

والآن نأتى إلى ما حدث فى سنة ١٩٦٧ ونحتار هل نسميه نكسة أم نسميه هزيمة؟! الاسم ليس مهما فى حد ذاته.. لكن المهم أن ما حدث أصاب كل مصرى وكل عربى بطعنة فى كرامته جعلته يجتر الهوان والمذلة، كانت الصدمة عنيفة بقدر ما كانت الخدعة التى خدعتنا بها أجهزة إعلامنا كبيرة، لقد أفهمونا أننا نملك جيشاً قادرا على سحق القوى الكبرى وليس إسرائيل فقط.

وعندما بدأت نذر الحرب تلوح فى الأفق بطلب سحب قوات الأمم المتحدة وغلق مدخل البحر الأحمر من الجنوب، كان كل مصرى على يقين، بل كل عربى بأن الأمر بمثابة نزهة سيجتاح على أثرها الجيش المصرى إسرائيل ويصل إلى تل إبيب بعد ساعات من بدء الحرب.

قّدرنا هذا جميعاً بعد سماعنا للخطب العنترية ورؤيتنا للاستعدادات العسكرية وعروض الصواريخ العابرة التى اختاروا لها أسماء تتناسب مع وهم القوة ونبرة تصريحاتهم مثل القاهر والظافر واتضح بعد ذلك أن القهر من نصيبنا والظفر من نصيب أعدائنا الذين احتلوا كل فلسطين وما يقرب من نصف لبنان وهضبة الجولان والضفة الغربية لنهر الأردن وسيناء بالكامل وكل هذا حدث فى ساعات قليلة!

من المصريين من لم يحتمل الصدمة ففاضت روحه إلى بارئها ومنهم من كاد عقله أن يذهب، ولقد رأيت بنفسى واحدا يجرى فى الشارع صارخا بأعلى صوته يكلم الهواء: «أضرب يا جمال بالقاهر، أضرب يا جمال بالظافر». ألم يعلم المسكين أن القاهر هذا والظاهر لم يكونا إلا هياكل خشبية ومعدنية لزوم الاستعراضات العسكرية! لقد كانت المظاهرات تجوب الشوارع هاتفة: عبد الناصر يا حبيب، الخطوة الجاية فى تل إبيب، فى الوقت الذى كانت فيه قوات إسرائيل تزحف نحو الضفة الشرقية لقناة السويس!

ولقد كان حلما جميلاً للمصريين جميعاً والعرب أن تملك بلادهم جيشا قوياً وهذا ما أعلنته الثورة بل جعلته مبدأ من مبادئها التى قامت عليها وقلنا: إن ذلك الجيش سيمحو

عـار هزيمـة العـرب فى فلسـطين سنـة ١٩٤٨ والتى قـامت على أثرها إسـرائيل وأعلنت نفسها دولة بينما أسميناها نحن إسرائيل المزعومة، وردد الرئيس عبد الناصر فى خطبه أنه سيلقى بها فى البحر، ثم تكررت الهزيمة سنه ١٩٥٦ وأُحتلت أراضٍ مصرية غرب قناة السويس ثم انسحبت القوات الغازية بعد تدخل أمريكا فقلبناها نصراً أو قلبها إعلامنا وبدأنا نغنى: «ثلاث أمم يابورسعيد» وكنا جميعاً -بلا استثناء- عندما لاحت نذر الحرب فى ٦٧ نتصور أنه قد حانت ساعة الانتقام التى سنتقيأ فيها مرارة الهزيمة فى وجه العالم.

وإذا بالمفاجأة تذهل الجميع لقد مات مئات الألوف من شباب مصر فى سيناء ونشرت صحف العالم صورا لجثث المصريين ملقاة على رمال سيناء تنهشها الطيور الجارحة وكُتب عنوانا لتلك الصور: موتى بلا قبور! وغنمت إسرائيل الأسلحة المصرية وأقامت لها معرضا لتتم فضيحة مصر والعرب على مرآى من العالم أجمع حتى وصل هذا العالم ـأو كادـ إلى يقين تام بأن الأمة العربية ماتت أو صارت جسداً هامداً بلا روح!

وأصبح الجيش المصرى سخرية لمواطنيه قبل الأجنبى، وهو فى ذلك مظلوم فلم تكن الهزيمة لضعف أو جبن فى الأفراد وإنما كانت لفساد فى القيادات التى وضعت مبدأ الإخلاص والولاء قبل القدرة والكفاءة، ولم يكن إخلاصا أو ولاء لمصر وإنما كان للنظام وللأفراد، لقد أبعدت الثورة ومنذ قيامها الرجال الأكفاء الجادون واستبدلتهم بالمنافقين والانتهازيين وليس أدل على ذلك من أنه حين وضع الرجال المناسبون فى الأماكن المناسبة وأحس المواطن بالأمن والأمان وعاد إليه انتماؤه لبلده وحبه لوطنه تحقق النصر فى سنة ٧٣ وبأقل الخسائر ومحيت مذلة الهزيمة وعارها واسترد الإنسان المصرى والعربى ثقته فى نفسه.

صباح التاسع من يونيو ١٩٦٧ وصلت إشارة من أمانة الاتحاد الاشتراكى إلى أمناء المحافظات بالتجمع فى المقر لاستماع الخطاب الذى سيلقيه الرئيس جمال عبد الناصر وينقله التليفزيون على الهواء.

وفى الوقت المحدد ظهر عبد الناصر على شاشة التلفزيون منكسراً ذليلاً ينعى إلى الأمة كرامتها التى انتهكت وعزتها التى ديست بالأقدام، بإعلان تنحيه عن الحكم وتولية زكريا محيي الدين بدلا منه !! حتى هذه المرة خطط عبد الناصر جيداً واختار زكريا وهو يعلم تماماً أن الناس لن تقبله رئيساً عليها.

لم يكد الخطاب ينتهى حتى امتلأت الشوارع فى ساعات قليلة بالمظاهرات التى تهتف برفض الهزيمة ورفض تنحى الرئيس وطالبته بالبقاء والاستمرار.

وفى أسيوط اتجه المتظاهرون إلى مقر الاتحاد الاشتراكى مرددين تلك الهتافات فخرج إليهم أمين عام الاتحاد الاشتراكى المرحوم أحمد منتصر ووقف فيهم خطيبا طالبا منهم الهدوء والانصراف والتعاون مع القيادة الجديدة المتمثلة فى زكريا محيي الدين ولسوء حظ أحمد منتصر فقد كانت هناك خلافات بينه وبين المحافظ قبل هذا اليوم، فانتهز المحافظ أحمد كامل الفرصة وكتب تقريرا بما حدث من أمين عام الاتحاد ورفعه إلى الجهات العليا فصدر قرار بعزل أحمد منتصر من منصبه وعين بدلا عنه الدكتور عبد الوهاب البرلسى مدير جامعة أسيوط فى ذلك الوقت.

والأخير لم يكن من أسيوط وكل ما يربطه بتلك المحافظة هو إدارة جامعتها، ولذلك فلم يُتح له أن يتعرف على عائلاتها أو كبار شخصياتها، كما أنه لم يكن ليعرف طبائع أهلها ولا طريقة تفكيرهم أو الأسلوب الذى يسيرّون به حياتهم، وكان هذا الجهل بطبائع الأمور يضعه فى كثير من الحرج.

كان لابد أن أجلس إلى جواره فى حجرة مكتبه بأمانة الاتحاد الاشتراكى حيث يستقبل القادمين لزيارته وعندما يدخل عليه أحد كان يهمس لى متسائلاً عن اسمه وبلدته ليرحب به بشكل حميم كأنه يعرفه من قبل، لأن مناداة الشخص باسمه فى الصعيد شئ مهم جدا حيث يرضى ذلك غرورهم عندما يشعر الواحد منهم بأنه معروف للمسئول.

كان الدكتور عبد الوهاب البرلسى يمثل الواجهة وكنت أقوم بكل مهام الأمين العام

للاتحاد الاشتراكى، وأمام هذه الحالة وبعد شهور قليلة من تولية عبد الوهاب البرلسى صدر قرار بتنحيته وتعيينى بدلا عنه، كذلك فى نفس التوقيت صدر قرار بتعيين أحمد كامل أميناً لمنظمة الشباب وتعيين ممدوح سالم محافظاً لأسيوط بدلا منه، ثم جاءت انتخابات الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة.

وفى تلك الإنتخابات فازت جبهتى التى كونتها على كل المستويات وبذلك انتخبت أمينا عاماً للاتحاد الاشتراكى وعضواً باللجنة المركزية.

جاءت أيضاً انتخابات مجلس الأمة وكان النظام قد اخترع بدعة ليس لها نظير فى العالم كله شرقه وغربه وهو وجوب أن يكون نصف أعضاء مجلس الأمة - على الأقل - من العمال والفلاحين !

من يقول إن العمال والفلاحين يشّرعون للمجتمع ويراقبون الحكومة ؟! أى تشريع هذا أو أية رقابة ؟! ثم أى قانون وضعى أو سماوى يفرق بين الناس ؟! أليس حملة الشهادات والمثقفون هم أبناء الفلاحين والعمال ؟! أعتقد أن ذلك كان ضحكا على الذقون وما هى إلا خطة ترمى إلى ضمان نسبة تزيد على الخمسين بالمائة موالين وموافقين كل الوقت وعلى طول المدى، وهذا يذكرنا بسياسة سعيد باشا عندما كان يغلق المدارس لأنه يؤمن أن الشعب الجاهل أسلس قيادة من نظيره المتعلم المثقف.

لقد ساد الموقف سيف المعز وذهبه وغرقت القيم فى طوفان النفاق ذلك الداء الذى سكن جسد الأمة ولم يقتصر على طبقة اجتماعية أو ثقافية دون الأخرى بل أكاد أجزم أن المثقفين وحملة الشهادات العليا والألقاب الرّنانة أكثر طواعية وأشد نفاقاً ممن يسمونهم العمال والفلاحين، ذلك أن النفاق أصبح كلمة السر التى تفتح الأبواب المغلقة نحو تحقيق المكاسب والآمال، والعمال والفلاحون غالباً ما تنتهى آمالهم عند حد معين أما حملة الشهادات العليا فطموحاتهم لا نهاية لها، وتبارى الجميع فى النفاق الرخيص إعلانا للوفاء والإخلاص للنظام، ولا يغير من تلك الحقيقة وجود أفراد قلائل شذوا عن القاعدة

وحاولوا أن يقولوا كلمة حق.

أما رجال الجهاز التنفيذى فى أعلى مستوياتهم فلم يكونوا إلا كتبة بدرجات مالية مختلفة، كاتب بدرجة وزير وآخر بدرجة رئيس وزراء إلى آخره، وقبل عهد الثورة (عهد الحريات وأرفع رأسك يا أخى) كان الوزير يستقيل إذا لم يقتنع بسياسة أمر من الأمور، وينشر نبأ الاستقالة فى الصحف مقرونا بأسبابها، ومع عبد الناصر فقد اختلف الأمر كثيراً.. فمن يجرؤ ؟! لقد أرسى السيد الرئيس مبدأ مهما من مبادئ حرياته : «ليس لدى وزير يستقيل وإنما يقال»!! ومرة ثانية أتساءل من يجرؤ على تقديم استقالته أو حتى إبداء تلك الرغبة؟! إن شبح التنكيل به والتشهير عن طريق آلة الإعلام الجهنمية لابد أنه سوف يقض مضجعه ليلاً ويتجسد له شاخصاً فى أروقة ودهاليز المكاتب نهاراً.

حتى الكلام (الفضفضة) كان ترفاً لا يُمارس إلا فى المجالس الخاصة وأمام صفوة الخلصاء والمؤتمنين، وإليكم هذا المثال عما كان يحدث فى هذا الزمن:

عين المرحوم أحمد كامل محافظا للأسكندرية ودعانى والأخ عمر عبد الآخر سكرتير عام محافظة أسيوط ـ آنذاك محافظ القاهرة فيما بعد ـ لقضاء ثلاثة أيام بالأسكندرية فلبينا الدعوة وكانت إقامتنا باستراحة مجلس الوزراء باستانلى.

عند وصولنا اتصل عمر عبد الآخر بصديقين له هما محمد عبد المحسن سكرتير عام مساعد محافظ الأسكندرية وطلعت حسين البولاقى وكان رئيسا لأحد الأحياء ودعاهما لزيارته بالاستراحة.

بعد الظهر حضرا صديقى عمر وجلسنا نحن الأربعة بالشرفة نتجاذب أطراف الحديث الذى تطرق إلى السياسة فبدأت أنتقد الثورة بشدة، فنهض محمد عبد المحسن مستأذنا فى الذهاب إلى الحمام وبعد انصرافه بدقائق قليلة جاء أحد السعاة يخبر طلعت البولاقى أن أحدا يريده على التليفون بالداخل فنهض هو الآخر منصرفا إلى داخل الاستراحة ولم تمر دقائق أخرى حت تكرر المشهد مع عمر عبد الآخر وهنا أحسست أن فى الأمر شيئا خاصة

وأنني لم أسمع أى رنين للتليفون !

مرت حوالى عشرة دقائق وعاد الثلاثة يتقدمهم عمر عبد الآخر ضاحكا وقام ضيفيه بتحيتي وانصرفا، وهنا اتجهت إلى عمر بالسؤال : «إية الحكاية؟!» فانفجر ضاحكاً وهو ينقل لى الحوار الذى دار بعيداً عني بينه وبين صديقيه لقد سألاه : من هذا الذى تصاحبه ويسمى محمد عثمان ؟!

أجابهم : «إنه صديق» فعادا يسألاه : أهو مجنون ؟!

فقال : «أنا لا أصادق مجانين» فعادا لسؤاله : «أتعرفه معرفة جيدة» ؟ فأجابهم : «نعم» فقالا له : «إنك بالتأكيد مخدوع وهتروح في داهية، وهل هناك إنسان عاقل يقول ما يقوله محمد عثمان هذا فى تلك الظروف التى نعيشها، نؤكد لك وننبهك أنه مادام غير مجنون فهو يعمل مع المخابرات، وينتقد النظام بهذه الطريقة ليستدرجنا فى الكلام».

وحاول عمر عبد الآخر أن يقنعهما بعكس ذلك لكنهما تمسكا برأيهما وطلبا الانصراف قائلين : إذا أردت مقابلتنا فليكن فى غير وجوده (يقصدوننى).

هذا هو اعتقاد المصريين فى ذلك الوقت : من ينتقد النظام إما أن يكون مجنونا أو عميلا للمباحث والمخابرات يخدع الناس ويوقع بهم.

ونعود لانتخابات مجلس الأمة..

وبالإضافة إلى النسبة أو البدعة التى حددها المشرع للعمال والفلاحين فقد ابتدعت طريقة جديدة للانتخابات وهى إجراؤها على مرحلتين، الأولى وينعقد فيها مؤتمر للاتحاد الاشتراكى فى كل دائرة (كانت الدوائر مكونة من وحدات الاتحاد الاشتراكى) ويتقدم لهذا المؤتمر من يريد الترشيح فيقوم المؤتمر باختيار شخصين من المتقدمين على أن يكون أحدهما فلاح أو عامل وبعد ذلك يقوم أهل الدائرة بالاستفتاء على هذين المرشحين.

وأمام مؤتمر الاتحاد الاشتراكى رشحت نفسى أنا وآخرين فقاموا باختيارى وأحد الفلاحين، وهو كرم عيسى وسرعان ما جاء يوم الاستفتاء فحصلنا بالطبع على عدد مساو

من الأصوات وهو العدد المقيد فى كشوف الانتخابات وبذلك انتخبت للمرة الثانية نائباً برلمانيا عن دائرة أبنوب وفى نفس الوقت كنت أشغل منصب رئيس الاتحاد الاشتراكى للمحافظة.

لم يكن بأسيوط فندقاً أو مكاناً لائقا (على المستوى الرسمى) لاستقبال كبار الضيوف من الشخصيات السياسية وفى الغالب كنت أستقبل الوزراء والقيادات التى تربطنى بها علاقات خاصة فى فيلتى المجاورة لمبنى المحافظة، فعلى سبيل المثال استقبلت عبد المحسن أبوالنور أمين عام الاتحاد الاشتراكى عندما جاء إلى أسيوط أثناء أنعقاد اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى للوجه القبلى لمناقشة وشرح ظروف المرحلة التى كنا نعيشها .. وبعد ذلك بشهور اتصل بى المرحوم أنور السادات نائب رئيس الجمهورية وأخبرنى أنه سيأتى إلى أسيوط خلال أيام وطلب منى أن أرتب له لقاء مغلقا ببعض أساتذة جامعة أسيوط الذين أثق فى حماستهم الوطنية على ألا يحضر هذا اللقاء أى شخص آخر من قيادات المحافظة سواى، وترك لى حرية اختيار هؤلاء على ألا يزيد عددهم على خمسة عشر.

جاء أنور السادات فأجرى لقاءاته العادية فى ديوان المحافظة نهارا وفى الليل تقابل مع أساتذة الجامعة فى منزلى حيث كان يقيم، وفى هذا اللقاء تعرض السادات لأسئلة واستفسارات جريئة كانت أكثرها جرأة للدكتور ممدوح شعبان أستاذ أمراض النساء بكلية الطب جامعة أسيوط، أما هدف ذلك الاجتماع وغيره من الاجتماعات التى تعقدها القيادات السياسية فكان توصيل مبررات مقنعة لما حدث فى ٥يونيو٦٧ ومحاولة لإحياء الأمل فى المستقبل وإسداء بعض النصائح مثل أن مهاجمة الجيش تضر ولا تنفع.

دعت اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى إلى اجتماع اللجنة المركزية، ذلك الاجتماع الذى حضره الرئيس عبد الناصر وألقى فيه كلمة شرح فيها الظروف التى مرت بالبلاد ثم دعا إلى تشكيل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى بالانتخاب فيرشح نفسه من يريد ويقوم أعضاء اللجنة المركزية بانتخاب من يرونه من المرشحين، فانطلقت الأصوات

كالعادة تهتف فى الرئيس : «نفوضك يا ريس فى الانتخابات» فاعترض عبد الناصر على ذلك فتعالت الأصوات وتزايدت تفوضه فى الاختيار فقبل بعد تمنع وانتهت الجلسة على ذلك.

بعد أيام دُعى إلى اجتماع آخر للجنة المركزية برئاسة الرئيس عبد الناصر، وفى هذا الاجتماع عاد الرئيس لرفض تفويض اللجنة له باختيار أعضاء اللجنةالتنفيذية العليا (والذى كان قد قبله فى الاجتماع السابق) ومرة أخرى تمسك الأعضاء : «مادمتم تصرون على ذلك فسألتقى بأمناء المحافظات لأتعرف منهم على إحساس ورأى الشعب بالنسبة للقيادات العليا».

وتحدد ميعاد لكل أمين محافظة يقابل فيه الرئيس، وعندما جاء دورى بصفتى أمينا لمحافظة أسيوط، استقبلنى الرئيس عبد الناصر فى حجرة مكتبه مصافحاً وكان يحضر اللقاء المرحوم شعراوى جمعة.

كان الرئيس يجلس إلى مكتبه عندما بدأ الكلام فسألنى : «انت سنك كام ؟» قلت له : «٣٧ سنة» فقال " «مش باين عليك» فحمدت الله على ذلك، ثم استأنف الرئيس كلامه يسألنى رأى الناس فى أعضاء اللجنة العليا كلٌ باسمه، فنقلت له ما أعتقد أنه رأى الناس بأمانه فيمن سأل عنهم، وما أن وصلنا إلى على صبرى حتى قلت : «إنه مكروه جدا من المواطنين» سألنى : «لماذا ؟!» فأجبت «لأنه شيوعى» ففوجئت به ينهض واقفا وفى غضب يضرب المكتب بيده وهو يردد : «ده كلام غلط»

فقلت : «يا فندم هذا ليس رأيى وسيادتك تسألنى عن رأى المواطنين وأنا أنقل لك ذلك بأمانة ،لعل السبب فى ذلك هو الانطباع الذى تركته مقالاته فى جريدة الجمهورية من وجوب تأميم أغلب الأنشطة حتى الحرفيين وباعة الطعمية».

فاستمر على انفعاله وهو يقول : «برضه ده كلام غلط، على صبرى أمريكانى وإشاعة إنه شيوعى بيروجها عنه خصومه .» ثم مد لى يده بالمصافحة إيذانا بانتهاء المقابلة

فصافحته وانصرفت .

كنت متصورا قبل اللقاء أن الرئيس سيفاتحنى فى الموضوعات التى تتعلق بعمه خليل حسين وما حدث بينى وبينه فى أسيوط ولذلك كنت أتحسب لتلك المقابلة وأشعر بالخوف لكنه لم يتطرق إلى شئ من ذلك .

بعد أيام جاء اجتماع اللجنة المركزية والذى تمسك فيه عبد الناصر بوجوب انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، ورفعت الجلسة الاستراحة على أن تستأنف بعد الاستراحة لإجراء عملية الانتخاب .

أثناء الاستراحة قام شعراوى جمعة بمقابلة أمناء المحافظات ـ وأنا واحد منهم ـ كلٌ على انفراد ليعطى تعليماته لهم بضرورة انتخاب أعضاء بعينهم ، وكان من ضمن الأسماء المطلوب تزكيتها : على صبرى وعبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء الدين داود ، والحناوى ، وأكد شعرواى جمعة علينا بالمسئولية عن أعضاء اللجنة المركزية بمحافظاتنا (كانت كل محافظة تُمثل بأربعة أعضاء) ، كذلك لم ينس الأخ شعراوى أن يؤكد ويشدد فى تأكيداته بعدم انتخاب أنور السادات ، ولعل ذلك يفسر بعضا مماحدث بعد ذلك فى أحداث مايو ١٩٧١ ، وأقصد أن أقول : إن الخلاف والكراهية بين هذه المجموعة وأنور السادات كان لها جذورها ولم تكن أبداً طارئة أو نتيجة اختلاف فى وجهات النظر والرأى إبان أحداث مايو بل هى ممتدة إلى الأيام التى كان فيها عبد الناصر حياً يحكم مصر .

فى شهر سبتمبر ١٩٧٠ كان يُعقد فى القاهرة مؤتمر القمة العربى ، وقرب نهاية يوم ٢٨ سبتمبر أُعلنت حالة الطوارئ فى الجيش والشرطة ، وعرفت بالخبر فاتجهت من فورى إلى ديوان عام المحافظة فى أسيوط (كان المحافظ فى ذلك الوقت هو المرحوم كمال حميدة) وفى حجرة مكتب سكرتير عام المحافظة عمر عبد الآخر جلست أنا وصاحب الحجرة نحاول أن نعرف شيئاً خاصة وأن الإذاعة بدأت تذيع القرآن الكريم ، وانتشرت

حولنا إشاعة تفيد أن الملك حسين قد سقطت به طائرته ومات أثناء مغادرته لمصر .

وفى جلستنا فى مكتب عمر عبد الآخر دخل علينا المحافظ كمال حميدة وانضم إلينا ومثلنا كان يحاول أن يلتقط أية معلومة عما يحدث .. وأخيراً توقفت الإذاعة عن بث برامجها وعبر الأثير جاء صوت أنور السادات ينعى إلى شعب مصر جمال عبد الناصر .

للحظات ساد ثلاثتنا الوجوم ثم انفجر كمال حميدة يلطم خديه مردداً ! يا خبر أسود .. يا خبر أسود ، استمر على ذلك لثوان ثم خر مغشياً عليه ، بينما تبادلت أنا وعمر عبد الآخر ـ بعد أن استوعبنا الخبر ـ نظرات معناها الارتياح ، وكما يقولون فى التعبير الشائع تنفسنا الصعداء .

وتنبه عمر عبد الآخر لكمال حميدة الذى سقط على كرسيه وهو يردد فىَّ : «المحافظ سيموت» ! فقلت له مداعباً : «اتركه يفعلها !» وأسرع عمر يحضر زجاجة الكولونيا ويسكبها على وجه المحافظ .

تحدد يوم لتشييع جثمان عبد الناصر وخرجت ملايين المواطنين تشيع الجنازة رجالا ونساء يبكون ويولولون كأنهم صاروا أيتاما .. شئ لم أره من قبل .. وشعب غريب ، فى حياة عبد الناصر كان أكثر الشعب يلعنه (فى الخفاء) وعند مماته خرج أكثر الشعب يندبه وكأنهم أطفالٌ فقدوا عائلهم .



« رجــال حــول الرئيس »

في مجلس النواب تزعمت المناداة بأنور السادات رئيساً للجمهورية وحصلت على توقيع بهذا الشأن من جميع نواب المجلس عن الصعيد وكذلك توقيع نواب القاهرة والأسكندرية ذوى الأصول الصعيدية. وطول الوقت كانت مقولة السادات «نفسى أشوف مصر زى ما كانت» لا تبرح ذاكرتي، أيضاً تلك الليلة التي قضاها بمنزلي في أسيوط ورأيته فيها عن قرب إنساناً طبيعيا بلا تكلف ولم أجد فيه ما أكرهه في الآخرين.

وبعد أن جمعت توقيعات المطالبين بالسادات خلفا لجمال عبد الناصر ناديت لاجتماع بالقاعة الصغرى للجنة المركزية حضره الجميع وبالطبع كنت قد أخطرت بذلك لبيب شقير رئيس المجلس في ذلك الوقت، ومع لبيب شقير حضر هذا الاجتماع ضياء الدين داود، وما أن بدأت أتكلم في مسألة تزكيتنا لأنور السادات رئيساً للجمهورية وأقدم الكشف الموقع من الأعضاء بذلك حتى أنفجر ضياء داود فيَّ قائلاً :

«مالكم أنتم وهذه الأمور خليكم في محافظاتكم وما يجرى فيها» فرددت عليه بانفعال مماثل : «نحن نواب نمثل هذا الشعب وإرادته» وكادت الأمور تتطور بيني وبينه لولا تدخل لبيب شقير مهدئاً ليقول : «من فضلكم بلاش الكلام ده في الظروف دى .. هات يا محمد التزكية» فناولته الورقة وانصرف الجميع.

تم انتخاب السادات رئيساً للجمهورية ولا أدرى حتى الآن السبب الذى جعله يختار أسيوط بالتحديد كأول زيارة ميدانية لمحافظات مصر وكالعادة فقد سبقه وزير رئاسة الجمهورية المرحوم خالد فوزى ليلتقى بمحافظ المدينة ويرتب معه للزيارة، ولقد حضرت هذا اللقاء باعتبارى أميناً للمحافظ في الاتحاد الاشتراكى وعضوا بمجلس الأمة وفوجئت

كما فوجئ بالطبع وزير رئاسة الجمهورية بالمحافظ كمال حميدة ينصح بأن يؤجل السادات زيارته لأسيوط (بلد عبد الناصر) وأنه يخشى أن تقابل هذه الزيارة باستياء من مواطنى المحافظة (بلديات عبد الناصر) وهنا اضطررت للتدخل وخالفت المحافظ فى الرأى ووجهت كلامى مباشرة لخالد فوزى فقلت له : «نحن نرحب بزيارة الرئيس أنور السادات» فعاد المحافظ ليقول : «هذا رأيى وإن كان ولابد من الزيارة فلتكن زيارة عادية دون أى أستقبال شعبى».

فعدت لأقول لوزير رئاسة الجمهورية وأمام المحافظ :

«وفى هذه أيضاً أخالف السيد المحافظ الرأى، ولتكن الزيارة باعتبارها زيارة الرئيس الأولى لمحافظتنا زيارة ناجحة شعبياً، وأنا مسئول عن هذا».

وأعطيت لوزير رئاسة الجمهورية إقرارا كتابيا بذلك مشترطاً فيه أن يُترك هذا الأمر لىّ شخصياً دون تدخل من أحد.

وتحدد موعد الزيارة وأخطرنى به تليفونيا خالد فوزى فبدأت الإعداد للزيارة وتنظيمها شعبياً، فجعلت لكل قرية مكانا محددا على الطريق الذى سيمر عليه موكب الرئيس، وجعلت لكل مجموعة من المواطنين مسئولا أعرفه وأثق به يقف معهم.

وكان الاستقبال رائعاً لم يحدث من قبل ولا من بعد فنجحت الزيارة وأسعد ذلك الرئيس وأظهر الغبطة على وجهه، وعند انتهاء الزيارة وأثناء وداعى له بالمطار أحتضننى بحرارة وقبلنى وهو يردد : «أنا متشكر قوى يا محمد» وكررها أكثر من مرة وبالمصادفة كان يقف قريباً د. محمد الدكرورى أمين محافظة المنيا ضمن أمناء محافظات الوجه القبلى الذين تجمعوا لوداع الرئيس .. وبعد أن صعد الرئيس لطائرته اقترب من أذنى د. الدكرورى هامساً : «هذه القبلات لها ثمن قريب جداً» فكانت ملحوظة ذكية من رجل يتمتع بالذكاء اللماح.

صباح ١٥ مارس ١٩٧١ رن جرس التليفون فى منزلى وعندما رفعت السماعة جاءى

صوت على الطرف الآخر متسائلاً : «الأخ محمد عثمان ؟» قلت : «نعم»، فقال : «أنا محمد أحمد (كان وزيرا للحكم المحلى) مبروك، صدر قرار بتعيينك محافظاً لأسوان» فقلت له : «شكراً».

وأخذتنى المفاجأة إذ لم يكن فى حسبانى أن أعمل موظفا تنفيذياً، .. كنت وأسرتى سعداء بالحياة فى أسيوط راضين بها وظروفنا كلها ميسرة أتمتع بحرية العمل كمحامٍ لاتكبلنى قيود وظيفية، فاستشرت زوجتى فيما أفكر فيه من أمر الاعتذار وانتهينا إلى ما يشبه قرارا فى ذلك لكنى آثرت أن يشاركنا أحد الأصدقاء ـ أيضاً ـ فى ذلك الأمر فتوجهت إلى صديقى سكرتير عام محافظة أسيوط عمر عبد الآخر.

لما دخلت عليه مكتبه كان يجتمع بمديرى المصالح فلما أستأذنته والموجودين فى كلمة على انفراد، خرج ووقفنا فى أحد الطرقات أمام مكتبه نتحدث، وفى كلمات قليلة أخبرته بالأمر وسألته كيف الاعتذار عن قبول التكليف .. لكنه لم يقل شيئا بل احتضننى مهنئاً وعاد بى إلى حجرة مكتبه وطلب من الحاضرين تأجيل الاجتماع إلى اليوم التالى فأنصرفوا والتفت إلى يناقشنى فى الأسباب التى تدعونى للاعتذار ودحضها كلها وظل يناقشنى ويؤكد علىَّ القبول حتى أقتنعت برأيه، وسافرت إلى القاهرة فى اليوم التالى لحلف اليمين.

ولا يفوتنى هنا ملحوظة أعتقد أن قارئ هذه السطور سوف يفهم معناها.

فى اليوم الثانى لحلفى اليمين أُخبرت بوفاة شقيقى الأكبر اللواء الألفى بليبيا وانتظرت الجثمان بالمطار، ومن المطار إلى قريتنا حيث يقام العزاء ويستمر لمدة خمسة عشرة يوماً، لم أكن قد أستلمت عملى فى محافظة أسوان بل لم أزورها وبالتالى لا أعرف أحدا بها وعلى الرغم من ذلك ما أن أعلن خبر وفاة شقيقى حتى وجدت عشرات الأشخاص يأتون من أسوان لزيارتى فى بلدتى بأسيوط لتقديم التعازى !!

فى القاهرة لم تكن سفينة الحكم قد استقرت بالرئيس السادات بل يبدو أن الأمور

تعقدت بينه وبين من أسموهم ـ بعد ذلك ـ بمراكز القوى.

وكنت لازلت عضوا باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ولذلك فعندما تمت دعوة أعضاء تلك اللجنة للاجتماع سافرت بمبادرة شخصية من أسوان إلى القاهرة، ووصلت إلى مقر الاجتماع قبل الموعد بحوالى الساعة لأقابل مصادفة المرحوم شعراوى جمعة، وبعد أن تصافحنا بادرنى متسائلا : سايب محافظتك ليه؟

فقلت له :لحضور اجتماع اللجنة المركزية.

فقال : «أنت الآن محافظ ولا يجوز حضور اجتماع اللجنة المركزية تفضل سافر إلى أسوان الآن ولا تحضر الاجتماع.»

فرددت عليه : «أنا لازلت عضوا فلم يُعين أو يُنتخب أحد بدلا عنى، وبالتالى سوف أحضر هذا الاجتماع وأسافر بعد ذلك إلى أسوان».

قلت ذلك لأننى كنت أعرف وأشعر بصراعات القوى وتكتيل أعضاء اللجنة المركزية ضد الرئيس السادات وتوقعت أن هذا الاجتماع سيتمخض عن تفجر فى الموقف كله. لم يعلق شعراوى جمعة على كلامى وانصرف غاضباً.

وأنعقد اجتماع اللجنة وحدث ما توقعت إذ بدأ على صبرى طالبا الكلمة ثم شرع فى كلمته يهاجم الرئيس السادات اشتبكت معهما كلاميا بصورة انفعالية وانتهى الجميع إلى طرح الموضوع للتصويت، فقيل: من يؤيد وجهة نظر الرئيس يرفع يده، فلم يؤيده من مجموع الحاضرين سوى خمسة أفراد كنت أحدهم !! وساد الوجوم، وإذ بالدكتور مصطفى أبو زيد يرفع يده طالباً الكلمة فأُعطيت له ليقول : «أن هذا أمر دستورى ولا يجوز مناقشته بهذه الطريقة فى اللجنة المركزية» بعدها رفعت الجلسة للاستراحة والتشاور فى الأمر لمدة ساعة.

خرجنا من الجلسة وصعدت إلى حجرة مكتب الدكتور محمد الدكرورى برفقة المهندس أحمد عبد الآخر وما أن وصلنا إلى حجرة المكتب حتى أرتمى أحمد عبد الآخر

على الكنبة الموجودة بحجرة المكتب وهو يردد : «أنا متعب أطلبوا لى السيارة تذهب بى إلى بيتى لأننى أحس أننى سأموت !»

فهمت أنه غير مريض ، وأنما يريد أن يهرب من الموقف وفى نفس الوقت كنت مغتاظاً مما حدث في اللجنة وممن أسموهم بمراكز القوى فقلت موجها كلامي للمهندس أحمد عبد الآخر : «إذا كنت تريد طبيبا فسنحضره لك هنا وإن كنت لا ترغب فى ذلك فلتمت هنا أحسن».

وعادت الجلسة إلى الانعقاد لتستمر لمدة دقيقة أعلن خلالها تأجيل انعقادها إلى أجل غير مسمى.

فى أول مايو سنه ١٩٧١ جاء ميعاد الاحتفال بعيد العمال ، وكان هذه المرة سيقام بحلوان (وعندما دخلنا السرادق المعد لذلك كانت صور عبد الناصر تملأ جنباته وأثناء إلقاء الرئيس السادات لكلمته كان يقف من يقاطعة من العمال هاتفاً ويردد خلفه آخرون شعارات العهد الناصرى ثم يتبعون ذلك بالهتاف لعبد الناصر ! ووضح جليا أن أمر إحراج الرئيس السادات وإرهابه مبيت له ومرتب ، وفى اليوم التالى لهذا الاحتفال أصدر الرئيس قرارا بتنحية على صبرى وعلى أثر ذلك بدأ الاصطدام المباشر والعلنى.

طلب مني الرئيس السادات البقاء بالقاهرة لمتابعة الموقف وعدم السفر إلى أسوان ، وبدأت المجموعة التى أطلق عليها مراكز القوى تتجمع وتخطط للإطاحة بالرئيس السادات ، فدعى الدكتور مفيد شهاب (أمين الشباب فى ذلك الوقت) أمناء شباب المحافظات إلى الاجتماع في القاعة الصغرى للجنة المركزية وفى هذا الاجتماع ناقش مع أمناء الشباب الأمر وانتهوا إلى إصدار بيان يشجبون فيه سياسة الرئيس السادات ، وعند إعداد البيان كان الدكتور مفيد يتردد على مكتب السيد عبد المحسن أبو النور أمين عام الاتحاد الاشتراكى بمكتبه ، وذلك لأخذ رأية فى صياغة البيان إلى أن انتهيا إلى صورته النهائية التى سلمت إلى عبد المحسن أبو النور ليقوم بدوره برفعه إلى الرئيس السادات !

وبدأت اجتماعات التنظيم الطليعي.

كنت في تلك الأيام أقابل الرئيس السادات أكثر من مرة في اليوم الواحد للتشاور معه ولم يكن يساند الرئيس سوى قلائل كنت واحدا منهم أما الآخرين فهم الدكتور محمد الدكروري والمهندس أحمد عبد الآخر والمرحوم يوسف مكاوى، وفي إحدى المرات قلت للرئيس السادات : «من معنا، الجميع ضدنا، الجيش ممثلا في الفريق محمد فوزى، الداخلية ممثلة في شعراوى جمعة، الاتحاد الاشتراكى ممثلا في عبد المحسن أبو النور، والمخابرات ممثله في سامي شرف، وهذه جميعها القوى التنفيذية، فماذا بقى لنا يا ريس ؟!، فرفع السادات يده إلى السماء مرددا .. الله.

اتفقت مع د.محمد الدكروري والمهندس أحمد عبد الآخر أن نتقابل بعيدا عن القاهرة، كذلك اتفقنا أن نجتمع بزملائنا أمناء الاتحاد الاشتراكى في الصعيد وحددنا دوار بيت عبد الآخر بطهطا مكانا للقاء الذى حضره بالإضافة إلى د.محمد الدكرورى أمين محافظة المنيا وأحمد عبد الآخر ويوسف مكاوى ود.صلاح إسماعيل أمين محافظة قنا وأنور حسن أمين محافظة بني سويف، وفي هذا اللقاء اتفقنا أن نقف جميعاً بقوة وراء الرئيس السادات نسانده.

طبعاً المباحث العامة في سوهاج عرفت بخبر هذا اللقاء والوضع الطبيعى أنها أخطرت به وزير الداخلية شعراوى جمعة، وتأكدت أنا من ذلك عندما عدت إلى القاهرة ليتصل بى شعراوى جمعة ويطلب منىَّ الذهاب لمقابلته، وعندما التقيت به بدأ يتكلم فيما يحدث وعند نهاية اللقاء طلب منى أن أنصح الرئيس السادات بضبط النفس والهدوء! واستطرد يقول : «أفهمه أننى على استعداد لأن أخلص له علَى علىِ صبرى ولبيب شقير وضياء الدين داود.» فوعدته بتبليغ رسالته للرئيس، في اليوم التالى اتصلت بالمرحوم أحمد كامل محافظ أسيوط وكان قد أصبح مديرا للمخابرات العامة وطلبت أن أزوره فرحب بالزيارة، وذهبت إليه مباشرة فى مبنى المخابرات بكوبرى القبة.

كـان هدفى الأسـاسى من تلك الزيارة معـرفـة ـ أو على الأقل استنتـاج ـ رأى رئيس المخابرات العامة فيما يجرى، فلما سألته عن رأيه فى ذلك بدأ أحمد كامل يهاجم مجموعة مراكز القـوى وقـال إنه غيـر موافق على أعمالهم ضـد الرئيس، فسألته ولماذا لـم يتـصل بالرئيس ويخبره بما لديه من معلومات، ويحدد له موقفه مما يحدث؟

فأجاب ساخراً : «أنا رئيس المخابرات العامة ولا أعرف كيف ألتقى بالرئيس فى حين أنه يقابل المغنى عبد الحليم».

كنت أتصور أن الأمور يجب أن تكون محددة وكل شخص يظهر موقفه بشكل واضح ولذلك فـقـد وعدت أحـمـد كـامل رئيس المخـابرات أننى سـأوصل لسـيـادة الرئيس طلبـه للمقابلة وسأنقل لسيادته أيضاً ما دار بينى وبينه، وذهبت إلى الرئيس مباشرة ونفذت ما وعدت أحمد كامل بـه، فكان رد الرئيس السادات : سأطلبه لمقابلتى اليوم الساعة الثامنة مسـاء. فـخرجت أنا من عند الرئيس لأخبـر أحـمـد كـامل بأمر المقابلة واتفقت معه على أن نلتقى بعد انتهاء مقابلته للرئيس بمكتب د. محمد الدكرورى بالاتحاد الاشتراكى.

جاءنى أحمد كـامل بعد أنتهاء مقابلته للرئيس مباشرة ليخبرنى أنه شرح للرئيس كل الموضوعات وطلب منه التريث وضبط النفس وعدم اتخاذ أية إجراءات ضد هؤلاء الأفراد (مراكز القوى) من جانبه!! وهنا فقط بدأت أتشكك فى موقف أحمد كامل لتطابق رأيه مع رأى شعراوى جمعه، واستنتجت أن هناك تنسيقاً بين جهات عدة وخطط تعد فى الخفاء.

فى اليوم التالى ذهبت إلى الرئيس السادات وعندما رآنى بادرنى قائلاً : «لسـه خارج من هنا شـعـراوى جـمـعـه وسـامى شرف واتفـقنا أن نحل الاتحـاد الاشـتـراكى ونـدعـو لانتخابات جديدة يسقط فيها على صبرى ولبيب شقير وضياء الدين داود» فضكحت، فسـألنى الرئيس مندهشـاً : «ما يضـحكك ؟!» قلت له : «يا سيـادة الرئيس إنهـا خطة يعدونها ولا يبغون من وراء ذلك إلا كسب الوقت، والتاريخ يعيد نفسه فهم يريدون أن

يفعلوا بك ما فعلتموه أنتم باللواء محمد نجيب ، يا سيادة الرئيس اضرب الآن ، وعلى رأى المثل . . اليد السابقة كاسبه» وأضفت «على صبرى ولبيب شقير لا يمثلون شيئاً ولكن الخطورة فى الذين يشغلون مواقع حساسة مثل سامى شرف وشعراوى جمعه»

فى هذا اللقاء أيضاً أستأذنت الرئيس فى السفر إلى أسوان لكى يرى الناس وجهى ، لأنه قد وصل إلى مسامعى أن الناس بدأت تردد أننى أدير المحافظة بالتليفون من القاهرة ، فأذن لى الرئيس على أن أظل على اتصال دائم به ، وفى اليوم التالى لوصولى إلى أسوان سمعت كغيرى فى التلفزيون نبأ الاستقالة الجماعية لما سمو بمراكز القوى وأن الرئيس السادات قد قبلها ، وأخطرت من الرئاسة بالحضور فوراً إلى القاهرة .

صدر تشكيل وزارى جديد ومن المفارقات أن هذا التشكيل تضمن المهندس هنرى أبادير وزيرا للمواصلات ، وقبل حلفه لليمين وصلت استقالته التى كان قد تأخر وصولها عن استقالات الآخرين (مراكز القوى) بسبب غير معروف فرفع اسمه من التشكيل الوزارى الجديد .

عندما وصلت إلى القاهرة رأيت الجماهير تندفع إلى الشوارع تهتف بسقوط مراكز القوى وحياة أنور السادات مرددة الهتاف المعهود : «بالروح بالدم نفديك يا سادات» ، ومن نافذة حجرة مكتب الدكتور محمد الدكرورى بمبنى الاتحاد الاشتراكى كنت أراقب مع صاحب الحجرة الجماهير ووجدتنى أضحك موجهاً كلامى للدكتور الدكرورى : إنه الشعب المصرى لو كان الأمر قد انقلب إلى العكس لرأينا نفس الجماهير تردد نفس الهتافات ساخطة على السادات وفادية لأعدائه بروحها ودمها عبر نداءتها المعلبة الجاهزة !

وتذكرت إجابة الرئيس عندما سألته : «كل القوى التنفيذية يملكونها فماذا بقى لنا ؟ فأجاب . . «الله» ، نعم إنها إرادة الله التى أعمتهم وأنزلت الغشاوة على أفهامهم وقلوبهم ، ولو فكروا قليلاً ما أقدموا على تقديم استقالاتهم فى الوقت الذى كانوا يملكون فيه كل أجهزة البلد ووزير الإعلام منهم ولو أعلن الأخير نبأ عن تنحى أو أستقالة الرئيس

السادات عبر التلفزيون بينما يسيطر الآخرون على الجيش والشرطة والتنظيم السياسى، أقول لو فعلوا ذلك لانقلب الموقف تماماً لصالحهم .. لكن !!

قابلت الرئيس السادات فبادرنى قائلاً : «كنت فين ؟! أنا طلبتك أول أمس» قلت له : «أنا تحركت بمجرد وصول طلب الحضور لكن المسافة من أسوان الى القاهرة تستغرق نصف يوم بالقطار»

فعاد الرئيس يقول : «لقد استدعيتك أنت وأحمد عبد الآخر ومحمد الدكرورى ويوسف مكاوى، وحضروا جميعاً إلا أنت، وفى غيابك استعرضنا الموقف وعُرض موضوع التنظيم السياسى ومن يعين أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى فرشح أحمد عبد الآخر الدكتور محمد الدكرورى، فلما سألته عن موقفك أجابنى أنك سوف توافق أيضاً على ترشيح الدكتور الدكرورى» وأضاف الرئيس : «لم أكن فى وقت يحتمل المجادلة فأصدرت قرارا بتعيين محمد الدكرورى أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكى، وأنا فى الحقيقة كنت مستقراً على تعيينك أنت فى هذا المنصب لكن الخيرة فيما أختاره الله».

بعد ذلك بأيام قليلة حضر إلى منزلى بالقاهرة مقدم شرطة اسمه محمد عبد الرحيم أصله سوهاجى وهو الآن لواء بالمعاش، وكان يعمل فى ذلك الوقت بقسم المباحث الجنائية بالأمن العام، وكان بصحبته آخر قدمه لىَّ على أنه صديقه بالمباحث العامة ولديه معلومات يود أن يسردها علىَّ (لا أذكر اسم هذا الشخص الآن) بخصوص التحقيقات التى تجريها وزارة الداخلية مع بعض الضباط كأحد الإجراءات التى اتخذت بعد ١٥ مايو.

بالطبع استقبلتهما وبدأ ضابط المباحث العامة يقول ما عنده، وعلمت منه أن الضباط الذين يُسألون فى التحقيقات يتقابلون أولاً فى مكتب حسن طلعت مدير المباحث العامة ليتفقوا أمامه على الأقوال التى سيدلون بها أمام المحقق حتى لا يحدث تضارب بينهما، وأضاف ضابط المباحث العامة، أن اللواء حسن طلعت قد أصدر أمرا من وقت قليل بالذهاب إلى فيلا كوتسكا بالزمالك والتى كانت تستعملها المباحث مكانا للتنصت على

المكالمات التليفونية وتسجيلها لإعدام كل ما بها من شرائط تسجيل، كذلك أخبرني ضابط المباحث العامة أنهم كانوا يسجلون للرئيس السادات شخصياً وحتى مقابلاته مع رؤساء الدول، وذكر في ذلك واقعة بالتحديد فقال : «ويوم أن كان الرئيس حافظ الأسد هنا في زيارة لمصر وضعنا في سيارة الرئيس السادات جهاز إرسال ليرسل مايدور بين الرئيس وحافظ الأسد وكنا نستقبل ذلك في سيارة المباحث التي تسير في الموكب خلف سيارة الرئيس !!»

ومن هول ما سمعت اتصلت بالرئاسة فورا لمكالمة الرئيس السادات فقيل لي أنه في قصر القبة مع الوفد الروسي (الذي زار مصر بعد ١٥ مايو وكان يتكون من برجنيف وبدجورني وآخرون) فاتجهت من فوري إلى قصر القبة وقابلت الأخ فوزي عبد الحافظ الذي أخبرني أن الرئيس في العشاء مع الروس، فطلبت منه إخبارة بأية طريقة أنني أريد مقابلته في أمر مهم جدا وعاجل. فذهب إليه فوزي عبد الحافظ، وعاد ليطلب مني الانتظار بعد انتهاء ميعاد العشاء.

انتظرت بالطبع إلى ما بعد انتهاء العشاء وانصراف الضيوف، بعدها أرسل إليَّ الرئيس لأقابله وفي الطابق العلوي بقصر القبة، قابلت الرئيس ورويت له كل ما عرفته من ضابط المباحث وأعدت عليه ما دار بينه وبين الرئيس حافظ الأسد في السيارة التي كانت تقلهما (طبقا لرواية ضابط المباحث)، فقال الرئيس : بالفعل هذا الكلام صحيح. ومن فوره أصدر أوامره بنقل التحقيقات من المباحث العامة في وزارة الداخلية إلى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة، كما أنه أرسل قوة من الحرس الجمهوري للاستيلاء على مبنى فيلا كوتسكا وجمعت تلك القوة ما وجدته من شرائط تسجيل بالفيلا، تلك الشرائط التي قام الرئيس السادات بحرقها أمام المواطنين جميعاً بعد أن نقل التلفزيون ذلك المشهد على الهواء.

في تلك الليلة أيضاً التي قابلت فيها الرئيس بعد عشائه مع الوفد الروسي أخبرني

الرئيس قائلاً : «منذ قليل وقعت معاهدة مع الروس حتى لا يظنوا أن على صبرى ومجموعته هم اللى لهم فى مصر» فكنت بذلك أول مواطن مصرى يعلم بهذه المعاهدة قبل الإعلان عنها. كذلك فوجئت هذه الليلة بالرئيس يقول لىّ : «حكاية أسوان ده مش نافعة ده محافظة بعيدة وأنا عايزك قريب منىّ» وسألنى : «تيجى بنى سويف ؟» فقلت له : «ما تراه يا ريس» وبعدها بيومين صدر قرار جمهورى بنقلى من أسوان إلى بنى سويف محافظاً لها.

تحول اسم مجلس الأمة إلى مجلس الشعب وتولى المرحوم حافظ بدوى رئاسته وكان يتصل بى كثيرا، وعند حدوث مشاكل مع النواب وخاصة نواب الصعيد كان يرجونى فى الحضور والاتصال بالنواب لأقناعهم بأمر ما، تكرر هذا إلى الدرجة التى طلب فيها حافظ بدوى من الرئيس السادات أن أبقى معه فى المجلس على أية صورة، كذلك طلب الدكتور عزيز صدقى رئيس مجلس الوزراء فى ذلك الوقت أن أعمل معه وزيرا لشئون مجلس الشعب، وهذا الكلام ليس تخمينا أو استنتاجا لكن هذا ما أخبرنى به الرئيس السادات عندما فاتحنى أن أبقى للعمل معه فى القاهرة.

وفى الفترة القصيرة التى قضيتها محافظاً لبنى سويف خلت دائرة من الدوائر الانتخابية بالمحافظة فاتصل بىَّ ممدوح سالم يطلبنى لمقابلته بالقاهرة، وعند لقائه فوجئت به يقول لىَّ : «الريس يقول لك رشح نفسك فى هذه الدائرة» رفضت على الفور ودون تفكير وقلت لمدوح سالم :«كيف يكون هذا بنى سويف ليست بلدى ولست مقيدا بها أو لى أصدقاء فيها أو أهل أو صلة من أى نوع إلا الوظيفة».

وما جعلنى أقول ذلك وبدون تردد هو ما سمعته بنفسى من قيادات بنى سويف من نقد شديد يصل إلى حد السباب لشخص عبد المحسن أبو النور الذى رشح نفسه فى إحدى دوائرها فى بداية الثورة، فأحببت ألا أضع نفسى هذا الموضع، وأخبرت ممدوح سالم. بمبررات رفضى متصوراً أن حافظ بدوى وراء ذلك حتى أبقى معه فى المجلس، وكالنار فى

الهشيم تناثر خبر فى المحافظة بأننى سوف أرشح نفسى عن الدائرة التى خلت فجاءت ـ كالعادة ـ الوفود من تلك الدائرة مهنأة ومباركة وهذا أيضاً لم يثنينى عن عزمى برفض ذلك، الطريف فى المسألة أن الرئيس السادات أخبرنى فى إحدى الجلسات التى ضمتنى معه فيما بعد أن مسألة ترشيحى فى تلك الدائرة الانتخابية التى خلت(كانت دائرة ببا) كان تمهيدا منه لاختيارى بعد ذلك رئيساً لمجلس الشعب !! ولم يسؤنى هذا على الإطلاق لأننى أؤمن أن الله يختار دائماً الخير وأنا قانع بذلك تماماً. ولم تمر شهور قليلة حتى طلبنى الرئيس لمقابلته فى القاهرة، ولاحظت أن هذه المقابلة بالذات قد أعلنتها كل الصحف فى صفحاتها الأولى على غير العادة، ولما التقيت به قال لىَّ: «أنا عايزك جنبى تشتغل معايا، حافظ بدوى عايزك معاه والدكتور عزيز صدقى عايزك معاه وهناك حساسية فى التعامل بين الدكتور عزيز صدقى والمهندس سيد مرعى (أمين عام الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الوقت) وأنا عايزك معايا مستشاراً لشئون مجلس الشعب وفى نفس الوقت أميناً للتنظيم، ولادخل لك برئيس الوزراء أو أمين الاتحاد، أنت هتكون ممثلى فى المكانين وهتاخد تعليماتك منى مباشرة».

فقلت له : «يا ريس أنا مبسوط ومرتاح فى بنى سويف وفى أى لحظة تريدنى فيها سأكون أمامك بعد ساعة واحدة» واستطردت أشرح مبرراتى مثل أن ابنى الأكبر فى الثانوية العامة والمحافظة التى أتولى مسئوليتها أريد أن أرى ثمرة مجهوداتى فيها إلى آخره، لكنه رد علىَّ بلهجة حادة شبه آمرة قائلاً : «يا محمد أنا بأقول لك عايزك معايا» فقلت له «ما تراه يا ريس» وصمت.

انقضت مدة من الوقت وأنا أشعر بالضيق خاصة وأننى لا أريد أن أترك بنى سويف وأنتقل إلى القاهرة، إلى أن اتصل بى الدكتور مصطفى كمال طلبة وكان وزيرا فى ذلك الوقت وأخبرنى أن والدة الرئيس السادات توفيت وتلقى العزاء سيكون فى بلدة الرئيس ميت أبو الكوم، فاتفقنا أن أذهب له صباحا ونسافر معاً حتى نشارك فى تشييع الجنازة

وهذا ما حدث، وبعد الانتهاء من تشييع الجنازة انتظرنا حتى المساء لحضور العزاء، وبعد الانتهاء من مراسم العزاء استضاف الرئيس مجموعة صغيرة بمنزله كنت واحداً منها.

كانت قد انقضت مدة من الزمن منذ أن كلمنى الرئيس فى مسألة تعينى مستشارا لشئون مجلس الشعب حتى اعتقدت أنه نسى الموضوع أو أقتنع بمبرراتى وصرف نظر عنه وأراحنى هذا نفسياً. فإذا به ونحن جالسون حوله ينظر إلى حافظ إسماعيل (مستشار الأمن القومى) وكان وقتها يعمل بالرئاسة ويسأله : «أنت ما طّلعتش القرار بتاع محمد ليه؟» فقال حافظ : «حاضر يا أفندم»

فتمتمت فى نفسى مغتاظاً : «ليتنى لم أحضر العزاء».

صدر القرار وانتقلت للعمل بالقاهرة وكان لىّ ثلاثة مكاتب للعمل أحدهم بمجلس الشعب والثانى فى سراى عابدين والثالث بمبنى الاتحاد الاشتراكى، كنت أنتقل بين المكاتب الثلاثة فأذهب للمجلس الأيام التى تنعقد فيها الجلسات والأيام الأخرى أنتقل فيها بين عابدين والاتحاد الاشتراكى الذى كنت أقضى فيه وقتاً أكثر، ولذلك فقد كانت هذه الفترة بالنسبة لى مرهقة جداً بدنيا ونفسياً.

كانت تعليمات الرئيس محددة بأن أتلقى منه الأوامر شخصياً، كما قال لىّ : أعتبر نفسك ممثلا لشخصى فى الاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب وهذا ما وضعنى فى حرج شديد خاصة مع أمين عام الاتحاد الاشتراكى وكان يشغل هذا المنصب إنسان أجله وأعزه كثيراً وهو المرحوم سيد مرعى وأضطررت أن أرفض بعض الطلبات له مثل سفر بعض الأشخاص للخارج بناء على أوامر الرئيس السادات إذا كان يلزم السفر (فى ذلك الوقت) موافقتى باعتبارى أمينا للتنظيم.

كذلك أوقعنى الرئيس السادات فى حرج مع كثير من المسئولين وصل أحياناً إلى حد العداء من جانبهم على الأقل، فطبيعة عملى كانت تحتم علىّ لقاء الرئيس كثيراً وفى تلك اللقاءات كان يسألنى عن كثير من الأمور وحسب طبيعتى كنت أجيبه بالحقيقة كاملة دون

تزييف أو تجميل وأحياناً كنت أجده وكأنه فوجئ بكلامي فيتساءل كيف ؟! ده فلان (رئيس الوزراء أو وزير الداخلية مثلاً) قال لى كذا وكذا»

فأقول له : «ما أقوله هو الحقيقة يا ريس»، وعلى الفور كان يطلب هذا المسئول تليفونياً أمامي ويقول له : «أنت قلت ليّ شئ ومحمد عندى يقول ليّ شئ آخر».

كانت أغلب تلك الموضوعات تتعلق بوزارة الداخلية، ولذلك ففى أحد الأيام وجدت ممدوح سالم يتصل بى تليفونيا فى مكتبى ويدعونى على العشاء فى وزارة الداخلية، وأثناء العشاء تكلمنا فى أمور كثيرة ولم أعرف السبب الحقيقى للدعوة إلا عندما قا ليّ ممدوح سالم : «يا أخ محمد أريد أن أقول لك أنه ليس كل ما يعرف يقال للريس لأنه عليه أعباء كثيرة فلنتركه يتفرغ للمسائل الخارجية أما المسائل الداخلية فيجب أن نحاول حلها دون أن نشغله بها».

لم يعجبنى الكلام فوجدتنى أقول له :

«والله يا ممدوح بك أنا لا أتطوع بذكر شئ ولكن عندما أُسأل عن شئ لابد أن أقول الحقيقة مهما كانت وهذه أخلاقى ولا يمكن أن أغيرها».

ربما كانت تلك الليلة هى بداية لضيق ممدوح سالم بى والذى تجسد ذلك فى محاولاته المتكررة بعد ذلك للتخلص منىّ وإبعادى عن الرئيس.

واعتقد ممدوح سالم أن الفرصة سنحت له عندما حدثت مظاهرات جامعة أسيوط خلال العام الدراسى ١٩٧١ ، ١٩٧٢ وتدخلت الشرطة لفضها فأطلقت بعض أعيرة (الرش) أصيب على أثرها بعض الطلاب وزوجة أحد الأساتذة وعلى الرغم من أن الإصابات كانت طفيفة وسطحية فإن الطلبة الشيوعيين أرادوا استثمار الأمر كعادتهم فرفعوا قمصان مخضبة بالدماء مما هيج الطلاب والأساتذة ومما زاد تعقيد الأمور أنه أثناء انسحاب قوات الشرطة داست أحد سياراتها وهى تعود للخلف رئيس شعبة البحث الجنائى بمديرية أمن أسيوط الذى أصيب على أثر ذلك بإصابات بالغة توفى بسببها فى

المستشفى بعد ثلاثة أيام، واستمرت الاضطرابات بين الطلبة والشرطة لمدة تزيد على الأسبوع بعدها وجدت الرئيس يتصل بىَّ تليفونياً ويقول لىَّ : «أذهب إلى أسيوط فورا ولابد أن تفض هذا الاعتصام بأية طريقة حتى لو هدمت الجامعة على من فيها .» .. وعلمت أن الرئيس قد قرر تكليفى بتلك المهمة بناء على إخطار من ممدوح سالم يخبره فيه أن الوضع فى أسيوط خطير ولا يصلح أحد فى التعامل معه إلا محمد عثمان.

بالطبع لم يكن رأى ممدوح سالم نابعا عن تقدير لشخصى أو تزكية لمواهبى لكنه كان يهدف من وراء ذلك أن أذهب إلى أسيوط فأفشل فى تلك المهمة وتهتز ثقة الرئيس فىَّ أو أرتكب حماقة أدفع ثمنها.

وتنفيذا لأمر الرئيس سافرت إلى أسيوط فورا، وعند وصولى حضرت اجتماعاً للمحافظ مع مدير الجامعة د.حمدى النشار فى نادى هيئة التدريس بينما كان الطلبة خاج النادى تهتف بسقوط د.حمدى، وكان يحضر الاجتماع أيضاً وكيل وزارة الداخلية اللواء صلاح سالم الذى أرسل من القاهرة لفض الاعتصام والمظاهرات، لكنه لم ينجح، ولم يعجبنى فى الاجتماع طريقة الحوار فانصرفت متوجها إلى مبنى الاتحاد الاشتراكى وبدأت الاتصال ببعض الطلبة والمعيدين والأساتذة حتى ألم بتفاصيل الموقف وعرفت أن الذى يهيج الطلبة ويشعل الموقف كلما أوشك على الهدوء هو زعيم الشيوعيين، طالب يدعى صلاح وشهرته القط وأدركت أنه أذا أبعد ذلك القط عن الطلبة فسوف تهدأ الأمور.

فى نفس الليلة التى وصلت فيها أسيوط جاء بعض الأهالى ممن سمعوا بحضورى للترحيب بىَّ ومنهم المرحوم الشيخ فراج فراج عيسى وهو من أعيان مركز الغنايم وتربطنى به علاقة قوية، سألنى : «فيما حضورك الفجائى؟!» قلت : «من أجل اعتصام الجامعة، هناك طالب اسمه القط مدوخنا» فقال : «عيل يجيبك من مصر؟!.. طيب واللى يجبهولك لغاية عندك!» سألته : «بتتكلم جد.. كيف؟! وهل تعرفه؟!» قال : طبعاً لا أعرفه، لكن كل ما أطلبه هو أن يسمح لنا مدير الجامعة بدخول نفرين إلى المدينة الجامعية

ليلا واتركوا الباقى علينا» سألته مندهشاً : «ماذا ستفعل يا عم فراج» قال : «سنخطف الولد ونحضره إليكم.»

كنت أعرف أن الشيخ فراج يقدر على ذلك فنفذت له ما طلب وإذا به فى الصباح الباكر يحادثنى تليفونيا قائلاً : «القط هنا تعالوا استلموه» وعلى الفور اتصلت برئيس المباحث العامة وأخبرته ليذهب إلى الشيخ فراج ويستلم القط.

وبمجرد خروج القط من الجامعة وغيابه عن جموع الطلبة هدأت الأمور، وفى حين بدأت التفاهم مع الطلبة وقُدم القط لجهات التحقيق القانونية.

اجتمعت بممثلين عن الطلبة والأساتذة ورجال الشرطة كل على حده حتى أقرب وجهات النظر ونصل إلى صيغة للتفاهم فلما وصلت إلى مستوى معقول فى ذلك جمعت الأطراف كلها على حفل شاى تبادل فيها الجميع العتاب الذى انتهى بتقديم رجال الشرطة الاعتذار الواجب وفى اليوم التالى مباشرة لذلك انتظمت الدراسة.

ولم أقدم تقريرا بما أنجزته كما دأب آخرون على فعل ذلك واكتفيت بأن الله أحبط مكر من أراد أن يضعنى فى حرج مصداقاً لقوله «ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين».

أصدر الرئيس السادات قراره التاريخى بطرد الخبراء الروس من مصر وهذا ما يُسجل فى تاريخ إيجابياته لأنه خلص مصر من براثن الشيوعية التى كادت فى ذلك الوقت أن تحكم قبضتها علينا.

وطلبنى الرئيس السادات لمقابلته فورا فذهبت إليه، شرح لى خلال المقابلة أسباب قراره بطرد الروس موضحاً أنه يأس منهم فى الحصول على احتياجات مهمة وضرورية للقوات المسلحة، وحكى لى بعض تفاصيل المناقشات التى كانوا يتلاعبون فيها ويساومونه وأضاف : «دول خونة واكتشفت خيانتهم لما كنا نخطط لضرب هدف من الأهداف (فى حرب الاستنزاف) فبعد الاستطلاع وعند التنفيذ نلاقى الهدف نُقل من موقعه فأشرت

على قوادنا أنهم لما يحددوا هدفا ويخططوا لضربه ما يقولوش للروس، وصدق ظنى، العمليات اللى كانت تتم من غير علمهم كانت بتنجح ومعنى ده أنهم كانوا بيقولوا لليهود».

أضاف الرئيس أيضاً أنهم ارتكبوا ما يمس سيادة البلد وكان يقصد فى ذلك منعهم للقيادات العسكرية المصرية من دخول بعض المواقع التى يتمركزون فيها وعدم السماح للمصريين بالاطلاع على ما تحمله الطائرات الروسية. وبعد هذا الشرح كلفنى الرئيس أن أجوب المحافظات لعقد مؤتمرات أشرح فيها أسباب طرد الروس على ألا أفصح عن موضوع خيانتهم أو المساس بسياسية الدولة.

وبدأت أرتب لتلك المؤتمرات محددا جدولاً زمنيا لها وبادئاً بمحافظات الصعيد، وكان يرافقنى فى هذه الجولات الأستاذ محمد على شتا عضو اللجنة المركزية، عقدت مؤتمرا فى الفيوم ثم بنى سويف ثم المنيا بعدها توجهت إلى أسيوط وفى الليلة التى وصلتها أتصل بى فوزى عبد الحافظ من رئاسة الجمهورية وأخطرنى أنه لابد من التوجه إلى المطار الساعة السابعة من صباح اليوم التالى للسفر برفقة الدكتور عزيز صدقى والدكتور غانم للحاق بالرئيس فى ليبيا.

ووصلت الطائرة التى أقلتنا إلى ليبيا قبل الظهر، وبعد الغذاء انعقد أول اجتماع بين ممثلى مصر وممثلى ليببا برئاسة الرئيسين السادات والقذافى لمناقشة تفاصيل مشروع الوحدة بين القطرين، كان وفد مصر مكونا من الدكتور عزيز صدقى وحافظ غانم، وأشرف مروان وأنا. وهذا الاجتماع تم فى حديقة القصر الذى كنا ننزل به.

أستطيع أن أقول إنه فى تلك الرحلة قد لفت نظرى بشدة شخصية الرئيس القذافى، ووجدتنى ألاحظ تصرفاته ببعض الإعجاب، مثلاً : أثناء مناقشات الإجتماع الأول الذى انعقد كما قلت سلفا فى حديقة القصر سمعنا ونحن جالسون آذان المغرب قام بعده الرئيس القذافى واقفا وابتعد أمتارا قليلة عن المكان الذى نجتمع فيه وعلى الحشائش أقام

الصلاة فنهضت خلفة لنصلى جماعة ولم يفعل ذلك من الوفدين المصرى والليبى سوانا.

فى نفس اليوم أيضاً ضمتنا جلسة غير رسمية بعد العشاء فى أحد صالونات القصر سادها الود حتى أن الجميع تبادل النكات ثم تطرق الحديث إلى موضوع تحريم الخمر فى ليبيا، وكان القذافى قد أصدر قرارا بجمع الخمور من ليبيا وإلقائها فى البحر، وسأله الدكتور عزيز صدقى : «لماذا القيتها فى البحر كان من الممكن أن تبيعها وتنتفع بثمنها؟!».

رد الرئيس القذافى متكلما فى حرمة الخمر فتناول الموضوع كما لو كان فقيهاً أجرى بحثاً مؤيدا بالآيات القرآنية وأحاديث السنة المطهرة مما حدا بالدكتور عزيز صدقى أن يقول له مازحا : يا سيدى كنت أعطيتها لنا بدلا من إلقائها فى البحر» فضحك الجميع.

كنت ألاحظ أن القذافى يتصرف بتلقائية شديدة وبساطة حتى مع الفراش الذى يقدم لنا القهوة والشاى فمثلا يحدثه الأخير قائلاً : «أزيك يا جدافى» فيرد عليه القذافى : «أزيك يا فلان أزى أمك» ورأيته يخرج من باب القصر ونحن نوصله فيركب سيارة فولكس صغيرة يقودها بنفسه ويقترب منه مواطن يمسكه من ياقة القميص ليستوقفه وهو يدير موتور السيارة ويحادثه ولا يتدخل حرسه ليمنعه!... هل شدتنى هذه الصور؟ إنها غريبة علينا!! ربما.

ترددت على ليبيا بعد ذلك عدة مرات ضمن اللجنة التى تتابع أعمال الوحدة وصلاحيتها وكانت تضم أيضاً د. كمال أبو المجد وأحمد عبد الآخر كذلك كنت المصرى الوحيد الذى سافر مع الرئيس السادات للتعزية فى أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية الذى توفى أثر حادث سيارة كان يركبها برفقه عبد السلام جلود الذى أصيب هو الآخر ونقل للمستشفى.

عام الضباب

لقد التقط الشيوعيون تلك التسمية لهذا العام١٩٧٢ من إحدى خطب الرئيس

وتزايدت فيها نشاطاتهم بشكل ملحوظ وزادت حدة هجومهم على الرئيس السادات مما حدا به إلى إصدار قرار بتشكيل لجنة للنظام فى الاتحاد الاشتراكى برئاسة حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب وعضوية محمد حامد محمود وكمال أبو المجد وأحمد عبد الآخر ويوسف مكاوى.

كانت تصل إليّ من ممدوح سالم وزير الداخلية تقارير عن بعض الأشخاص الذين نُسبت إليهم وقائع وتصرفات وأقوال وأكثرهم من الإعلاميين وفيهم من كان بالخارج، واعتُبرت هذه الوقائع والأقوال المنسوبة إليهم تعادى النظام وتهاجمه وخاصة الرئيس أنور السادات.

وبصفتى أمينا للتنظيم كان دورى أن أحيل هذه الوقائع إلى لجنة النظام التى تشكلت خصيصاً للتصرف فى أمر هؤلاء وهذه التقارير التى تتضمن تلك الوقائع المنسوبة لهؤلاء الأشخاص كانت تأتى إليَّ مكتوبة على نموذج خطابات وزارة الداخلية وممهورة بتوقيع الوزير، وإذا كانت سجلات الاتحاد الاشتراكى محفوظة حتى الآن فسيكون بينها تلك الأوراق.. المهم، كان على أن أعيد كتابة تلك التقارير على نماذج خطابات أمانة التنظيم وأبدأ التقرير بعبارة : «ورد إلينا المعلومات التالية» ثم أنهى التقرير بعبارة : «يرفع إلى هيئة النظام لاتخاذ ما تراه مناسبا».

وفى أول اجتماع عقدته هيئة التنظيم للنظر فى هذه التقارير طالبت بصفتى وشخصى إجراء تحقيق لكل واقعة، وأكرر أنا الذى طلبت ولم يناصرنى فى هذا سوى الدكتو كمال أبو المجد وطالب هو الآخر بتحقيق الوقائع، إلا أن باقى أعضاء اللجنة ورئيسها رأوا أن هذه الوقائع يستحيل تحقيقها، إذ أنها عبارة عن معلومات صادرة عن وزارةالداخلية وليس هناك شهود عليها، وإذا تم التحقيق مع الشخص الذى تتناوله الواقعة بالاتهام فسوف ينكر بالطبع، وبالتالى فقد اتخذت اللجنة قرارها بالأغلبية فى قبول الوقائع كما هى على مسئولية وزارة الداخلية ويكون دور اللجنة اتخاذ قرار فيها.

كانت قرارات لجنة النظام تصدر بأغلبية الأعضاء بفصل بعض من شملتهم التقارير أو نقلهم من أعمالهم إلى أعمال وظيفية أخرى غالباً تابعة للقطاع العام مثل محلات باتا للأحذية مثلاً ! !

بعد اتخاذ القرار بالنقل أو الفصل كانت اللجنة تخطرنى بصفتى أمينا للتنظيم لوضع هذه القرارات موضع التنفيذ لكن قبل ذلك كان لابد من تصديق رئيس الاتحاد الاشتراكى وهو رئيس الدولة والذى فوض أمين عام الاتحاد الاشتراكى (سيد مرعى) فى ذلك ، وبالفعل قام بالتصديق على قرارات اللجنة دون تعديل وأعاداها إلىَّ لتنفيذها ! .

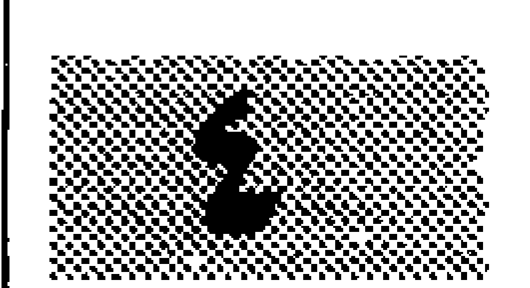
ولا أذكر الآن أسماء من شملتهم تلك القرارات لكن كان منهم صحفيون فى لبنان أو لندن (مصريين) وهناك آخرون نُسب إليهم أنهم كانوا فى التنظيم الطليعى ، أما لماذا كنت أنقل معلومات وزارة الداخلية على أوراق تخص أمانة التنظيم ، لأن هذا عمل سياسى بينما عمل وزارة الداخلية عمل تنفيذى وليس لها دخل فيما سينتهى إليه التحقيق فى تلك الوقائع ولأننى لست جهة تحريات أو جمع معلومات فكنت أنسب ذلك لغيرى وأبدأ تقريرى كما قلت سابقاً بعبارة : ورد إلينا ولا أتدخل أبدأ بالحذف أو الإضافة فى المعلومات التى ترد إلىَّ تحت مسئولية وزير الداخلية وتصف العناصر التى يشملها الاتهام بأنها مضادة للنظام ، وتحوى وقائع من مثل أن فلان وهو جالس على مقهى فى لبنان تناول رئيس الدولة بالشتم وقال كذا وكذا إلى آخره .

لم أكن جهة تحقيق ولا جمع معلومات بل طالبت بإعادة التحقيق فى الوقائع التى ذكرتها وزارة الداخلية وشاهدى فى ذلك أعضاء اللجنة الأحياء وكان الدكتور كمال ابو المجد من المتمسكين بالتحقيق ومن حيث المبدأ فأنا لم أقر هذا الأسلوب ولم أرض عنه لكنى لم أكن أملك له إيقافا أو منعا .

لقد تعلمنا من نظام العمل فى محراب العدالة أن هيئة المحكمة تشكل من ثلاثة مستشارين وقد يرفض فيهم واحد حكما ما . . لكن عند إصدار الحكم تصبح المحكمة كلها

مسئولة عنه ولا يستطيع الرافض أن يعلن حتى عن رأيه بالرفض وإلا يكون قد أفشى سرا من أسرار المداولة ولا أقول هذا الكلام الآن بشكل مرسل أو على أطلاقه لكنى سجلت رأيى هذا مكتوباً، وعلى الورق كنت أكتب ذلك : «وأرى تحقيق الواقعة» فترد علىّ لجنة النظام : «أن الوقائع مستحيلة التحقيق وصاحبها لن يسلّم بها».

ورغم دفوعى السابقة والتى شرحتها من قبل للصحافة إلا أن بعضا ممن شملتهم تلك القرارات ظلوا من تاريخ صدورها وحتى الآن يحملوننى مسئوليتها وليس هذا الآن دفاعاً عن نفسى لكنه إعلان عن رأيى الذى أومن به من منطلق دينى وأخلاقى كما أومن تماماً بالمبدأ القضائى أن الكلام الذى لا دليل عليه لا يُقبل الحكم به



٤

« .. وكلفني السادات بتشكيل الجماعات الإسلامية »

قبل أن نخوض فى الحديث عن الجماعات الإسلامية إليكم هذه الحكاية :

عام ١٩٧١ بعد أيام قلائل من تسلمى العمل محافظاً لبنى سويف جاءنى وكيل وزارة الثقافة يصاحبه مدير قصر الثقافة بالمحافظة وأتذكر اسم الأخير كان اسمه حسنى، أخبرانى أنهما يعدان لمسرحية تعرض فى قصر الثقافة وطلبوا مبلغاً من المال (حولى ثلاثمائة جنيه) للصرف منه على تجهيزات العرض من ملابس وديكور إلى آخره، وأعطيتهم ما طلبوا وبعد مرور مدة من الزمن جاء من يدعونى لافتتاح هذا العرض المسرحى على خشبة مسرح قصر الثقافة ولم أكن أعلم أن هناك مفاجأة تنتظرنى.

بدأ العرض الذى لم أكن أعلم أى شئ عن محتواه ومع انتهاء الفصل الأول اكتشفت أن المسرحية تدعو بلا مواربة للفكر الماركسى الشيوعى، فالتفت إلى من يجلس بجوارى وهو وكيل وزارة الثقافة لأسأله : «ما هذا ؟!» أجابنى : «هذه مسرحيه لأديب من المانيا الشرقيــة» فقلت له : «وهل خلصت المسرحيات من الدنيا ولم يعد ما يصلح للمسرح والتمثيل عندنا إلا الوارد من المانيا الشرقية؟!»

وأرسلت من يستدعى مدير قصر الثقافة فلما جاءنى طلبت منه أن يصعد إلى خشبة المسرح فيعتذر للمتفرجين ويعلن عن إلغاء العرض بأمر المحافظ، والتفت إلى وكيل وزارة الثقافة لأقول له : «أما أنت فلتغادر فورا بنى سويف لأننى لن أسمح لك أن تبت ليلتك فيها» ويبدو أننى كنت منفعلا أكثر من اللازم حتى أن الرجل أندهش من رد فعلى وقام لينصرف دون كلمة واحدة وغادر بنى سويف فى نفس الليلة.

نسيت أن أقول أننى أمرت مدير قصر الثقافة أن يخبر الناس عند إعلانه عن إلغاء

العرض أن صفة الإسلامى سوف تقرن باسم قصر الثقافة من الآن ليصير اسمه (قصر الثقافة الإسلامى).

وشكلت مجلسا لإدارة قصر الثقافة واتفقت أنا وهذا المجلس أن تعقد ندوة كل أربعاء سميناها حديث الأربعاء وبرنامج هذه الندوة يُفتتح للنقاش بقراءة القرآن الكريم يتلو ذلك محاضرة إسلامية ثم حلقة للنقاش حول موضوع المحاضرة أو أية موضوعات أخرى دينية أو فقهية.

كنت حريصا على حضور حديث الأربعاء وندواته وإذا حدث وكنت فى هذا اليوم خارج المحافظة أضبط جدولى على العودة إلى بنى سويف فى موعد الندوة، وأفعل ذلك حتى أغرى كثيرين على الحضور ونجحت تلك الندوات فى جذب أبناء المحافظة وازدحمت قاعة قصر الثقافة بالجمهور مما أضطرنا إلى عمل شبكة إذاعة داخلية على خطوط ميكروفونات تغطى شوارع المحافظة حتى يشاركنا الجميع السماع.

كان هذا رد فعل للدعوة الشيوعية التى رأيت بوادرها فى قصر الثقافة وفى ربوع مصر بعد ذلك التاريخ بقليل، ولا حجة لقائل أنها ربما دعوة لا تمت للدين بصلة، وردى على ما يقول ذلك : إن الشيوعية فى جوهرها لا تعترف بالأديان، وفى بلادهم كان الشيوعيون ومن يدورون فى فلكهم يتظاهرون باحترام الأديان ويتخذون من المظاهر الخداعة ما يدل على ذلك وحجتهم الدائمة أن الشيوعية والماركسية ما هى إلا مبادئ اقتصادية لكن .. أليسو هم أصحاب مبدأ : «إن الدين أفيونه الشعوب ؟!»

ومرة أخرى اسمحوا لىَّ أن أوضح بعض الأمور قبل الدخول فى تفاصيل مسألة تكوين الجماعات الإسلامية حتى لا تختلط الأوراق التى يتعمد البعض خلطها عن جهل (هذا إذا أفرطنا فى حسن النية) أو عن غرض.. والغرض مرض كما يقولون.

قال البعض إننى كونت الجماعات الإسلامية فى أسيوط !! وقال آخرون إنهم خرجوا من عباءة الإخوان !! وقيل غير ذلك الكثير والهدف واحد هو الهجوم على شخصى،

ولم يكن يعنيني هذا، أما أن يُنشر ذلك على الناس بشكل إعلامي جماهيرى فهذا ما أعتبرته تحريضاً للسلطات عليَّ وازدراء لشخصي وصفتي في المجتمع خاصة إذا كان الكلام مرسلا بلا سند ولا دليل .. مثلاً :

من مدة كنت أحادث د.عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء الأسبق تليفونياً فوجدته يمازحني قائلاً : «يبدو أن ما يقولونه عليك في مجلة روزاليوسف صح !» فسألته : «وماذا يقولون ؟!» قال : «ألم تر عدد المجلة الذى كتب فيه على سالم ثلاث صفحات عليك»

ولم أكن أعرف من هو على سالم هذا ولم أكن بالفعل قد رأيت هذا العدد الذى كان قد مر على صدوره شهور قليلة (العدد ٣٣٤٤ الصادر بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٩٢) والذى أرسله لىَّ د.عبد العزيز حجازى وأخذت أتصفحه حتى أصطدمت بعنوان لمقال طويل عنوانه : «محافظ أسيوط الذى أشعل الفتنة» .

وأعود لأذكر أن تاريخ النشر كان يوليو ١٩٩٢ ولتنشيط الذاكرة فهذا التاريخ يواكب ذروة الاصطدامات الدموية بين قوات الأمن والجماعات الإرهابية وإليكم عينة مما دبجه الكاتب في ذلك المقال : «وبعد أن زرع ألغامه وقنابله الموقوته في بنى سويف (يقصدنى) انتقل إلى أسيوط ليزرع بقية ألغامه وقنابله الموقوته لتنفجر ـ بعد سنوات ـ في أجسادنا جميعا » .. !!

وعلى هذا المنوال أرسل الكاتب رسالته للحكومة والناس يحرض الأولى بشكل يكاد يكون مباشراً فيقول لهم : «يا حكومة أنتم عمالين تمسكوا وتعتقلوا في هذه الجماعات في الوقت الذى تركتم فيه الرأس التى أنشأت تلك الجماعات» .

ولم تبلع الحكومة الطعم، أما الناس البسطاء فأنهم يصدقون أكثر ما يكتب وإلا فبماذا تفسرون ما سيأتي ذكره حالاً : لقد قال الكاتب أيضاً في مقاله وبالنص : «في ذلك الوقت قال محمد عثمان إسماعيل محافظ بنى سويف : «أعداء مصر ثلاثة الشيوعيون والمسيحيون والإسرائيليون» .

ويبدو أن السيد على سالم يقرأ ما ينشر فى الصحافة بعين واحدة فأنا الذى ذكرت هذا القول فى حديث منشور لىّ فى روزاليوسف أيضاً العدد ٢٤٣٢ بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٧٥ فى حوار أجراه معى عبد الستار الطويلة لأدلى به على نوعية التصريحات التى تنسب إلىَّ زوراً وافتراء ووصفت يومها من يقول مثل هذا بأنه إما مجنون أو مخبول، فنقل الكاتب الأرشيفى الكلام على أنه واقعة مثبتة!!

ولم يؤلمنى ما كتبه على سالم لكن ما آلمنى وطعننى فى دينى وفى شخصى ما حكته لى زوجتى بعد نشر هذا المقال، لقد ذهبت إلى ترزى قبطى، وبعد أن أستلم منها قطعة القماش التى تريد تفصيلها وأخذ المقاسات سألها عن اسمها فقالت له أنا حرم فلان فعاد يسألها مستفسراً (ليتأكد هل فلان هذا هو المذكور فى مقالة السيد على سالم) فلما تأكد من ذلك أعاد لها قطعة القماش رافضاً التعامل معها !!

بالطبع وجدت من الأسباب ما يبرر تصرف هذا الترزى فعذرته لكنى أضطررت أمام ذلك أن أحرك دعوى تعويض ضد روزاليوسف وعلى سالم لأنه وللأسف كانت المدة القانونية لتحريك جنحة السب والقذف قد انقضت، ولم يكن يعنينى أى تعويض مادى لكن ما قصدته هو الحصول على صك قضائى يشهد على أن ما قاله على سالم من قبيل «الكلام الفارغ» ويدخل تحت بند تحريض وتأليب السلطة وتحقيرى وسط أبناء مجتمعى المسلمين قبل الأقباط وحكمت لىَّ المحكمة بتعويض قدره ألفى جنيه تأيد استئنافياً ونفذت الحكم.

الواقعة الثانية تتعلق بمذكرات اللواء فؤاد علام التى نشرها ـ أيضاً ـ فى روزاليوسف على حلقات، وقبل سرد ما قاله سيادة اللواء أحب أن أوضح أن سيادته يعيش اسير فكرة معينة مؤداها أنه يرى نفسه أكفأ وأجدر من يتولى من رجال الشرطة المناصب العليا لا أن يحال إلى المعاش. خاصة وقد رأى ـ أو تصور ـ أن المناخ العام موجه ضد التيار الإسلامى بينما ما يحدث فى الحقيقة هو خلط من بعض الكتابات بين التيار الإسلامى والتطرف.

فهناك مثلاً من الكُتّاب من قال : إن التطرف ينبث في تربة التدين فجففوا المنابع (إلى آخر هذا الكلام) ، وهنا تقدم فؤاد علام يقول أنا الرجل المناسب ودليلى على ذلك مهاجمة الرموز الإسلامية ومنهم الإخوان المسلمين الذين تناولهم بالتشريح وجعلنى واحدا منهم وهذا شرف لا أدعيه ، ووصف ما قمت به من تكوين للجماعات الإسلامية بأنه أخطر بكثير مما قام به حسن البنا عند تكوينه للإخوان سنه ١٩٢٨ !! وقال أيضاً فى عدد روزاليوسف ٣٥٠٠ بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٩٥ ص ٥٤ : «كان محمد عثمان إسماعيل من الإخوان المسلمين ، ومسجلاً في قوائمهم ... كان مسجلا ومعروفا وكان عضوا قيادياً نشطا فى شعبة الإخوان فى أسيوط ... محمد عثمان إسماعيل لم يعتقل على ذمة قضايا الإخوان لأننا لم نعتقل سوى أعضاء التنظيمات السرية فقط» .

وقال أيضاً فؤاد علام : «وحدث اجتماع مهم فى مقر الاتحاد الاشتراكى حضره المستشار محمد إبراهيم دكرورى ومحمد عثمان إسماعيل واتخذ القرار السياسى بدعم نشاط الجماعات الدينية ماديا ومعنويا .. واستخدمت أموال الإتحاد الإشتراكى فى طبع المنشورات وتأجير السيارات وعقد المؤتمرات ، وأيضاً فى شراء المطاوى والجنازير» !! ويقول ثالثاً : لا فض فوه : «ومحمد عثمان إسماعيل كافأه السادات وعينه محافظاً لأسيوط ثمنا لتصديه للحركة الطلابية الوطنية ، لم يعترض الأمن على تعيين محمد عثمان محافظاً لأسيوط لأن دور الأمن ليس الموافقة أو الاعتراض ، وإنما تبصير القيادة السياسية ، واحترام القرار الصادر عنها أيا كان» !!

وهذه عينة مما قالة اللواء في مذكراته فرددت عليه ونشر ردى فى عدد تال من المجلة لكن لا مانع من أن نناقش ما قاله مرة أخرى :

أولاً : أنا لم أنضم في يوم من الأيام لأى حزب أو تنظيم سياسى وبالتالى لم أنضم للاخوان ، كما أن أعضاء الاخوان قد تم اعتقالهم جميعاً ـ بلا استثناء ـ سنتى ١٩٥٤ و ١٩٦٥ وليس أعضاء الجماعة فقط ، ولكن كل من كان له علاقة بهم من قريب أو بعيد ،

فإذا كان سيادة اللواء يقول إنه تم اعتقال أعضاء التنظيم السرى فقط فليفسر لنا سيادته كيف تم أعتقال بعض الإخوة المسيحيين، وأكرر (المسيحيين !!) فى وقائع معروفة ومحددة ، فمثلاً اعتقل محامٍ زميل لنا من بلدة البدارى بأسيوط اسمه حسنى سليمان بسطورس وهو مازال حي يرزق ، وسبب الاعتقال أن المباحث وجدت فى شعبة الإخوان أثناء تفتيشها إيصال تبرع باسم المذكور من فئة الخمسين قرشا ، وحاول الرجل عبثاً أن يفهمهم أنه مسيحى ويستحيل أن يكون له نشاط يتعلق بالإخوان المسلمين لكنهم لم يسمعو له لأن اسمه مدون فى كشوف التبرعات !! هذه واحدة ، والثانية أن المرحوم لطفى هابيل المحامى بأبو تيج كان يزامل أثناء الدراسه المرحوم المستشار حسن الهضيبى الذى صار مرشدا للإخوان فيما بعد ولما جاء الأخير يزور أبو تيج فى إحدى جولاته دعاه زميل دراسته القديم هو ومن معه للعشاء (لأسباب تتعلق بالشهامة والوفاء) ، وبالطبع رصدت المباحث زيارة المرشد لبيت لطفى هابيل ويبدو أن الأمر تم تصويره للقيادات على أن المرشد يعقد اجتماعاً للأخوان بمنزل لطفى هابيل المحامى بأبو تيج !! وبالتالى فقد تم اعتقال لطفى هابيل المسيحى لمدة تسعة أشهر ضمن من تم اعتقالهم سنه ١٩٥٤ .

وأعود لأسأل سيادة اللواء : لماذا فى رأيك تم استثنائى أنا من عمليات القبض والاعتقال ؟! أيكون السبب أننى لم أكن من أعضاء التنظيم السرى ؟! ربما !.. على أن نفس المجلة عادت لتذكر فى عدد تال وبالتحديد العدد ٣٥٠٥ بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٩٥ ، أى بعد النشر الأول بحوالى شهر وأربعة أيام ، : «أما أخطر الإخوان الذين وصلوا لمناصب مهمة ـ وكان لشغله هذا المنصب التأثير الكبير ـ فهو محمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط ومستشار رئيس الجمهورية السابق (!) وبالرغم من أنه ينفى صلته بالاخوان فإنه ـ كان ـ وفقا لمصدر إخوانى وثيق الصلة بالجماعة ـ أحد رجال النظام الخاص . . » أعتقد أن ما سبق لا يحتاج إلى تعليق !.

ثانياً : أيعقل أن يتم فى مؤتمر سياسى (كما وصف اللواء علام) اتخاذ قرارات بطبع

منشورات وتأجير سيارات وعقد مؤتمرات ثم يحمل على ذلك أيضاً شراء مطاوى وجنازير ! ! أعتقد أن ذلك لم يكن مؤتمرا سياسياً ولكنه تدبير مؤامرة لحرب أهلية ومن يخطط لذلك لابد أن يحيط تخطيطه بالسرية والكتمان الواجبان لمثل تلك الظروف أما مسألة المطاوى والجنازير فلم استغربها أو أندهش منها لأننى اتهمتُ بهذا الاتهام زورا وبهتانا والرئيس السادات على قيد الحياة ، وأعتبر الرئيس ذلك من باب الفكاهة والكلام الفارغ وضحك عليه بل أخبرنى أننى سأتعرض لما هو أكثر من ذلك وسوف يرد ذكر هذا بالتفصيل .

ثالثاً : بخصوص مسألة الثمن الذى قبضته وهو تعيينى محافظاً لأسيوط على سبيل المكافأة لتكوينى للجماعات الإسلامية أحب أن أُعلم اللواء فؤاد علام (إن كان لا يعلم ! !) إنه تم تعيينى محافظا لأسوان فى مارس ١٩٧١ ثم بعد شهور قليلة محافظاً لبنى سويف ثم مستشاراً لرئيس الجمهورية ، وأثناء ذلك تكونت الجماعات الإسلامية ثم أخيراً تم تعيينى محافظا لأسيوط إلى أن تركت العمل التنفيذى ، وقبل الجماعات الإسلامية كنت أنا المحافظ الوحيد الذى تم تعيينه على درجة الوزير بينما المحافظون كانوا يعينون فى ذلك الوقت على درجة نائب الوزير . . وأخيرا بالنسبة للسيد فؤاد علام وكتابه الذى أتمنى أن يكون قد عاد عليه بنفع مادى مجز أقول له : «أذا كنت تكذب فيما أعرف فأنا لا أصدقك فيما لا أعرف» .

والآن نعود للظروف والملابسات التى قادت مباشرة لتكوين الجماعات الإسلامية .

مع بدايات عام ١٩٧٢ ازداد نشاط الشيوعيين وخاصة فى الجامعات فقد سيطروا على الأسر الجامعية وبالتالى النشاطات المتعلقة بها كذلك عبرًوا عن أنفسهم بشكل ملحوظ فى صورة مجلات حائط ولم يكتفوا بذلك بل كانوا ينشرون فى تلك المجلات مقالات تحوى ألفاظا بذيئة ورسوما كاريكاتورية موجهة ضد الرئيس السادات سواء لشخصه أو نظامه الذى يمثله .

وفى إحدى اللقاءات التى ضمتنى مع الرئيس وكنت وقتها مستشاره لشئون مجلس الشعب وأميناً للتنظيم تحدث فى هذا الموضوع فسألنى : «هل تعرف ما يحدث فى الجامعات ؟ !» قلت له : «عارف يا ريس» فعاد ليسألنى : «وأين دور التنظيم السياسى ؟ !» فأجبته : «وهل سيادتك متصور أن هناك تنظيماً سياسياً ؟ ! هذا تنظيم سلطة، أعضاء الاتحاد الاشتراكى هم أعضاء هيئة التحرير ومن قبله الإتحاد القومى، يعنى يا ريس ناس لا عقيدة لهم» فقال : «ماذا تقصد بالعقيدة ؟ !» قلت له : «يا سيادة الرئيس هذه تنظيمات يدخلها الداخلون لمجرد أن يكونوا قريبين من السلطة للاستفادة لكن فى قرارة أنفسهم لا تستطيع أن تقول إنهم يؤمنون بعقيدة سياسية ما» . .

وأضفت : «أذكر يا ريس أنه عندما كنت طالباً بجامعة فؤاد الأول كانت كل الأحزاب ممثلة بين الطلبة ولها زعامات، وكان أيضاً لجماعة الإخوان مثل هذا لكن لأن المنضمين لجماعة الإخوان كانوا يؤمنون بعقيدتهم فكان يكفى أن يقف واحد ليقول بصوت عال «الله أكبر ولله الحمد» وفى ثانية تجد حوله الآلاف كأن الأرض انشقت وأخرجتهم من بطنها ويختفى فى لحظة وجود الأحزاب الأخرى.

وما أن قلت ذلك للرئيس حتى سألنى بذكائه المعهود : «ماذا تقصد ؟ !» قلت له : «فى الحقيقة يا ريس أقصد عودة جماعة الإخوان المسلمين.

قلت له ذلك بشكل مباشر وأضفت : «أن ذلك من مصلحتك ومصلحة النظام لأنه لا أحد يستطيع أن يتصدى لهذا الكلام إلا ناس عندها عقيدة»، فأطرق الرجل يفكر قليلا ثم فوجئت به يقول : «وأنا موافق لكن بشروط» سألته : «ما هى»، قال : «أن يعودوا بمسمى آخر غير الإخوان المسلمين وشرطى الثانى ألا يدخل التنظيم الجديد أحدا ممن كان فى الجهاز السرى» فقلت له : «نعم الرأى.. هل أتكلم معاهم يا ريس فى هذا الموضوع ؟» قال : «آه . . تكلم».

قبل هذا الحديث مع الرئيس فأنا على صلة صداقة بكثيرين من الإخوان لكننى لم أفاتح

أحد منهم أبداً في ذلك الكلام أو طرحته على أحد قبل الرئيس السادات، ولا أخفى أننى سعدت بموافقة الرئيس على الرغم من أننى لم أنضم إليهم فى أى يوم من الأيام لكنى دائماً مسلم على دراية بالإسلام ومنهجه، وكنت ولا زلت أومن بأنه لا صلاح للأمة إلا بالإسلام تطبيقا ومنهجا، ولا أقصد فرض الإسلام كديانة فأوامر الله سبحانه وتعالى واضحة بهذا الخصوص «لا أكراه فى الدين» بل يأمرنا سبحانه أن ننتهج فى الدعوة سبيل الحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتى هى أحسن وما أقصده هنا بالتطبيق والمنهج هو ما يتعلق بالحضارة الإسلامية والتى استفاد منها كل من عاش على أرض الإسلام بغض النظر عن عقيدته أو لونه أو جنسه.

وأنا لا أريد أن أخوض فى ذلك لأننى سوف أعود لأناقشه بالتفصيل.

فى اللحظة التى فاتحت فيها الرئيس لم يكن فى عقلى أية تفاصيل، ولذلك فبعد أنصرافى من مقابلته أتجهت من فورى إلى منزلى وبمجرد وصولى حادثت المهندس عبدالمنعم خليفة وهو من الملاصقين بشكل شبه دائم لمرشد الإخوان -فى ذلك الوقت- المرحوم عمر التلمسانى، وكنت قد تعرفت عليه عن طريق أخى وصديقى المرحوم المهندس عبد العظيم لقمة.

طلبت من المهندس عبد المنعم خليفة أن يحدد لىّ موعدا التقى فيه بالمرحوم عمر التلمسانى وأوضحت له أن الأمر مهم وعاجل جداً، ولم يمر نصف ساعة حتى وجدته يتصل بىَّ ليخبرنى أن الأستاذ عمر التلمسانى سوف يزورنى بمنزلى بعد صلاة المغرب مباشرة (فى نفس اليوم).

هذه كانت المرة الأولى التى يدخل فيها عمر التلمسانى منزلى وحضر معه المهندس عبد المنعم، وشرحت لهما فى جلستنا ما دار بينى وبين الرئيس السادات فذكرت لهما موافقته على عودة نشاطهم ونقلت لهما شروطه وتحفظاته على ذلك، وفوجئت برفض الأستاذ عمر التلمسانى وبشكل صريح وكانت حجته أن تنظيم الإخوان تنظيم عالمى وهو (أى

عمر التلمسانى) لا يملك ولا يوافق على تغيير الاسم، وقال مرشد الإخوان أيضاً : «أنور السادات يريد أن يستغلنا» وحاولت أن أقنعه بالقبول ولما أعيتنى الحيل معه اضطررت أن أقول له : «سنفترض أن الرئيس يريد استغلال الإخوان لماذا لا تستغلونه أنتم لمصلحة الدعوة الإسلامية؟!».

لكنه تمسك برفضة وشكرنى للمساعى التى قمت بها فى ذلك الصدد! وسألت نفسى بعد هذا اللقاء : هل تحتاج الدعوة الإسلامية إلى رجال يؤمنون بها فقط ؟! وسريعا ما وجدت الأجابة التى غابت عن مرشد الإخوان : إن الدعوة تحتاج إلى إنسان ذى قلب مؤمن وعقل سياسى.

وأسقط فى يدى بعد رفض الأستاذ عمر التلمسانى وشعرت أننى وضعت نفسى فى موقف حرج، فماذا أقول للرئيس ؟! هل أقول له ما حدث فأوقع بينه وبين الإخوان ؟!.

قضيت الليلة ساهرا قلقا وانتهى بى التفكير إلى أن أعود للرئيس بعرض آخر دون أن أذكر له أمر اجتماعى مع عمر التلمسانى، وقد تكون تلك هى الواقعة الوحيدة التى أخفيتها عن الرئيس السادات طوال فترة عملى معه.

فى اليوم التالى قابلت الرئيس وقلت له : «أنا غيرت رأيى يا ريس» فقال : «خيراً» قلت له : «بدلاً من تغيير اسم الإخوان وخلافه أنا باقترح نشكل جماعات إسلامية فى الجامعة».. فسألنى : ومن الذى يقوم بذلك؟! فأجبته : «إذا ما وافقت على الفكرة أنا على استعداد لتنفيذها فقال : «وأنا موافق».

وإلى هواة محاكمة الضمائر والمتشككين والذين يريدون ألا يصدقوا.. وإلى الحقيقة والتاريخ وقبل كل ذلك لوجه الله خالصاً أقول ماذا أردت من وراء تكوين الجماعات الإسلامية.

ما كنت أبغى من وراء ذلك إلا تربية الشباب المثقف تربية دينية ليصطبغ المستقبل البعيد بالصبغة الدينية وبالقيم والمبادئ الخلقية التى هى كما قلت قيم الحضارة الإسلامية.

ويولد المنهج الإسلامى ولادة طبيعية . .

ويبقى لهذا السؤال تكملة مهمة بالتأكيد دارت فى أذهان كثيرين قبل أن يبدأوا فى قراءة هذه السطور :

هل تلك الجماعات التى تكونت فى الجامعة هى نفسها التى قامت بالأعمال الإرهابية التى روعت المجتمع المصرى ؟ !

تعالوا لا نتعجل الإجابة عن هذا السؤال حتى نعرف بقية الحكاية . .

طلبت من الرئيس السادات أن نأخذ بعض العمارات السكنية فى القاهرة لنجعل منها مدينة طلابية يسكنها من نختارهم من الطلاب ليتلقوا برنامجاً إسلاميا ، فوافق الرئيس السادات وطلب منىّ أن أذهب إلى حمدى عاشور محافظ القاهرة وأطلب منه العمارات التى أريدها وذهبت بالفعل إلى المحافظ وطلبت منه العمارات بناء على أمر الرئيس ودون أن أذكر له سبب ذلك لكنه اعتذر بأنه لا توجد مبانٍ سكنية جاهزة وأبدى استعداده لأن يوفر ذلك بعد سنة .

كان لا يمكن الانتظار ففكرت فى البدء مع تأجيل مسألة السكن وفكرت فيمن يعاوننى فى تلك المهمة . .

المرحوم المستشار منير السعيد مدير مكتبى بأمانة التنظيم كان رجلاً فاضلاً ، تربطنى به صلة صداقة وأخوه لذلك صارحته بالأمر فسعد به وأبدى استعداده للقيام باختيار بعض الطلاب كنواة لتلك الجماعات على أن ألتقى أنا بهم بعد ذلك فى مجموعات .

كنت قد وضعت معه مبادئ وأسس للاختيار وأولها أن يتوافر فى الشاب الخلق القويم والاستقامة (الظاهرية على الأقل) ويتم التمهيد معه للفكرة بأن يخبره بسيطرة الشيوعيين على الجامعة وسلبية العناصر الجيدة وعزوفها عن الاشتراك فى النشاط الجامعى . . إلى آخره ، فإن وجد لديه حماسة وغيرة على الدين فيخبره عن حاجتنا لتكوين مجموعة تواجه النشاط المضاد للدين والهدام للوطن فإذا وافق هذا الشخص كان يطلب

منه أن يعرفنا على بقية زملائه الذين يتوسم فيهم الحماسة لنفس الفكرة.

هذا النشاط كان يتم بشكل علني، ويستقبل المستشار منير السعيد هؤلاء في مكتبي (وهو مكان عمله أيضاً) وكما سبق أن أوضحت لم ألتق بهم فرادى ولكن بعد أن أصبحوا مجموعات.

أول مجموعة تكونت في كلية هندسة القاهرة وأسمت نفسها شباب محمد بن عبد الله، ومن كلية الهندسة انتقلت الجماعات إلى الكليات الأخرى، وأستطيع أن أقول إنها غطت جميع كليات جامعة القاهرة في وقت قصير، ومن جامعة القاهرة انتقلت الفكرة إلى جامعة الأسكندرية ثم إلى جامعة أسيوط بنفس هذا الترتيب وكان الانتقال في مدة قصيرة وأحب أن أضيف هنا ملحوظة أن انتقال فكرة الجماعات إلى جامعة أسيوط حدث وأنا مازلت مقيما في القاهرة وأعمل مستشاراً لرئيس الجمهورية بل على العكس لقد اصطدمت بهم وأنا محافظاً لأسيوط وسوف يأتي ذكر ذلك بالتفصيل.

كانت حماسة الطلاب واندفاعهم في إخبار زملائهم بمسأله الجماعات الإسلامية كبير وهذا ما يفسر سرعة انتشارها بهذه الكيفية التي لم تكن متوقعة، أما نحن فكنا نعقد لهم الندوات التي يحاضر فيها شخصيات إسلامية معروفة بفهمها المستنير للإسلام ومبادئه أمثال المرحوم د.عبد العزيز كامل ود.كمال أبو المجد، بالإضافة إلى بعض المساعدات العلمية التي يتطوع بها بعض الأساتذة.

سيطرت الجماعات الإسلامية على جميع الأنشطة في الجامعات وبدأ أعضاؤها يرشحون أنفسهم لانتخابات اتحاد الطلاب وينجحون بسهولة حتى أنهم فازوا بعضوية اتحادات الطلاب في كل الكليات تقريباً وكذلك الاتحاد العام للطلاب وذلك بسبب نشاطهم الخدمي الذي لاحظه زملاؤهم حتى الجدد منهم الذين كانوا يستقبلونهم ويقومون بإرشادهم وإيوائهم وأثناء الدراسة يقوم أعضاء الجماعات بطبع المذكرات وتصوير الكتب غالية الثمن مثل كتب كليات الطب وبيع تلك النسخ الضوئيةبأسعار زهيدة جداً لا تزيد

على ٢٪ من السعر الأصلى للكتاب ولك أن تتخيل كتابا ثمنه أكثر من مائة جنيه يحصل عليه الطالب بجنيهين !!

لم يكن أبدا طلاب الجماعات الإسلامية عملاء للسلطة وأنما كانوا مخلصين للمنهج الإسلامى فى أرقى صورة للتكافل الاجتماعى والتعاون على البر وكثيرا ما كان يستلفت نظرهم بعض الأوضاع فى المجتمع تناقض مع التعاليم الإسلامية وأكثرها فى مجال الإعلام فكنت أناقشهم فى ذلك بصراحة دون مواربة أو تزييف وأوضح لهم أن واجبنا أمام الله الدعوة والإرشاد بالحسنى، وأطلب منهم أيضاً أن يكونوا قدوة للآخرين حتى يتمثلوا بهم وأوضح لهم أن الإسلام انتشر فى العالم كله بهذا الاسلوب وأقنعهم بالمنطق أن التغيير لا يحدث مطلقا بشكل فجائى وعليهم ألا يستعجلوا الأمور فالرسول المؤيَد بالله سبحانه وتعالى تدرج فى دعوته للناس فظل ثلاثة عشر عاماً يدعو للوحدانية وأن لا إله إلا الله، أما هم فسوف يكون منهم المدير والوزير والحاكم والمحافظ وسوف تنتهى أجيال كثيرة بخيرها وشرها، وعليهم عندما يتولون هم شئون الحياة فسوف يتلون المناخ كله بالصبغة الإسلامية، وكانت فعلاً تلك فلسفتى للأمور.

بعد سيطرة الجماعات على اتحادات الطلاب بدأوا يسلكون سلوكا مغايرا عن الاتحادات التى سبقتهم إذ بدأوا ينفقون أموال الاتحادات الطلابيه فى مسائل نافعة للطلاب من طبع مذكرات ومراجع وكتب أجنبية كما سبق أن أوضحت، كذلك كانت الاتحادات السابقة تقيم حفلات غنائية وراقصة يصرف عليها من أموال الاتحاد بدعوى الترفيه عن الطلاب فبدأوا يتصدون لمثل تلك الأمور ومنعوا تلك الحفلات الفنية وحجتهم أن الفن المبتذل حرام شرعا كما أن الجامعات دور علم وليست ملاهى على أن يكون البديل حفلات علمية أو مناظرات ثقافية، كما منعوا تكوين الأسر المختلطة بين الأولاد والبنات وقيامها برحلات خارج الجامعة كذلك منعوا أختلاط الأولاد والبنات فى جلوسهم بالمدرجات وهذه كلها أمور ليست بالمستهجنة وتدور فى فلك الأخلاقيات والقيم، وأنا

أذكر عندما كنت طالبا بالجامعة كنا نحن الطلبة نترك بعض الصفوف الأولى بالمدرجات لزميلاتنا ولا يجرؤ طالب على الجلوس فيها مهما كان ازدحام المدرج فإذا فعلها طالب كان يأمره الأستاذ عندما يدخل المدرج ويراه أن يخلى مكانه ويؤنبه على ذلك بألفاظ قاسية ولم يكن هناك جماعات إسلامية.

هذه السلوكيات لاقت فى ذلك الوقت استحسانا من كثيرين لكنها أثارت أيضاً أولئك الذين يرون فى الجامعة مكانا للحرية بلا قيود سواء أكانوا من الطلبة أو الأساتذة أو حتى من خارج الحرم الجامعى وأسبابهم مختلفة!

ونأتى الآن للمسألة التى أتهمنا بها كل من هاجموا دورنا فى تكوين الجماعات الإسلامية وهى أننا أغدقنا عليهم الأموال!

أولاً: هذا كذب وافتراء وصدق الله العظيم إذ يقول «كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا».

ثانياً: للحقيقة والتاريخ أقول: لم يحدث أن أُعطى طالب مليما واحدا لكننا رتبنا لهم أداء فريضة الحج والعمرة نظير اشتراك من مالهم الخاص واقتصرت مساعداتنا لهم فى الحصول على تخفيض فى ثمن تذاكر الطيران بمقدار ٥٠٪ وتفضل بمنحنا ذلك وزير الطيران فى ذلك الوقت الأستاذ أحمد نوح، حصلنا أيضاً لهم على الإقامة المجانية بمعرفة وزارة الأوقاف فى التكية المصرية بالمملكة السعودية، كما حصلنا من بعض شركات الأغذية المحفوظة على شنطة بها بعض المعلبات الغذائية تكفى الطالب مدة إقامته، وأذكر أن اشتراك الطالب فى ذلك الوقت كان خمسين جنيهاً، وأعداد قليلة منهم هى التى فازت برحلتى الحج والعمرة فلم يتجاوز الذين قاموا بتأدية فريضة الحج على هذه الكيفية خمسين طالباً وحوالى عشرين أدوا العمرة.

أما الذين يعرفون أسلوب الرشوة واستخدام المال لشراء الذين يبيعون أنفسهم فهم الذين يفعلون فعلتهم ويخفون وجوههم خلف إصبع واحد وهم يحسبون أن الناس لا

تراهم ..

زارنى وأنا محافظ لأسيوط اللواء عبد المنعم عوض مفتش المباحث العامة وطلب منّى أن أوافق على صرف إعانة دورية لثلاثة طلاب بواقع خمسة عشرة جنيهاً لكل واحد تصرف له شهرياً كذلك طلب أن يكون الصرف عن طريقه هو شخصياً وليس عن طريق إدارة العلاقات العامة ! ! ورأيت أنه يكسر قاعدة المساعدات المادية التى نقدمها للطلبة فمثل هذا المبلغ يُدفع للطالب مرة واحدة سنويا ويصرف عن طريق العلاقات العامة وشممت فى الأمر رائحة فساد فسألته بشكل مباشر : لَماذا التجاوز فى الأمر لهؤلاء بالذات ؟ ! » قال : «بصراحة علشان هندخلهم وسط الجماعات الإسلامية ويجيبوا لنا أخبارهم» تضايقت لكنى وافقت له على الصرف وقد أضمرت فى نفسى أن أخبر وزير الداخلية بالأمر معتقدا أنه لن يرضى عن تلك الأساليب ، ولم أنتظر وسافرت فجر اليوم مباشرة إلى القاهرة وقابلت المرحوم ممدوح سالم ولما أخبرته بالواقعة قال : «وفيها أيه ؟ !» أغاظنى رده فجاوبته : «فيها أن اللى تشتريه بخمستاشر جنيه يبيعك بعشرين وكان الأولى تتبعوا هذه الأساليب مع الشيوعيين»

قال : الشيوعيون ممكن نلمهم خلال ساعتين على طول البلد من الاسكندرية لأسوان أما الفكر الإسلامى فهو مثل الحصان الجامح إذا ترك له العنان فلن يستطيع أحد السيطرة عليه ، فعدت لأسأله : ألسنا مسلمين ؟ ! . . »

قال : «نعم» فقلت له : «إذن لماذا تريدون السيطرة على الفكر الإسلامى ؟ !» قال : «الحكم» . . واستمر نقاشنا على هذا المنوال حول المناهج والأحزاب التى من حقها أن تصل للحكم ومنهم أصحاب الفكر الإسلامى على أن يكون الفيصل فى ذلك للناس وصندوق الانتخابات فرفض منطقى وحاول أن يقنعنى بأن الظروف الدولية تحتم كذا وكذا . . ولم ينته النقاش بيننا إلى نتيجة . .

والسؤال الذى لابد أن يتردد فى ذهن البعض الآن : من أين أتت حكاية الجنازير والمطاوى حتى يقع وزير داخلية مثل اللواء حسن أبو باشا ضحية كاذبة فيذكرها فى مذكراته على أنها واقعة صحيحة..

ولعل فى الحكاية التالية الإجابة والتوضيح.

فى نفس العام الذى بدأنا فيه تكوين الجماعات حدث صدام فى جامعة القاهرة بين بعض الطلبة وهو صدام عادى ولم أعرف تفاصيله أو أطرافه سواء أكانوا جماعات إسلاميه ضد الشيوعيين أو غيره بل سمعت بالواقعة مثل كثيرين ولم تستحوذ كثيرا على اهتمامى لأن العنف لم يكن واردا أبدا فى حساباتنا.

وبعد هذه الواقعة بأيام جاءنى مدير مكتبى وقال لى: إن الدكتور رفعت المحجوب (وعلى ما أذكر كان وقتها يتولى أمانة الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكى) يريد أن يقابلنى فاتصلت به ودعوته للحضور فى أى وقت.

جاءنى د.رفعت وبعد أن تناول قهوته قال: «جئت لأخبرك بواقعة غريبة» قلت له «خيراً».

فقص علىَّ قصة كانت بالفعل غريبة مؤداها أن أحد الطلبة فى جامعة القاهرة ذهب لأحد أساتذته وهو الدكتور مأمون سلامة يحمل فى يده مطواة وأخبره أن طالبا زميله شرع فى قتله بتلك المطواة !

والدكتور رفعت يحكى القصة نقلا عن د.مأمون سلامة)

فما كان من الدكتور مأمون إلا أن أجلس الطالب الشاكى وأرسل يستدعى الطالب المتهم لكى يجرى تحقيقاً مع الطرفين، فلما جلس أمامه الشاكى والمشكى فى حقه لاحظ أن بينهما نوعا من التفاهم لا يعقل بين طرفين أراد أحدهما قتل الآخر كذلك لاحظ بينهما تبادل الإشارات والغمز فواجههما بشكل غاضب وسألهما عن حقيقة ما يحدث فأخبره أحدهما أنه وزميله اتفقا على الصلح فيما بينهما على شروط.. هى الصلح أن يعلن المتهم

بمحاولة الشروع فى القتل أمام جمع من الطلبة فى مؤتمر يعقد خصيصاً للتصالح أن من أعطاه المطواة هو محمد عثمان إسماعيل ! ! ولما كان الأستاذ مأمون سلامة لا يعرفنى فقد ذهب للدكتور رفعت وهو يعلم أن له نشاطا فى تنظيم الاتحاد الاشتراكى يسأله عن شخصى وسلوكياتى . .

أدهشتنى القصة حتى أننى طلبت من الدكتور رفعت أن يكتب مذكرة يحكى فيها تفاصيل الموضوع كله ويوقع عليها بصفته شاهدا .

سببت لىَّ الواقعة كثيراً من الضيق والألم وكشفت لىَّ فى نفس الوقت أن الأمر قد يصل إلى حد تلفيق تهم خسيسة ، فأخذت من فورى مذكرة الدكتور رفعت واتجهت بها إلى سيد.مرعى أمين عام اللجنة المركزية وأخبرته بمحتوى المذكرة فأطّلع عليها ثم قال : «أذهب إلى الرئيس السادات وأخبره بالموضوع» .

وبالفعل طلبت مقابلة الرئيس ثم ذهبت إليه فى إستراحة القناطر ، كان جالساً على مركب فى مرسى الاستراحة ، وبعد قليل من الكلام فى موضوعات شتى أخبرته بأمر واقعة الجامعة وأعطيت له مذكرة د .رفعت المحجوب ليقرأها بنفسه وبعد أن انتهى من ذلك ضحك الرئيس ومزق الورقة ثم ألقاها فى الماء قائلاً : «لا تندهش سوف ترى كثيرا من هذه الأمور لأن هناك ناس كثيرة تحاول أن تكيد لك وتتآمر عليك» .

واعتقدت أن الموضوع انتهى عند هذا الحد إلى أن جاء من يزورنى فى مكتبى وهو أحد أعضاء مجلس الشعب (فى ذلك الوقت) واسمه طه الغطريفى يصاحبه طالبان وعلى ما أذكر أن أحدهما من سوهاج وقدمهما لىَّ طه الغطريفى على أنهما صاحبى واقعة المطواة التى أخبرنى بها د .رفعت المحجوب فبدأت أناقشهما وأخبرانى أنهما أقدما على هذا الأمر بناء على طلب أحد ضباط البوليس بعدها أستأذنا فى الانصراف فأذنت لهما ، لأننى كنت بالفعل أحسست أن الأمر لا يعدو على أن يكون ألاعيب صبيانية وكلاما فارغا ، كما وصفه لى الرئيس السادات .

(ملحوظة : طه الغطريفى حيٌّ يرزق أمد الله فى عمره لمن يريد أن يستوثق من القصة)

لم تكن هذه أول ولا آخر محاولة للكيد لشخصى لأنه حدث بعد ذلك وقائع كثيرة مشابهة، ويبدو أن صراحتى المفرطة وطريقة الرئيس السادات فى تعامله مع المعلومات ومصادرها وخاصة ما كان يتعلق منها بوزارة الداخلية هى السبب فى ذلك.

ونأتى الآن لأجابة سؤالنا الذى طرحناه فى البداية : هل تلك الجماعات التى تكونت فى الجامعة هى نفسها التى قامت بالأعمال الإرهابية التى روعت المجتمع المصرى؟!

لقد توقفنا فى سيناريو تكوين الجماعات عند نقطة أعمالهم الجيدة ونجاحهم فى السيطرة. على اتحادات الطلبة وذلك فى العام الأول لتكوينهم فلما جاء العام التالى كانت هناك خطة قد أعدت لإسقاطهم فى انتخابات الاتحادات وحدث هذا بتكتيل الطلاب ضدهم وشطب بعض المرشحين منهم وإخراج بعضهم من المدن الجامعية وبدأت أقوال تتناثر بينهم على أن هذا يحدث بناء على تقارير أو مطالب المباحث العامة وهذا ما رسَّب فى وجدانهم أن السلطة تقف منهم موقفا عدائياً وتحاربهم فكان ذلك الموقف هو بذرة الشقاق التى أنبتت شجرة العداء السامة، وردا على ما سمعوه أو قُصد به أن يصل إلى أسماعهم بدأ هؤلاء الطلاب يعقدون الاجتماعات والندوات ينددون فيها بهذا الموقف ويوجهون انتقادات لاذعة للحكومة، وعندما ضُيق عليهم الخناق داخل الجامعة بدأوا يعقدون اجتماعاتهم فى بعض المساجد ويصل صوتهم وكلامهم إلى بعض الحضور من الشباب الذين لا ينتمون إليهم وتجاوب معهم بعض من هؤلاء فكانت تلك هى البداية لنشر الجماعات الإسلامية خارج نطاق الطلاب (أذن فكانت بداية شذوذ الأمر أو خروجه عن طبيعته هو ظلم طلبة الجامعة بالتضييق عليهم وشطبهم وإخراجهم من المدن الجامعية وأينما يوجد ظلم لابد أن يوجد تطرف).

بدأت الشرطة فى تصعيد آخر للمسألة فى حصار هذه المساجد بقواتها عند اجتماعهم بها ثم أدخلت بينهم بعض جنودها بملابس مدنية يجلسون بينهم ويحاولون منع خطبائهم

من اعتلاء المنابر (لاحظ أن هناك عنصرا ثالثا دخل طرفاً مؤثراً فى تلك المواجهة وهم الشباب غير المتعلم أو المثقف ثقافة دينية ضحلة وتعاطف مع الطلبة وانضم إليهم) وتطورت الأمور إلى الاصطدام والاشتباك.. ولأول مرة داخل المساجد القوة تحل محل الكلمة فى تصاعد للمواجهة بين الطرفين!

الأخطر من ذلك أن بعض القيادات الدينية ذات الفكر المتشدد من محدودى التعليم والثقافة الدينية لاتملك إلا عاطفة ووجدانا دينيا ورشحت هذه القيادات نفسها كنموذج قيادى وكان فيهم من هو صاحب مشروع دينى فقهى يّشرع فيحلل ويحرم ويوجه تحت دعوى الجهاد فتشتت الأمور والأفكار ولم يعد العمل واحد ولا التوجيه موحد ولا الفكر سليم فسمعنا عن أسماء فى محافظات عدة فى الوجهين البحرى والقبلى كقيادات.. حتى أن الشرطة صارت تسمى الجماعات بأسماء قيادتها تلك.

لم تزد تجربتى مع الجماعات الإسلامية التى كونتها فى الجامعة عن شهور هى فترة عملى مستشاراً للرئيس وأمينا للتنظيم وانقطعت صلتى بهم تماماً وسمعت ولا أقول عرفت أنه تولى مسئوليتهم آخرون فسمعنا مثلاً عن أشرف مروان أنه كان يتولى شئون مجموعة وتوفيق عويضة، وكذلك كان المجلس الأعلى للشئون الإسلامية يتولى شئون مجموعات أخرى.

أما ما قيل من أن الدكتور محمود جامع كُلف معى بتكوين تلك الجماعات فهذا ما أدهشنى!

والدكتور جامع تربطه صلة قرابة بالرئيس السادات أعتقد أنها لأمه وكان من المقربين للسادات وهو فى نفس الوقت صديق عزيز لدىّ لذلك أعرف أنه من الإخوان ولأننى لا أقول إلا ما أعلمه فالدكتور محمود على حد علمى لم يحدث أنه كُلف بذلك الأمر و اشترك معى فيه أو كان مسئولا عن الوجه البحرى فى حين كنت أنا مسئول عن الوجه القبلى لسبب بسيط وهو أننا بدأنا تشكيل تلك الجماعات فى جامعتى الأسكندرية

وأسيوط ولم نسمع عن تلك الجماعات مثلاً فى جامعة المنصورة أو طنطا إلى آخره.

قال أيضاً الأستاذ محمد حسنين هيكل فى كتابه خريف الغضب أننى وعثمان أحمد عثمان شكلنا الجماعات الإسلامية وقال أيضاَ إن الأخير دعمها مادياَ !! وهذا الكلام عار من الحقيقة فعثمان أحمد عثمان ليس له علاقة على الإطلاق بتشكيل الجماعات الإسلامية ويبدو أن الخلط فى ذهن الأستاذ جاء من أن عثمان كان حوله مجموعة من أفضل من يعملون معه فى شركة المقاولون العرب من الإخوان المسلمين فخلط هيكل بين ذلك وبين علاقة عثمان بالرئيس السادات ! أو وقع أسيرا لإشاعة كاذبة.

أما الآن وقد مرت فترة طويلة تقترب من ربع القرن على تجربة تكوينى للجماعات الإسلامية وبنظرة محايدة تماماً للتجربة أستطيع أن أقول إنه كان يمكن الأستفادة من تلك الجماعات وتوجيهها الوجهة السليمة وذلك لو وجد العقل السياسى الناضج فى الدين الذى يبنى ولا يهدم : يجمع ولا يفرق، يعلو بالقيم ويشد الهمم ولكن للأسف المواجهة بدأت بالمواقف العدائية وهنا أحب أن أؤكد أن جريمة الاعتداء أياً كان نوعها على النفس أو المال لا يقرها عاقل ومن باب أولى لا يقرها المؤمن الذى يعرف حق ربه ودينه وحقوق العباد عامة ونظرة خاصة الى أولئك الذين نسب إليهم التطرف وحوكموا أو اعتقلوا نجد أنهم من بيئات متواضعة ذوى ثقافة محدودة أو معدومة وبالذات فى أمور الدين، ولكن أوضاعهم الاجتماعية وظروفهم المعيشية والمناخ العام الذى يكتنف مناحى الحياة هو الذى دفع بهم إلى التطرف تنفيسا عن آلام مكبوتة وأحقاد دفينة ويأس وضجر من حياة حاضرة وفقدان أمل فى أيام قادمة. خاصة إذا ما قارنوا أحوالهم هذه بأحوال قرنائهم من أبناء الطبقات العليا الذين يجدون حياتهم ميسورة ومستقبلهم ممهدا لا لكفاءة خاصة أو قدرات معينة ولكن لمجرد الانتماء الطبقى مما يولد الحقد الطبقى. والكفر بالمجتمع وعدم الانتماء.

تم تعيينى محافظاً لأسيوط قبل نشوب حرب أكتوبر بشهور ولأسباب كان من أهمها إبعادى عن الرئيس السادات.

وأذكر أنه عندما عين الأستاذ الدكتور حسن حمدى مديراً للجامعة وحضر إلى مكتبى يوم وصوله للتعارف وأخبرنى فى هذا اللقاء أنه قابل رئيس الوزراء د.مصطفى خليل قبل حضوره وأعطاه الأخير تعليمات بالتصدى للجماعات الإسلامية فى جامعة أسيوط والوقوف بحزم في وجهها وذلك بعدم تنفيذ طلباتها.

سألته : «طلبات مثل ماذا ؟!».

قال : «مثل تخصيص أماكن فى المدرجات للبنات وإقامة الحفلات والأسر المختلطة».

فعدت لأسأله مؤكداً : أرئيس الوزراء قال لك هذا ؟!» قال : «نعم» فقلت له : «وأنا أقول لك أنا معهم فى هذه الطلبات».

ولم يكن دافعى فى هذا مناصرة تلك الجماعات وإنما كانت دوافع أخلاقية أعلمها وأعف عن ذكرها، وكانت المباحث العامة هى التى توافينى بأخبار وقائع لا أخلاقية تحدث، وأتخذت هذا الموقف على الرغم من أن الجماعات فى أسيوط كانت قد بدأت تتخذ مواقف عداء ضدى باعتبارى ممثلاً للسلطة فى المحافظة..

كنت أعلم أن ما يقوله د.حسن حمدى سوف يؤدى إلى تصعيد المواجهة ولذلك قلت له فى نفس اللقاء : «لا تساهموا فى إشعال الفتنة» أما أنا فكنت أطفئ شرارة الفتنة بالحوار، كنت استمع لهم عندما يتكلمون باسم الإسلام وينتقدون باسم الدين، فأطلب لقاء زعمائهم بعد انتهاء عملى فى استراحة المحافظة وأفتح معهم حوارا دينيا وسياسيا وفى مرات عديدة امتدت جلسات المناقشة تلك حتى آذان الفجر فكنت أصليه معهم، وفى كل الحالات تقريباً كنت أقنعهم بوجهة نظرى فيمتنعوا عما ينوون القيام به من تظاهر أو اعتصام لأنهم كثيرا ما كانوا يقعون أسرى لمفاهيم خاطئة من السهل تصحيحها بالحوار وسعة الصدر.

ولهذا لم يحدث تجاوز أثناء عملى محافظاً فى أسيوط باستثناء الاعتداء الذى حدث على مديرية أمن أسيوط والاستيلاء عليها وقتل بعض الجنود عقب اغتيال الرئيس

السادات، وفى هذا التاريخ كنت مسافرا خارج البلاد أؤدى فريضة الحج، واستغل المدبرون لتلك العملية أجازات عيد الأضحى وضعف الحراسة بسبب ذلك فهاجموا جنود الحراسة على المديرية واستولوا على أسلحتهم واحتلوا المبنى، وحتى هذه اللحظة لا أعرف الحقيقة لجريمة اغتيال الرئيس السادات وقد يكشف التاريخ لنا عن تحليل للجريمتين.

ونعود لجريمة الاستيلاء على مديرية أمن أسيوط ونتساءل : هل يعقل أن شخصا يفكر فى انقلاب فيستولى على مبنى مديرية أمن؟ ! العقل يقول حتى لو استولى على محافظة أسيوط كلها لم يكن ليستطيع تغيير نظام الحكم!

وللأسف الشديد فقد قرأنا وسمعنا بعد اغتيال الرئيس السادات خلطا عجيبا بين التطرف والتدين وبدأت الحملة بالهجوم على الجماعات الإسلامية متضمنة نقداً للمرحوم أنور السادات وصل أحياناً إلى حد الشماتة الصريحة فقيل كلام من مثل : أنه ربى الثعبان فى عباءته! وقاد هذه الحملة الشيوعيون والعلمانيون ومن جعلوا آلههم هواهم.

ومن المؤسف أن المواجهة الأمنية ذاتها وقعت فيما هو أفدح.. إذ اعتنق أحد وزراء الداخلية مبدأ التصفية الجسدية حتى أنتقل الأمر من التطرف إلى الإرهاب، وحتى لو كان تبريره لذلك أنه يعاملهم بالمثل فهذا لا يكون تصرف دولة ولكنه مفهوم رجال العصابات، فاللص لا تعامله الدولة بالمثل فتقوم بسرقته لكنها تحاسبه.. وكذلك القاتل لا تقتله الدولة وإنما يحاكمه القضاء فيحكم عليه بذلك إن كانت جريمته تستحق تلك العقوبة وهكذا.. لكن للأسف فقد سار على هذا النهج من أتى من بعد من وزراء الداخلية.

كذلك بدأ بعض المسئولين يتخبطون فى بياناتهم إعلامياً إذ يقولون مرة إن هناك أموالاً وشيكات جاءت للجماعات الإسلامية من الخارج ثم لا يعلم الشعب حقيقة ذلك الأمر، ومرة يقولون إن دولة ما تدعم الإرهاب، ثم بعد ذلك ينفون ذلك عن تلك الدولة ومرة ثانية أو ثالثة يصرح مسئول فى مجلس الشعب بأنه لا علاقة للجماعات المتطرفة بالإخوان المسلمين ثم يعود نفس الأشخاص ليقولوا لنا : إن الجماعات الإسلامية خرجت من عباءة

الإخوان الإرهابيين !

وأنا لا أستعرض ذلك الآن من باب التعتيم لكننى أود أن أوضح أن الناس لا ريب تراقب وتعى جيداً تصريحات المسئولين ولذلك فالتخبط فى البيانات والتصريحات لابد وأن ينتج عنه عدم التصديق وهذ ما يخلق الهوة بين الحاكم والمحكوم أو المواطن وأجهزة الحكم المختلفة، وإذا جاء الآن من يقول إن المواجهة الأمنية نجحت فى اقتلاع الأرهاب من جذوره فبحكم تحليلى للأمور أرى أن النيران قد خبت لكنها كامنة وقد تشتعل لتقضى على الأخضر واليابس في مستقبل الأيام، والواجب أن ننحى العاطفة جانبا ونحكِّم عقولنا فى هدوء وصبر ونشخص الداء تشخيصاً واقعياً علميا يمكننا من وصف الدواء الشافى.

٥

«الأسباب الحقيقة للتطرف»

أعترف أننى تحيرت كثيرا كيف أبدا كلامى أو أقدم له فى هذا الفصل هل أدخل فى الموضوع مباشرة وأقول ما عندى، هل أمهد لذلك بمقدمة إنشائية منمقة حتى يسعنى عقل و قلب القارئ، هل نستطيع هضم جمرات الحقيقة المشتعلة والتى ضاق صدرى أنا شخصياً عن هضمها هل، وهل ... صدقونى لقد ضجرت سريعاً من الحيرة التى تملكتنى لمجرد كتابة بداية أو مقدمة لفصل فى كتاب فكيف بحيرة شبابنا الذى يتقلب على صهدها ليل نهار؟!، شبابنا الذى تاه منه الاتجاه فى صحراء الوهم الممتدة حيث لا نهاية لمشواره ولا حتى فرصة للرجوع، هذا الشباب الذى جنينا عليه لما أصبناه بالتبلد واللامبالاة وضياع الثقة فى كل شئ، ولم لا وقد فقد هويته بعد أن فقدناها نحن الكبار قدوته وعزوته وسنده.

فى زمن مضى أفهمناه أن الاشتراكية هى طريق الخلاص وخرج الانتهازيون من جحورهم يسبّحون ويكبّرون للاشتراكية وجناتها العادلة ومبادئها الرحيمة وازدحمت الساحة بتجار الكلمة ونخاسيها ومن جرابهم السحرى أخرجوا المقالات والأغانى والروايات والأشعار والأفلام التى مازالت أجهزة إعلامنا تتقيأها حتى الآن بين الحين والآخر، وأصبح الجميع اشتراكيون أقلهم عن قناعة وأكثرهم عن صناعة.

تلا هذه حقبة أخرى انفرط فيها عقد الاشتراكية وتناثرت حباته ودار البندول نصف دورة فى عكس اتجاهه لنتحول معه من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ولم نكتف بالتحول لكننا هللنا له بلعن الحقبة السابقة بكل رموزها، الرجال والمبادئ، وقلنا الخير فى الرأسمالية ورخائها وحرياتها، والغريب فى الأمر أن حملة طبول الاشتراكية وعهدها لم

يتركوا طبولهم بل فقط غيروا اللحن وصاروا يعزفون نغمة اليمين بعد أن كانت يساراً ! !
وعلا صوت نغماتهم تلعن هى الأخرى الماضى وتمجد ما يعيشونه من أيام هى منتهى الآمال
وحلم الانسان الدائم بالجنة على الأرض !

وانتهت أيضاً هذه المرحلة كغيرها لكن البندول هذه المرة تذبذب ولم يستقر على اتجاه
ونحن مربوطون فيه، وسألنا أنفسنا : «من نحن ؟ !» اشتراكيون أم رأسماليون ؟ ! قال قائل
: «أبحثوا فى قوانينكم وأنظمتكم» فلما بحثنا وجدناها خليطا عجيباً من الاشتراكية
والرأسمالية وليس أدل على ذلك من أن دستورنا وهو سيد القوانين كما يقولون ينص
على أن الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى وذلك فى الوقت
الذى تدعو فيه كل أجهزة الدولة بهمة ونشاط لانفتاح السوق الحرة وتشجيع الاستثمار
والقطاع الخاص والتخلص من القطاع العام وكأنه سبة !

أما التعددية الحزبية فحدث عنها ولا حرج وما شاء الله صار عندنا ثلاثة عشر حزباً
وعند قراءتك لهذا الكلام قد تكون المحاكم قد حكمت لأحزاب أخرى بمزاولة نشاطها
الحزبى (الحقيقة أنها تزاول نشاطها بهمة على الورق فقط) ولو أننى حقاً لا أعرف حتى
أسماء ــ معظم هذه الأحزاب ناهيك عن زعمائها وبرامجها، بينما سيد القوانين المبجل
دستورنا ينص على تحالف قوى الشعب العاملة التى هى النظام الأساسى فى المجتمع،
والتنظيم السياسى الواحد وهو الاتحاد الاشتراكى . . وأعود لأتسأءل وبجدية هذه المرة :
من نحن ؟ ! ما هى هويتنا ؟ ! وما هى عقيدتنا السياسية ؟ ! وتساءل معى لكن صدقنى فى
هذا الفراغ الذى نعيشة لن تسمع إلا رجع الصدى لسؤالك .

هذا عن الحاضر أما الماضى، (التاريخ والحقيقة) فقد بدلناه أيضاً فكتبه المؤرخون
(الملاكى) بمهارة يحسدهم عليها الحواه وقد جاء يوما أحد صغار عائلتى يسألنى : من هو
محمد نجيب ؟ ! فقلت له هو أول رئيس لجمهورية مصر العربية بعد أن طُرد منها الملك
وتحول نظامها من الملكية إلى الجمهورية فقال : ولكن كتبى تقول إن جمال عبد الناصر هو

أول رئيس للجمهورية.. ولم أملك أجابة حيال ذلك إلا الصمت فقد خشيت على الصغير من الانكسار مبكراً .. هذه هي الكتب التي تعلم صغارنا وتحشهم على الصدق وقول الحقيقة ولا غرابة أيضاً أن يتخبط كبار القائمين على العملية التعليمية في قرارات متضاربة بدعوى الإصلاح ويجيء الجديد ليلغي ما خطه القديم، وهكذا دواليك! حتى أنك لا تملك إزاء ذلك إلا الشك ولك الحق كله لو رفضت الاعتراف بحجة سوء التخطيط وأرجعت الأمور للأغراض والمصالح الفردية.

سيادة القانون .. أو الحصن والملاذ الأخير للمظلوم والمغبون وأصحاب الحقوق فهو فوق الجميع أو هكذا يكون.. بينما الحادث والكائن أن كثيرا من أحكام (سيادة القانون) لا تنفذ وأكبر دليل على هذا أحكام محكمة النقض وهي أعلى درجات السلم القضائي وإذا أردتم وقائع دافعة على ما أقول فهاكم أحكام بطلان الانتخابات في كثير من الدوائر الانتخابية المؤهلة لمجلس الشعب، والناس كلها عرفت أن محكمة النقض فحصت الطعون لكن المجلس فقط هو الذي لم يعترف بذلك، ولم يحترم قرارها بعدم صحة انتخاب أعضائه لأنه سيد قراره.

وحتى لو كان هذا المجلس من الناحية النظرية بالفعل هو صاحب القرار بالنسبة لصحة العضوية من عدمها ألم يكن أولى به أن يعلو فوق الشبهات ويخضع إلى ما انتهت إليه محكمة النقض ولا يتخذ موقف المعاندة أو المكابرة؟!

ومرة أخرى نعود إلى الحياة الحزبية التي هي عصب الممارسة الديمقراطية أو الحركة الديناميكية الفعالة لتداول السلطة والتمثيل الحقيقي لفئات الشعب ومصالحه أو هكذا ما يجب أن تكون عليه الأحزاب .. لكن (وآه من لكن) الواقع الحزبي لدينا يقول إن هناك أربعة أحزاب على الأكثر معروفة لعامة الناس (أقول معروفة وليست نشطة أو فعالة)وباقي الأحزاب إن عُرفت فهي غالباً محل سخرية واستهجان المجتمع، وعلى الإجمال فجميع الأحزاب ليس لها قواعد حقيقية (بما فيهم الحزب الوطني) بين الناس،

أما مسألة الانتماء الحزبى فهى أكذوبة الأكاذيب ، فالجميع قد باع القضية كما يقولون وعندما ينصب مولد الانتخابات النيابية تتحول الساحة إلى حلبة كحلبات سباق الخيل الجميع يهرول نحو الحصان الجوكر طالما سيكسب من ورائه ومن لم يجد له مكاناً فعليه أن يقبل بالمتاح ، وفى قول آخر : «من أرتمى فى حضن السلطة فقد فاز وحاز على رضاء الحزب الوطنى ! ونظرة إلى الأفاضل أعضاء هذا الحزب (هل لديك خبرة فى العمل السياسى أو ذاكرة قوية ؟ !) ، إذا لم تكن لديك تلك الخبرة أو هذه الذاكرة فأستطيع أن أقول لك من واقع خبرتى وما تسعفنى به ذاكرتى أن أعضاء الحزب الوطنى هم أنفسهم أبناء حزب مصر القدامى وهم كوادر الاتحاد الاشتراكى ومن قبله الاتحاد القومى ومن أطال الله فى أعمارهم منهم ستجده من مؤسسى هيئة التحرير ! !

وفى بحث لاستطلاع الرأى العام فى مصر تم تحت إشراف الدكتور نادر فرجانى تم سؤال شريحة من المواطنين عن إنتماءاتهم الحزبية أو عضويتهم فى الأحزاب ، وأيا من الأحزاب يعبر عنهم؟ !

انتهى البحث إلى أن ٤٦٪ من المبحوثين أجابوا أن ليس لهم رأىٌ فى الأحزاب السياسية و ٢٦٪ قالوا إنهم لا يجدون من الأحزاب ما يعبر عنهم ، أى أن ٧٢٪ من المجموع سلبيون ! !

كذلك قام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية قسم بحوث الرأى العام تحت إشراف الدكتورة أمانى قنديل بإجراء بحث عن الحياة الحزبية اقتصر على سؤال الطبقات المثقفة من صحفيين وكتّاب وأساتذة جامعات وأعضاء نقابات مهنية مسلمين وأقباطا وعلى مراحل سنية مختلفة سُئلوا جميعاً عن مدى اهتمامهم بالحياة الحزبية فى مصر .. والنتيجة : ٨٠٪ ليس لديهم اهتمام بشىء اسمه الحياة الحزبية ! ! هل يعنى هذا فقدان الثقة؟ أو هل يعرف له أحد توصيف آخر ؟ !

(ملحوظة : هذه الأبحاث منشورة) .

وإلى وقت ليس ببعيد كان الشعب المصرى يتمثل فى طبقات ثلاث .

على القمة الطبقة العليا التى تملك قدرا من الثراء ، وفى الأسفل الطبقة الدنيا التى تعانى شظف العيش ، وهاتان الطبقتان تمثلان نسبة لا تذكر فى التصنيف العام ، أما الشريحة العريضة والعمود الفقرى للمجتمع الذى يكسبه صلابته وتماسكه ودليل عافيته فكان يتمثل فى الطبقة المتوسطة التى أبتلعها الآن غول الغلاء ومسختها متطلبات الحياة اليومية إلى مواطنين يستحقون الشفقة والصدقة بعد أن كانوا مساتير وبسبب ذلك فقد اختفت تلك الشريحة أو كادت واقتصر التقسيم الطبقى على فئتين ، الأثرياء أو فاحشى الثراء وهم أقلية ، والفقراء الكادحين المقاتلين للفوز بأسباب الحياة الضرورية وهم الأكثرية . . حتى الأسرة التى يصل دخل عائلها الآن إلى ألف جنيه شهرياً تستطيع أن توفق بين هذا الدخل ومتطلبات الحياة ولهذه الأسباب انتشر الفساد بكل صوره وسبله المختلفة ، تدعمة تلك المظاهر والأنماط الاستهلاكية الاستفزازية التى تفقد العقول صوابها ، ففى الوقت الذى تعيش فيه عشرات الألوف من الأسر فى المدافن وأكواخ الصفيح نقرأ ونسمع عن وحدات سكنية بملايين وعشرات الملايين من الجنيهات يتملكها الراقصات أو من فى حكمهن اللائى يبلغ دخلهن أرقاما فلكية (الحكومة هى التى تقدر تلك الدخول وتعلن أخبارها فى الصحف عند الإبلاغ عن تهربهم الضريبى) . . ولا مانع لديهن فى دخول مجال الاستثمار مثل إحدى الراقصات التى نشرت الصحافة خبراً عنها مفاده أنها تشترى شركة كابلات بمبلغ خمسة عشرة مليونا من الجنيهات ، يحدث هذا فى الوقت الذى يتسكع فيه آلاف الشباب فى الشوارع وآلاف الشابات يقرن فى بيوتهن انتظارا للحصول على عمل أو يرتضى بعضهم وبعضهن قبول أعمال ووظائف لا تليق أبدا بقناعاتهم الشخصية وأحلام أهليهم التى أفنوا شبابهم من أجل تحقيقها فيهم .

ثم يأتى من يقول إنه أستطاع أن يحقق دخلا للدولة يقدر بالمليارات وفى نفس الوقت

حل مشكلة الإسكان . . كيف ؟ ! لقد باع العبقرى الأراضى الصحراوية لشركات البناء والتشييد بأسعار تكاد تكون رمزية وانتظر أن تبنى الشركات وحدات سكنية تناسب حدود وأمكانات المواطن العادى ، فإذا بها تقوم بتشييد الفيللات والقصور التى يبلغ أقل سعر للوحدة فيها نصف مليون جنيه ! ! وتستطيع أن تقرأ ذلك فى الصحف وتحلم بالجنة ! ثم نتساءل بدهشة لمن يبنون ؟ !

والشعب المصرى شعب ذكى ولماح وثرثار لا تخفى عليه خافية لذلك فهو يعرف جانبا من أخبار مليونيراته وتقوم الصحافة مشكورة بتغطية جوانب أخرى كثيرة ، والناس لا تملك فى هذا الأمر كله إلا رفع حاجبى الدهشة على قدرة هؤلاء الأفذاذ الذين أصبحوا مليونيرات فى سنوات معدودة وأغلبهم يعمل فى وظائف يتقاضون عنها مرتبات تبلغ جنيهات معدودة ! ولقد خرجت علينا الصحف فى الأيام الأخيرة تحكى قصة واحد من هؤلاء اسمه الحباك وقالت إن ثروته المعلومة تبلغ تسعة وخمسين مليون دولار مهربة فى الخارج وخمسة وأربعين مليون جنيه هى قيمة العقارات الثابتة فى الداخل ! ! لقد كُشفت الحكاية كلها بالمصادفة وكان الرجل قبلها من حائزى ثقة الدولة ووجيهاً من وجهاء الحزب الوطنى ! يا ترى إلى ماذا ستنتهى الحكاية وكيف ؟ . . أيهرب بليل أو نهار مثلما فعل ناهبو البنوك وأموال الأفراد ؟ ! أم تدخل حكايته فجأة فى دهاليز الصمت وتصاب الصحف بالخرس ولا يعلم خبره الذى يُكفى عليه «ماجور» إلا الله والمقربون ؟ !

وكلمة حق فالصحافة القومية منها والحزبية لا يجف مداد حبرها كأنه الدموع يعلن كل يوم عن اللصوص واللصوصية وأعمالها وعن صور الاستغلال المتورط فيها المسئولون وأبناؤهم والأمثلة عديدة وصارخة وتحمل الذاكرة منها الكثير مثلا حكاية (لسان الوزراء) وهى الأراضى التى تملّكها بعض الوزراء على أحد الشطآن بجنيهات قليلة ليعودوا فيبيعونها بملايين واقتصر تقسيم الكحكة على المسئولين فقط !

هناك أيضاً حكاية أحد رؤساء المدن فى إحدى مراكز محافظة كفر الشيخ (نشرتها

المصور فى عددها رقم ٣٦٠٦ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٩٣) ذلك الذى لم يكن يملك إلا مرتبه الحكومى وفجأة ظهر أنه حوت (التعبير ليس لى لكنه للمطبوعة التى نشرت الحكاية) يملك ثروة تقدر بستين مليونا من الجنيهات، ولم تكن الصحف تذكر اسماء من يدعمونه من المسئولين .. والنتيجة .. الصمت الرهيب وتجميد الموضوع.

وجريدة الأهالى يوم ٦ / ١١ / ١٩٩٦ نشرت فى صدر صفحتها الأولى وداخل إطار باللون الأحمر وكأنه إنذاراً للغافلين وللمستهترين أن وزيرا مخضرما سيخضع للمساءلة بمجرد تركه الوزارة قريباً وقد كون ثروة تقدر بحوالى ١٣٠٠ مليون جنيه، وأكدت مصادر عليمة أن هذا التقدير متواضع وقالت إن الرجل يحوز ألف مليون دولار يعنى ٣٤٠٠ مليون جنيه.

بالرغم من هذا لا تكذيب ولا تحقيق مما يترك الباب مفتوحاً على مصراعيه لإشاعات تترى وتتضخم لتنال الجميع آباء وأبناء بالصدق أو بالكذب- ولا يمحوها تصريحات عن النزاهة وتأكيدت على عدم السكوت عن حالة فساد وإذا كان هذا الموقف تعاليا على المواطنين واستهتاراً بشأنهم أو اعتماداً على ذاكرتهم المفقودة ونسيانهم المعهود. فبئس الرأى وبئس القرار فما انخرست ألسنتهم إلا لمرارة الألم وما انغلقت قلوبهم إلا على لهيب الضجر وسواد الليل وفقدان الأمل.

وهل هذا سيدوم أو سينفجر يوما..؟

فى إحدى ندوات معرض الكتاب (أعتقد دورة ٩٤ أو ٩٥) ظهر الأستاذ هيكل يمتطى جواد الحقيقة ويشهر أرقامه التى لا يملك أحد غيره معرفتها لذلك تبدو للوهلة الأولى مدهشة وغريبة على أسماعنا لكن لا يملك أحد أن يكذبها، قال الأستاذ هيكل [إن أموال المصريين المودعة خارج (مصر) تستطيع أن تسدد ديون (مصر) عدة مرات وتم تقدير هذه الأموال بـ ١٢٠ مليار دولار] وياليت هذه الأموال استُثمرت فى الداخل دون السؤال عن مصدرها، فعلى الأقل كانت ستنتج وتوفر فرص عمل للشباب العاطل

الذى يبلغ مئات الألوف إن لم يكن ملايين . . ذكر أيضاً الأستاذ هيكل إحصائية فى غاية الخطورة ونسبها للبنك الدولى عن سنة ١٩٩٠ (هى ليست من اختراعة أذن)

تقول الإحصائية :

- فى مصر ٢٠ فردا يملكون أقل من بليون دولار بقليل !
- فى مصر ٥٠ فردا يملكون من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار !
- فى مصر حوالى ١٠٠ فرد يملكون من ٨٠ إلى ١٠٠ مليون دولار !
- فى مصر ١٥٠ فرد يملكون من ٥٠ إلى ٨٠ مليون دولار !
- فى مصر ٢٢٠ فردا يملكون من ٣٠ إلى ٥٠ مليون دولار !
- فى مصر ٣٥٠ فردا يملكون من ١٥ إلى ٣٠ مليون دولار !
- فى مصر ٢٨٠٠ فرد يملكون من ١٠ إلى ٣٠ مليون دولار !
- فى مصر ٧٠٠٠ فرد يملكون من ٥ إلى ١٠ ملايين دولار !

(ملحوظة : اعد قراءة الإحصائية بهدوء مرة أخرى !) . .

وأنا شخصياً لست ضد الثراء ولا ضد أن يتملك الإنسان ما يشاء له أن يمتلك لكن بطرق مشروعة وأن يعطى حق الله وحق الدولة .

وبدلا من أن ندرس حقيقة الأرقام التى ذكرها الأستاذ هيكل ونتأكد من صحة مصدرها ودلالاتها الاجتماعية والاقتصادية مُنع هيكل من معرض الكتاب ربما لأن أرقامه تسبب صداعا لحبايينا الكبار !

والآن جاء الكلام عن أخطر أسلحة العصر . . الإعلام ، تلك الأداة التى تترك آثارها على الكبير والصغير والمثقف والأمى فهى وسيلة تربية الشعوب ،وصياغة أفكارها وتربية نشئها وأهم وسائل الإعلام على الأطلاق وأكثرها تأثيراً : التليفزيون والاحصائيات تقول إن الصغار دون سن المراهقة هم أعلى الفئات العمرية تعرضاً لشاشة هذا الجهاز وبالتالى ساعات المشاهدة ، وهم أيضاً الأكثر تأثراً بالأنماط الإنسانية والاجتماعية التى يشاهدونها

متجسده أمامهم تتخلل عقولهم فتربى أفكارهم وطموحاتهم وتطلعاتهم .. فعلى ماذا يربى تليفزيوننا ؟ ! أيربى على الأغانى الهابطة والتمثيليات المبتذلة ؟ ! أم على الأجساد العارية والشهوات والأفكار المستوردة بما تتضمنه من قيم غريبة عن مجتمعنا تفوح منها رائحة الفساد .. وعلى سبيل المثال أليس غريبا أن يعرض التليفزيون لمدة سنوات مسلسلا أمريكيا يسمي الجرئ والجميلات يحوى علاقات شاذة داخل الأسرة الواحدة وعندما يرتفع صوت بالاعتراض يُتهم بالرجعية والتخلف والتحجر الفكرى ثم بعد سنوات يفيق من أمر بعرضه فيأمر بإيقافة ؟ ! إن مثل هذا الفن الردىء ساهم فى أن تنسلخ الطبقة التى تركب المجتمع من جلدتها وتخلق لنفسها حياة زائفة تمارسها فى بيوتها ونواديها وملاهيها وتحررت من قيم مجتمعنا وتبنت قيم المجتمع الغربى ولم يعد يهمها إلا اللذة الحسية المادية التى لا يشبع طالبها .

أما أصحاب القلم الذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم والذين باعوا أقلامهم للشيطان وفتنتهم عن دينهم شهوة المال والسلطان لم يفتهم فضل الجهاد فى مضمار الفساد والإفساد وظهر بينهم من يجترىء على نصوص قرآنية وأحكام قطعية فيكتب أحدهم يهاجم المتطرفين قائلاً إنهم مغفلون يعتقدون أن الدنيا لا تساوى جناح بعوضة وأن الآخرة خير من الدنيا ! ويتلقى المتلقى هذا ! ألا يعلم هذا الـ . . . . . أن الله جل جلاله هو القائل فى قرآنه إن الدنيا لا تساوى جناح بعوضة وأن الآخرة خيرٌ وأبقى .. ونسمع آخر يقول عن عمالة لا جهالة أنه ليس هناك إلزام للنساء فى ارتداء الحجاب وليس هناك تحريم فى شرب الخمر ؟ ! أهى دعوة للنساء بالتبرج وللشباب بشرب الخمر ؟ ! بل وصل الأمر بهذا الفاسق أن قال إنه ليس هناك تحريم للشذوذ أهو تحريض للشباب على ممارسته ؟ ! ! لقد صار ارتداء الحجاب هو معركة المثقفين (هكذا تطلق عليهم أجهزة إعلام الدولة) وأعلنت الحرب على الحجاب ومن ترتديه فصرن ينقلن من وظائفهن فى المطارات ومنعن من الظهور على شاشات التليفزيون وصار التبرج شرطا للتوظيف فى أماكن أخرى أكثرها رسمية

تابعة للدولة.. يا أصحاب الأفهام والعقول تعالوا نعقلها معاً : أليست المتشددة فى الفضيلة خيرا من المتمادية فى الرذيلة؟! أتغطية الشعر ممقوتة وكشف الأفخاذ والنهود محمود؟!

بالتأكيد سوف تجد من يجيبك ببجاحة وبلا خجل ولا وجل : إنها الحرية يا أيتها الحرية كم من المهازل ترتكب باسمك وهل الحرية تكتمل على مفسدة وما يخالف شرع الله محرم؟! والفضيلة عار على أصحابها والداعين إليها؟!! فى الغالب أكثرهم يكذب على نفسه ويصدق كذبته، إنها ليست الحرية، إنهم يتصورون أنهم يتقربون إلى السلطة زلفى أو يعتقدون ذلك، جندا فى صفوفها وفى محاربة الإرهاب وهم فى الحقيقة أعدى أعدائها لأنهم ينفخون فى النيران حبيسة الصدور لتشتعل لهبا يأتى على الجميع.

والإسلام لا يعرف كلمة : رجل دين ولكن هناك علماء الدين أو فقهائه وينحصر أغلبهم فى رجال الأزهر وهم منوطون برسالة محمودة فى الدنيا ويؤجرون عليها فى الآخرة، لكن للأسف نجد بعضهم مثل من يقول : لا تقربوا الصلاة ويسكت.. وتجد هؤلاء ـ للأسف ـ أشد نفاقاً لأنهم يقولون فى العلن ما يناقض رأيهم فى الخفاء ويرون الأخطاء بعين واحدة لأن الأخرى لا تبصر إلا كل ذى سلطان أو سطوة، لقد قضى الأمر عندما انجذبوا إلى عرض الدنيا وتنافسوا عليها وخافوا المخلوق ونسوا الخالق فأنساهم أنفسهم لكن الناس لا ينسون خبراتهم المؤلمة معهم وبالتالى لم يعودوا يولونهم ثقتهم واتجهوا إلى غيرهم يتعرفون عندهم على دينهم أو لجأوا إلى بعض كتب التراث التى تحوى آراء وتفاسير قديمة لا تصلح لوقتنا الحاضر حيث يحكم الاجتهاد ظروف الزمان والمكان لكن ويا للمأساة تأثر قراء هذه الكتب بها وشكلت منظومة أفكارهم ومنهاجهم وتمت ترجمة هذا كله على هيئة سلوك أضر بهم وبالمجتمع كله!

ومما لا شك فيه أن التعليم انتشر والطبقات الدنيا فى المجتمع صارت حريصة على تعليم أبنائها أكثر من غيرها أملا فى ضمان مستقبل أفضل لهم عن ذويهم ولأجل هذا يصارع

الآباء والأبناء فى طريق الأمل للحصول على الشهادة العالية أو المتوسطة يحدوهم أملاً فى أن يوم التخرج هو الخطوة الأخيرة فى رحلة العذاب ثم... تكون الصدمة فالأيام تتسرب من أعمار الشباب ولا عمل ولا حتى أمل والبديل هو التشرد فى الشوارع وتحول الأمل إلى سراب لا يلبث أن يولّد الهم وهلم جرا إلى أن نصل إلى غضب مكتوم يغلى فى مراجل الصدور.

وتعددت الأسباب والضياع واحد، شباب بلا انتماء وأفكار مشوشة مشوهة، لكن صورة الضياع اختلفت حسب تصنيف الطبقة التى ينتمى لها الضائع فالشاب ابن الأثرياء أغرق نفسه فى تعاطى الملذات من كل نوع، وكما قلنا فقد عاش هؤلاء فى جيتو غربى من صنع أوهامهم الطبقية أما أبناء الفقراء والمعدمين فقد خرجوا من الدنيا بعقولهم وطلقوها قبل أن يتزوجوا بها وذهبوا يبحثون عن الآخرة التى سوف ينعمون فيها ويُنتقم لهم فيها ممن سلبوهم حق الحياة، أما الدين الصحيح الذى يدعوهم للسلام والمحبة فلم يشف غليل صدورهم فنبشوا القبور بحثا عن أئمة الغضب وأمراء الانتقام المتسترين فى الدين.

وأخيراً لم يبق إلا البحث عن العدو.. نعم هذه أيضاً أصبحت مشكلة لقد عاشت أجيال عديدة وإلى الآن تعتقد أن العدو هو الذى يجئ من ناحية الشرق وفجأة تحول هذا إلى صديق!! وهذا ليس جحودا سياسياً لكن أقصد أن المعيار فى هذه القضية حتى اختلف فيه مثقفونا الذين صاروا يصنفون إلى مثقفين رسميين تطبيعيين ومثقفين رافضين متشددين فى الرفض والكرة تروح وتجئ بين المعسكرين تدفعها المبررات المتناقضة من كل جانب وضاع المواطن الذى يقرأ فيصدق فيؤمن ثم نطعن فى إيمانه هذا فيصيبه على الأقل الضجر إن لم يكن الكفر بالقضية.. حقيقة لقد تاهت كل المعايير ولم يعد هناك ميزان واحد يثق أحد فى مؤشراته.

وملحوظة أخيرة : اقرأوا كتب الأستاذ هيكل عن سلام الأوهام التى أزاح فيها الستار عن سلوكيات حكام تتأرجح بين الخيانة والعمالة والغفلة حتى بتنا نتسول السلام!..

ومجمل القول أن أسباب التطرف تنحصر فى بطالة منتشرة وفساد عم ذممنا وأخلاقا ومظاهر وسلوكا استفزازيا وبيانات وأقولا وأفعالا متضاربة ومتناقضة بين وقت وآخر وهوية فقدت وغلاء تولد واستشرى ومع وجود كل هذا تولد لدى المواطنين عامة والشباب خاصة يأس كامل وعدم انتماء فانصرف أغنياؤهم إلى شهواتهم وفقراؤهم إلى التطرف كلٌ يشغل نفسه بطريقته الخاصة طبقاً لحالته الاجتماعية.

وبعد : ما سبق ليس بحثا لكنه مجرد تشريح للجثة أو لنكن متفائلين فنفترض أن هناك روحاً مازالت تسكن الجسد وما سبق هو تشخيص للداء الذى قاد إلى الغيبوبة أما الحل فالأمر برمته يحتاج إلى بحث مستنير وتفكير هادئ من عقلاء هذه الأمة، دون معاندة أو مكابرة تأميناً لمستقبل أعتقد أنه يهم الجميع.



« الفتنة الطائفية وخلافى مع الإخوة الأقباط »

وأنا محافظ لأسيوط جاءنى أحد الإخوة الأقباط يشكو من أن الجماعات الإسلامية استولت على قطعة أرض فضاء يملكها وأقامت عليها مسجدا . .

فى الحال طلبت دراسة شكواه وجمع معلومات كاملة بخصوصها ، وجائتنى نتيجة التحريات تقول إن إحدى الهيئات الحكومية (الاتحاد التعاونى الزراعى) تستأجر دوراً فى عمارة الشاكى التى تقع فى حى قلته ، وأغلب الملاك فى هذا الحى أقباط ، أما العمارة فبجوارها قطعة أرض فضاء يمتلكها الشاكى أيضاً واعتاد موظفو الاتحاد التعاونى إقامة صلاة الظهر التى يحين موعدها أثناء عملهم ، ولما وجدوا أن عددهم كبير فكروا فى إقامة الصلاة فى قطعة الأرض الفضاء المجاورة لمقر عملهم خاصة أن هناك بابا يفتح عليها ، حدث هذا ولم يبد الأقباط أصحاب العمارة اعتراضا أو استياء حتى فوجئوا ذات صباح أن مكان المصلى تحول إلى جامع ذا جدران أربعة وسقف وتم البناء ليلا حتى الباب الذى كان يفضى من العمارة إلى قطعة الأرض أغلقوه !

فى الحال أمرت بهدم المسجد وجردت حملة من رجال الشرطة والمحافظة لتنفيذ ذلك دون إبطاء ، اتخذت هذا القرار بمفهوم دينى قبل حسابات السياسة والإدارة ، إن المسجد أقيم على أرض مغتصبة فكان لابد من هدمه لأنه لا تجوز عليه صلاة فهو مسجد ضرارهكذا علمنا ديننا الإسلام ، وكنت متأكدا أن عامة المسلمين المعتدلين من أبناء المحافظة سوف يؤيدوننى فى ذلك وقلت للجماعات الإسلامية بصوت عال فيما يشبه الرسالة أنا مستعد أن أواجهكم بالناس متجردا من سلطتى كمحافظ فلا تتاجروا بالأمر أو على الأقل تعالوا نتناقش لأننى مسلم مثلكم وحريص على دينى أكثر منكم .

هل يمكن أن نصنف ما سبق تحت بند الفتنه الطائفية بين المسلمين والأقباط ؟ أو حتى نصنفه على أنه تحرش من أى نوع بين الطائفتين ، لا أعتقد ، تماماً مثلما لا أعتقد أو أصدق أن هناك شيئا اسمه الفتنة الطائفية ولا يعدو الأمر إلا وهما من صنع خيال قائليه المرضى.

فالشعب المصرى على مدى تاريخه لم يعرف الفتنة لا قولا ولا عملا بل يتعامل مسلموه وأقباطه على أساس أنهم أبناء وطن واحد شركاء فى السراء والضراء.

ومعنى أن الأمر لم يكن له وجود إلا فى خيال مخترعيه فإن أجهزة الإعلام وبعض قياداتنا كانتا تساعدان على بذر الفتنة دون أن يدريا .. كيف ؟!

فى الصعيد تنتشر عادة الأخذ بالثأر وتقترف جريمة القتل لأقل الأسباب وأتفهها وهذا ما يحدث بشكل شبه يومى ، فإذا كان القاتل والمقتول أبناء ملة واحدة فلا يعلم بالواقعة إلا جهات التحقيق (أقصد أن الإعلام لا يهتم بها إلا فى أضيق الحدود) والعكس يحدث إذا كان طرفا الجريمة مسلما ومسيحيا ، إذ سريعا ما نسمع ذلك التعبير البغيض يتردد : الفتنة الطائفية ، فتنشره الصحف ويدبجه كاتبو المقالات وينتقل المسئولون ليعقدوا مؤتمرات (على هامش الفتنة الطائفية) فى المحافظة أو البلد التى تقع فيه الجريمة حريصين أن يرصوا فى الصف الأول للحضور شيخاً ثم قسيسا ، ويصعد الخطباء على منصة الخطابة يتبارون فى التأكيد على الوحدة الوطنية وغالباً ما تنقل كاميرات التليفزيون وعناوين الصحف ذلك لعموم الناس ومنهم المسلم والمسيحى الذى لابد أن تتعكر مشاعره ، وقد أيقن أن هناك بالفعل فتنة مستهدف بها روحه وأرواح أبناء دينه فلا أقل من أن يستثار !

كل هذا يحدث فى حين أن الأمر لم يتعد جريمة قتل عادية تكاد تحدث فى الصعيد كل يوم ، لذا فاختراع الفتنة الطائفية هذا يثير تعجب أبناء المنطقة التى تحدث فيها الجريمة مسلمين وأقباطا لأنهم الوحيدون الذين يعرفون حقيقة ما حدث ، ولو كان الأمر فتنة لوقف كل واحد للآخر الذى يخالفه فى الدين موقف الخصومة والعداء ، بينما الواقع

يناقض هذا تماماً، فالمسلم إما جانياً أو مجنياً عليه وقبل وقوع الجريمة وبعدها له أصدقاء من الأقباط وشركاء فى التجارة والعمل، وأما الجريمة التى حدثت فلا تخرج عن نطاق العائلتين ولولا أن العائلات متماسكة فى الصعيد لما خرجت الجريمة عن نطاق أسرتى القاتل والمقتول، أما بقية العوائل مسلمين وأقباطا فيجمعهم العيش فى محبة وسلام دائمين، ولو ذهب أحد إلى المواقع التى قيل إنه وقع فيها أحداث الفتنة الطائفية مثل عزبة ويصا وجنوب أسيوط وغيرهما سوف يجد الدليل على ما أقول وإذا كنا نؤكد على أن الفتنة الطائفية لا تعدو إلا أن تكون وهما واختراعا إلا أن الأمر لم يخل من بعض الحساسيات فى أوقات وأماكن وظروف معينة، ولنا أن نتساءل من أين أتت هذه الحساسيات بين أبناء الوطن والنسيج والواحد ؟ !

إن المتدبر لحوادث تاريخنا القريب سوف يكتشف الآتى :

كان الأقباط قبل ثورة ٢٣ يوليو يشاركون فى الحياة العامة من خلال الأحزاب وكان المواطنون يلتفون حول الرجل العام دون النظر إلى ديانته فمعيار التفضيل كان الانتماء الحزبى، ولمع كثير من الأقباط فى الحياة العامة حتى وصلوا إلى أعلى المناصب الحزبية أمثال المرحومين مكرم عبيد وإبراهيم فرج على سبيل المثال، حتى عندما انفصل الأول عن حزب الوفد، وكون حزبا اسماه الكتلة كان أغلب أعضاء حزبه من المسلمين، واستمرت الحياة بأبناء الطائفتين على هذا الحال إلى أن قامت الثورة فحلت الأحزاب وأبقت على جماعة الإخوان المسلمين دعما شعبيا لها ثم عادت فحلتها لأسباب لا مجال الآن للخوض فيها واتجهت إلى الأقباط ليكونوا بمثابة بديل عن الإخوان وسمعنا المتحدثين بلسان الثورة يصكون تعبير الأقليات فيرددون تمثيل الأقليات وحقوق الأقليات إلى آخره، وبات هذا اللفظ غريبا على مسامع الجميع مسلمين وأقباطا لأنه بمثابة تحريض أو تكريس للتفرقة بين أبناء الأمة وترتب على ذلك فيما بعد أن سمعنا أيضاً تعبير عنصرى الأمة وبعد أن كانت الأمة تتكون من عنصر واحد هو المواطنون المصريون صارت تتكون من عنصرين مسلمين

وأقباط !

تقلصت المشاركة فى الحياة العامة أو اختفت وبرز بعض رجال الدين المسيحى يحاولون التعبير عن ذواتهم (وهم يعتقدون أنهم يمثلون أبناء طائفتهم) حاملين بعض المطالب الفردية أو الطائفية والتى كان يحملها رجال السياسة، وبعد أن كان نشاطهم يقتصر على المسائل الدينية داخل الكنائس تحولوا إلى العمل السياسى وبدأنا نقرأ فى الصحف أيضاً تسمية شعب الكنيسة الذى يتحدث باسمه رجال دين مسيحيين وكأن هذا الشعب يغاير فى طبيعته وتوجهه الشعب المصرى، وربما يكون هذا التطور فى الحوادث غير مقصود ويتوافر فيه حسن النية لكنه لاشك أنبت بذور الحساسية وباعد بين الأخوين وكرست بعض الممارسات من الجهات التنفيذية تلك الحساسية وإليكم مثال على ذلك.

هناك تسمية يعرفها المسئولون اسمها : الخط الهمايونى ومعنى هذه التسمية أنه لا تُنشأ كنيسة أو يُعاد بناؤها أو إصلاحها إلا بقرار من وزير الداخلية، وهذا ليس من الإسلام فى شئ، إذ أنه من الثابت تاريخيا عند قدوم وفد نجران القبطى ودخولهم المسجد على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سمح لهم الرسول بإقامة صلاتهم فى ركن من مسجده، وأوصى بأن للأقباط مالنا وعليهم ما علينا، مساواة كاملة فى الحقوق والواجبات ولا تفرقة بسبب الدين.

وللتحايل على الخط الهمايونى هذا فقد لجأ بعض الأقباط لإنشاء الكنائس خلسة، فكان البعض يشرعون فى البناء على أنه منزل ثم يجتمعون فيه للصلاة وبعد ذلك يركب الجرس وتعلن كنيسة أى يتبعون سياسة الأمر الواقع فيثور بعض المسلمين على ذلك والغريب أن الذى يدفع ثمن ما يحدث هم المسئولون المحليون لأن وزارة الداخلية تتوارى خلفهم، إذ يتصور المواطنون الأقباط أن من سلطة هؤلاء المسئولين اتخاذ القرار فإما التصريح بالبناء وإما عدم التصريح وعندما يتم إحالتهم للجهة المسئولة عن ذلك وهى وزارة الداخلية، يتظاهر مسئولوها بالبراءة ولا تواجههم.. بل تعيد إحالتهم للمحليات

فيصبوا عليها جام غضبهم ! وللأسف الشديد فأى محافظ لا يستطيع أن يفصل فى هذا الأمر فيتخذ قرارا أو رأيا قاطعا فى إنشاء أو عدم إنشاء كنيسة.

إذن الفراغ السياسى ثم هؤلاء الذين يسيئون إلى الإسلام والمسيحية قبل أن يسيئوا إلى أشقائهم من الطرف الآخر السبب فى تحول تلك السياسات إلى ما يشبه المرض..

وعودة إلى الأحداث التى صُورت على أنها بوادر حرب أهلية !

فى سنتى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ تقريباً لم تخل صحيفة يومية من خبر أو مقال أو تحقيق عن الفتنة الطائفية ثم فجأة لا حس ولا خبر بعد انقضاء هذين العامين ! ! فهل تغير شيئاً فى المجتمع ؟ ! لم يتغير شئ.. المسلمون هم المسلمون والأقباط هم الأقباط، الكل يحيا فى سلام وحب ووئام، أذن فهى مسائل وقتية طارئة تم تصويرها أكبر من حجمها بالتركيز على واقعة حدثت فى بلدة اسمها عزبة ويصا وهى عزبة صغيرة كانت مملوكة فيما مضى لويصا باشا وتقع بجوار بلدة اسمها صنبو بمحافظة أسيوط. وأكثر الملاك فى هذه القرية أقباط.

البداية كانت نزاع على بيع وشراء بيت، البيت يملكه مسيحى واتفق أن يبيعه لمسلم ولعائلة هذا المسلم ثأر وخصومة عند جيران المسيحى، هؤلاء الجيران ذهبوا يطلبون هم الآخرين شراء البيت قائلين للمسيحى : «أتحضر خصومنا لتركبهّم علينا ؟ !» لكن المسيحى تمسك بكلمته التى أعطاها وأخبرهم أنه لا يستطيع النكوص فيها وأنه عازم على إتمام «البيعة» وتطور الأمر بين الجيران المسلمين والمسيحى فتهور الأخير وقتل واحدا من جيرانه المسلمين وتحول الأمر إلى مسألة ثأر بين عائلتى المسلم والمسيحى.. وجريمة الثأر هذه عمياء يمعن القاتل فيها فى الانتقام من الطرف الآخر بأن يحولها إلى مجزرة إن استطاع فيأخذ بثأره فى أكبر عدد من رجال الطرف الآخر أو يختار رأس العائلة الأخرى أو زينة شبابها وهكذا.. وبهذا المنطق الذى لا يقتصر على تلك الحالة انتقمت عائلة المسلم المقتول من عائلة المسيحى فقتلوا رؤوس العائلة القبطية إمعانا فى الانتقام.. وهاجت

الدوائر الرسمية فذهب المفتى ووزير الأوقاف وعقدوا مؤتمرا وكتبت الجرائد عن الفتنة الطائفية المزعومة مع أن القاتل المسلم قد يكون شريكه قبطيا، يعنى قاتل جرجس شريكه عبد المسيح ولم يحدث أن حاول مسلم فى غمرة ما حدث الاعتداء على مسيحى والعكس صحيح فهى مجرد وقائع فردية محدودة حتى لو كان عدد الضحايا فيها أكثر من واحد فلا يجوز إطلاقاً أن نوصفها على أنها فتنة.

ولقد صدر قرار بتعييني محافظاً لأسيوط سنة ١٩٧٢ وقوبل هذا القرار بسعادة كبيرة جداً من أبناء المحافظة وخاصة من الإخوة الأقباط. والدليل الترحيب الذى أُستقبلت به ليلة وصولى للمحافظة بعد صدور القرار، حتى أن أجراس الكنائس دقت فى أنحاء المحافظة كلها فى وقت واحد وهذا أمر لا يحدث إلا عند استقبال ضيف عظيم، وأعتقد أننى رددت الجميل لمحافظتى ولم أدخر جهداً فترة وجودى فى بعض النواحى التنفيذية وقدمت لها من المنشآت والمشاريع مالم يقدمه أحد من قبلى.. المهم لا أنكر أنه حدثت بعض الخلافات البسيطة بينى وبين الإخوة الأقباط حاول البعض النفخ فيها لتضخيمها، ومن باب النكاية والطعن فى شخصى صورونى على أننى عدو للوحدة الوطنية ومتعصب ضد الأقباط وسبق أن أوضحت أن أحد الكتاب ذكر فى مجلة روزاليوسف (القومية) أننى قلت فى مؤتمر عام: أن أعداء الوطن ثلاثة: الشيوعيون والمسيحيون واليهود، وسبق أن علقت على ما ذكره الكاتب فقلت إن من يقول هذا إما مخبول وإما مجنون ولم نسمع أن الدولة عينت مخبولاً أو مجْنوناً محافظاً لأحد أقاليمها، وهذا الكاتب مسلم ويدعى على سالم ولقد قاضيت المجلة التى كتب فيها وحكم لى بألفين من الجنيهات تعويضا وتأيد الحكم استئنافياً.

كان مطران أسيوط الأنبا ميخائيل صديق، ولا يزال، وحدث أثناء توليتى محافظاً خلاف بينى وبينه لسبب أعتقد أنه تافه جداً ففى أحد احتفالاتنا السنوية برؤية هلال رمضان وهو احتفال كنت أوافق على إقامته من باب العادة رغم عدم اقتناعى بإسلاميته،

وتبدأ وقائع هذا الاحتفال باستعراض لقوات الشرطة فى شوارع المدينة يتبعها موكب يمثل المهن المختلفة بينما ينتظر المحافظ وكبار المسئولين أمام المسجد الذى ينتهى عنده الموكب قرب صلاة المغرب فتقام الصلاة يتلوها بعض الكلمات التى تعلن الفتوى الشرعية بظهور هلال الشهر الكريم وبدء الصيام ثم يصلى الحضور العشاء وينصرف الجميع.

الموكب كان ينتهى عند مسجد اسمه مسجد ناصر يجاور هذا المسجد بقليل مطرانية الأرثوذكس، وبالتالى لابد للموكب أن يمر أمام المطرانية، وعادة ما يسير صبية وأطفال فى مثل هذه المواكب، ويبدوا أن بعضهم قد ألقى بعض الحجارة على المطرانية وتسبب ذلك فى كسر زجاج بعض الشبابيك أو الأبواب.

وأنا جالس فى المسجد أثناء الاحتفال جاء سكرتير عام المحافظة يهمس فى أذنى بما حدث، واعتبرت أن المسألة تافهة لا تعدو أن تكون تصرف صبية غير مدركين لما يفعلوه، وعلى الفور أمرت سكرتير عام المحافظة بأن يتولى بنفسه عملية الإصلاح فقلت له أن يحضر نجارا ليأخذ مقاسات الزجاج أولاً ثم يتم شراؤه وتركيبه، وانصرف السكرتير لينفذ ما أمرته به.

انتهى الاحتفال وعدت إلى مبنى المحافظة لأجد تلغراف ينتظرنى أرسله المطران أتذكر من بعض عباراته «.. المسلمين الغوغاء.. ونحن على استعداد لأن نموت شهداء فى سبيل مسيحنا..» إلى آخره.. فى الحقيقة تضايقت جدا وأرسلت من يبحث عن سكرتير عام المحافظة وكان اسمه عبد العزيز عيد ويحضره لىّ.. فلما جاء سألته: «هل ركبت الزجاج؟» قال: «لقد رفعنا المقاسات وذهبت لأشترى الزجاج لكنهم أحضرونى من عند البائع» فقلت له: «لا تشترى الزجاج مادام الأمر بهذا الشكل»..

لم يكن هذا من باب العند أو المكابرة لكن الغضب كان على قدر العشم كما يقولون.. فعندما توليت أمر محافظة أسيوط كان هناك دير أقيم على الجبل بالقرب من قرية درنكه وهو دير العذراء يستأجر الإخوة المسيحيون غرفه للخلوة، لم يكن هناك طريق ممهد للدير

فأمرت بتمهيد الطريق إليه ورصفته ولم يكن يصله مياه الشرب ولا الكهرباء فأمرت بتوصيل المياه والكهرباء له.. كذلك لاحظت أن المحليات تتحمل ثمن المياه والكهرباء بالنسبة للمساجد دون الكنائس فأصدرت قرارا أن تُعامل الكنائس معاملة المساجد، ولم أحمل أبداً شعوراً بالعداء أو الكراهية لغير المسلمين بل كنت أزور الكنائس عشية الاحتفالات الدينية المسيحية وأخطب على منابرهم فأتمنى اليوم الذى أرى فيه المسلم والقبطى يصبغون تعاليم دينيهما لاعتقادى أن كل الأديان مهما اختلفت عقائدها فهى تتفق فى القيم فليس هناك دين إلا ويحرم اللصوصية والرشوة والزنا والقتل.... ويحض على التعاليم السامية حتى الأديان الوضعية تفعل ذلك وبالنسبة لى كمسلم أفهم جيدا قول الله تعالى «لا إكراه فى الدين»

الواقعة الثانية فى خلافى مع الإخوة الأقباط حدثت أيضاً فى أسيوط وهى أنه جاءنى مطران أبو تيج وكان رجلا مسنا يبلغ وقتها من العمر أكثر من سبعين عاما، واستقبلته فى مكتبى مرحبا به وسألته عما أستطيع أن أقدمه له فقال إن لديه شكوى فعدت لأساله عن سببها فقال : «عامل خط تنظيم فى شارع عبد المنعم رياض (وهو الشارع الرئيسى بالمدينة ويقع فيه مجلس المدينة والمطرانية) وهذا الخط سوف يدخل فى نطاقه سور المطرانية أى أنه سوف يزيل السور)

وبدأت أناقش المطران وأنا أعرف جغرافية الشارع جيداً فقلت له : إن ما بين مبنى المطرانية والسور حوالى ثلثمائة أو أربعمائة مترا أرض فضاء فإذا أخذنا جزء قليلا منها فى سبيل توسعة الشارع فهى ليست مشكلة ونحن على استعداد لأن نعيد بناء ما سوف نهدمه من السور على نفقة المحافظة.

وزيادة فى ضبط الأمور كنت قد استدعيت ـ فى حضور المطران ـ مدير الشئون القانونية بالمحافظة واستفسرت منه عن تفاصيل الموضوع خاصة وأنه لم يكن قد مر وقت كاف علىَّ كمحافظ حتى أعرف تلك التفاصيل.

وأخبرنى مدير الشئون القانونية أن هناك قرارا جمهوريا قد صدر بنزع الملكية وتوسيع الشارع وأن المشروع قد تم إقراره فى عهد المحافظ الذى سبقنى..

وهنا قلت للمطران إن الأمر ليس بيدى فأنا لا أملك تغيير القرار الجمهورى ولا أحد يملك ذلك إلا صدور قرارا جمهورى آخر ينسخه، وهنا رد على المطران ردا عجيبا إذ قال وكان هذا قبل حرب سنه ١٩٧٣. «على أية حل لما أولادنا يرجعوا من الجبهة يقوا يعرفوا ياخدوا حقوقنا».

ونزل الكلام على رأسى كالصاعقة فأمرت المطران أن يغادر مكتبى ولايدخله بعد ذلك أبدا، وفى اليوم التالى جاءنى أعضاء المجلس المحلى ومنهم كثيرون أفاضل من الأقباط أعتز بصداقتهم مثل المرحوم أمين خلة المحامى ولواء شرطه غبريال وبعد أن جلسوا قالوا إنهم قادمون لتقديم اعتذارهم فيما صدر من المطران الذى وصفوه بأنه رجل مسن لا يكاد يدر ما يقوله فأجبتهم : أنه لم يصدر منهم ما يستوجب الاعتذار لكننى تمسكت بقرارى فى ألا يدخل المطران مكتبى طيلة وجودى محافظاً لأسيوط.

أتكون مثل هذه الوقائع نوعاً من أنواع الفتنة؟! لا أعتقد، هى لا تعدو أن تكون حساسيات فى التعامل نشأت نتيجة تراكمات خاطئة قادر شعبنا المصرى أن يتجاوزها بالحوار المتفتح والقلوب الصافية والعقليات المستنيرة حتى تعود الصفحة بيضاء تناسب دعوة المحبة التى دعاها المسيح، وتعاليم الإخوة والسماحة التى حس عليها الإسلام. ولو فهم كل ذى دين دينه فهماً سليماً صحيحاً ما كان للعداء أو الكراهية أو حتى الحساسية مكان فى الحياة.

٧

« مسئول في منصب تنفيذى .. تجـــربة شـــاقـــة !»

فى أوائل سنة ١٩٧٣ طلبنى الرئيس لمقابلته وذهبت إليه فى القناطر الخيرية، وكالعادة دار الحديث بيننا حول أشياء شتى إلى أن بادرنى بالسؤال عن رأيى فى الدكتور حافظ غانم وأجبته أنه رجل طيب ونظيف، أخبرنى بعدها أنه سوف يعينه أميناً للاتحاد الاشتراكى بدلا من سيد مرعى..

بالطبع لم يكن يطلبنى الرئيس للمقابلة ليخبرنى بذلك فقط ولم يكن هذا الخبر إلا مناورة ذكية منه ليخبرنى بماهو أهم والذى كان قد اتخذ فيه قرارا، ولم يترك لى حرية الرفض .. قال : « ..وأنت سيتم تعيينك محافظا لأسيوط»

ولم تعقد المفاجأة لسانى فسألت الرئيس: «كيف ؟! سيادتك تذكر أنك عرضت علىّ أسيوط عندما كنت محافظا لأسوان ووقتها اعتذرت وشرحت أسباب اعتذارى وأقتنعت سيادتك بها»

فقال : «الأمر الآن مختلف أحنا داخلين حرب قريب، وممدوح (يقصد ممدوح سالم) أكد لى السيطرة على جميع أنحاء الجمهورية ماعدا أسيوط (وكانت معظم التنظيمات المعتادة نقلت لها أنشطتها مثل الشيوعيين وغيرهم) والحل هو أن يتولى محمد عثمان منصب محافظ أسيوط».

..حاولت الاعتذار عن القبول لكن الرئيس قال بنبرة غضب : «بقولك حرب يامحمد.. مفيش نقاش، بعد الحرب أوديك الحته اللى انت عايزها».

واستأذنت فى الانصراف وأنا فى حالة شديدة من الضيق وعندما وصلت منزلى لاحظت زوجتى ذلك فسألتنى عن السبب وأخبرتها عنه وعن عزمى على الاستقالة بل

شرعت بالفعل فى كتابتها ولم أكد أفعل حتى جاءت زوجتى تخبرنى أن الدكتور مصطفى كمال طلبة الذى تربطنى به صداقه وعلاقة أسرية يريد محادثتى تليفونياً.

كانت زوجتى قد أخبرته بالأمر ووصفت له الحالة النفسية السيئة التى كنت عليها فأستأذن الرجل فى زيارتنا وعندما جاء وبعد قليل من الوقت شرع د. مصطفى فى تهدئتى لأنه كان يعلم بأمر محاولات ممدوح سالم المتكررة للإيقاع بينى وبين الرئيس السادات فقد أوضح لى أن الاستقالة ستحقق غرضه هذه المرة وطلب منى أن أقبل القرار الذى اتخذه الرئيس السادات وبعد ذلك يكون مايكون.. ولأننى أثق فى طريقة تفكير د. مصطفى كمال طلبة فقد أقتنعت بمنطقه وصدر القرار بالفعل وتم تعينى محافظا لأسيوط.

لم تكن تلك هى المؤامرة الأولى لإبعادى عن الرئيس السادات ولم تكن الأخيرة فى الكيد لشخصى، فيبدو أن من يرتضى العمل السياسى كمن يضع رأسه فى عش الدبابير ويكون لزاما عليه أن يتحمل آلام اللسعات التى تأتيه من اتجاهات مختلفة.

كنت صادقا مع الرئيس السادات لم أجمّل أو أغلف الحقائق بغلاف الزيف ولم أجامل وبذلك صرت هدفا لهؤلاء الذين يريدون إبعادى لأننى مزعج لهم، وكان عليهم أن يدبروا المكيدة ويلبسوها رداء المصلحة العامة وتكون مبرراتهم فى ذلك قوية، وهذا ما حدث بالفعل وجعل الرئيس السادات يتخذ قرارا بنقلى محافظاً لأسيوط وهو الذى عرض علىّ هذا المنصب فى أعقاب ١٥ مايو سنه ١٩٧١ بدلاً من كمال حميدة الذى كان يعتبره من أذناب مراكز القوى ووقتها اعتذرت للرئيس وشرحت له أن أسيوط محافظتى وأستطيع أن أحركها كلها وأحشدها فى الوقت الذى يتطلب منا ذلك أما أن أملك فيها قرارا تنفيذيا فهذا ماسيخلق الحساسيات بينى وبين أهلها الذين هم فى نفس الوقت أهلى وأى قرار سوف أتخذه ويستفيد منه البعض سيتضررمنه آخرون والمتضرر لن يرى إلا الضرر الذى وقع عليه بغض النظر عن الحق والباطل أو المصلحة العامة وهو ما حدث

بالفعل.. أما مااقتنع به الرئيس فى ذلك الوقت وجعله يغير وجهة نظره فى تعيينى محافظا لأسيوط فهو وجود عمر عبد الآخر سكرتيرا عاما للمحافظة وقد أخبرت الرئيس أنه يستطيع أن يطمئن له تماماً ويثق فيه على مسئوليتى..

وحديث المكيدة طويل ووقائعه المؤلمة كثيرة ففى أحد الأيام اتصل بى تليفونيا النائب العام الأستاذ ماهر حسن وطلب مقابلتى، لم أكن أعرفه ولم ألتق به إلا هذه المرة ولا أعلم الآن إن كان حيا أو ميتا، وجاءنى وكان ذلك عقب حادث محاولة اقتحام الكلية الفنية العسكرية الذى قام به بعض المتطرفون بزعامة صالح سرية ومعلوماتى عن هذا الحادث لم تزد عن الأخبار التى تنشرها الصحف فى ذلك الوقت.

وفى لقائى به سألنى النائب العام: «بصراحة كده أنت فيه حاجة بينك وبين وزارة الداخلية؟!»

قلت له : «ليس هناك إلا كل خير.. لماذا السؤال؟!»

قال : «غريبة !! فى قضية صالح سرية بيحاولوا يجيبوا رجلك!»

فقلت للرجل : «أنا لا أعرف هذا الشخص المسمى بصالح سرية ولا شكله إلا من الجرائد.. عموما كتر خيرك».

ماالذى دفع بالنائب العام أن يفعل ذلك؟! من الذى دافع عن شخصى عنده وبصّره بالمؤامرة غير الله سبحانه الذى يدافع عن الذين آمنوا، وهاكم واقعة آخرى مشابهة؟! أحكيها لكم :

بعد أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ وأنا محافظ لأسوان جاءنى مفتش المباحث العامة يزورنى فى مكتبى ليلا، ولما جلس قبالتى لاحظت توتره، ولما سألته عن سبب زيارته أخرج ورقة تليغراف وضعها أمامى على المكتب.

كان التلغراف من أسيوط أرسله شخصان للرئيس السادات يقولان فيه : «قضيت على مراكز القوى فاتبع أذنابهم.. محمد عثمان إسماعيل ذنب من أذناب مراكز القوى» وبعد

أن قرأت التلغراف أشرت عليه بقلمى «يُسأل فى ذلك الرئيس السادات» وعلى الرغم من أن الرئيس لم يره، وحوله أشرف مروان المسئول بالرئاسة إلى الداخلية التى حولته بدورها إلى المباحث العامة بأسوان وفيما بعد رويت قصة التلغراف على الرئيس السادات فانفجر ضاحكاً وهو يقول : «الظاهر ده الحقيقة ولازم نطهرك»

هل أزيدكم واقعة أخرى من تلك العينة ؟! ليكن.

وأنا أشغل منصب محافظ أسيوط قُبض على شخص يعمل فى جامعتها معيدا، قيل إنه منضم لحزب التحرير الإسلامى الذى تشكل فى الأساس بالأردن، واسم هذا المعيد لا يبرح ذاكرتى بسبب غرابته وهو «فرّيدهْ»، ومن أسيوط نقلوا المتهم للتحقيق معه فى مقر المباحث العامة بالقاهرة وبعد احتجازه عدة أيام أفرج عنه وعاد إلى أسيوط والتقى بالدكتور خالد عودة الذى يعمل بكلية العلوم فى نفس الجامعة وأخبره بتفاصيل التحقيقات التى أجريت معه فى مقر المباحث العامة وجاء الدكتور خالد إلىّ يقول : «أريد أن أخبرك بشئ غريب» قلت له «ماذا ؟!» قال : «أثناء التحقيق مع فَريّدهْ هذا أخذوا يسألونه فى المباحث : هل تعرف محمد عثمان إسماعيل، فقال أعرف اسمه لأنه محافظ أسيوط فعادوا يسألونه : وماهى علاقتك به فأكد لهم أنه لاعلاقه لكن مجرد معرفة الاسم عن طريق السماع!!» وهكذا..

هذه الوقائع التى لم أكن أعرف مصدرها كنت أحسب أن حسن النية هو الذى يحركها، لكنها أيضاً تنقلنا إلى مسألة غاية فى الخطورة وهى وجود مصادر للمعلومات تكون مضللة أحياناً، توحى أو تعطى معلومة خطأ وتلك المعلومة قد تتسبب فى وقوع الضرر بالبعض أو اتهام أبرياء ويرتبط حدوثها فى الغالب بعمل وزارة الداخلية أونظام العمل كما يسمونه وفى هذا الصدد هناك واقعتان سوف أحكيهما للتدليل على ذلك :

الأولى : أننى كُلفت من قبل الرئيس السادات بمراجعة أشخاص القيادات العليا بالاتحاد الاشتراكى المتمثلين فى أمناء المحافظات وفى هذا لجأت لمصدر المعلومات الرسمى المتمثل فى

وزارة الداخلية ولم أكتف بذلك بل اعتمدت أيضاً على استكمال المعلومات عن طريق المترددين علىَّ بحكم موقعى الوظيفى فى أمانة التنظيم.

وجاءتنى من وزارة الداخلية معلومة تتعلق بأمين محافظة الشرقية المرحوم شكرى أيوب (نقيب الزراعيين فيما بعد) تقول المعلومة إن هذا الشخص شقيق على أيوب والأخير كان وزيرا فى حكومة السعديين فى فترة ماقبل الثورة ولو صح الأمر وثبتت صلة القرابة لاعتبر الرجل من ضمن من مارسوا العمل السياسى قبل الثورة وبالتالى لابد من حرمانه من معاودة ذلك النشاط!!

ولكننى لم أكتف بمعلومة وزارة الداخلية ومن خلال اتصالاتى الشخصية تأكدت أن الأمر لايعدو إلا أن يكون مجرد تشابه اسماء فراجعت الوزارة فى معلوماتها أخبرها بماعندى فجاءنى رد المسئولين : «نأسف للخطأ».

والثانية : تتعلق باختيار وكيلى مجلس الشعب، وهناك تقليد مازال معمولا به حتى الآن وهو اختيار أحد الوكيلين من الفئات على أن يكون الآخر من العمال أو الفلاحين إعمالا لنصوص الدستور..

وكان الرئيس السادات قد طلب منى أن أرشح له شخصا من أعضاء المجلس يصلح أن يكون وكيلا عن العمال، وفى كشف الأعضاء المنتخبين وجدت من هو حاصل على الدكتوراه فى القانون اسمه السيد على السيد ورأيت أنه أصلح من يوكل عن العمال وبدأت استكمل المعلومات عنه وفى هذا أيضاً لجأت لوزارة الداخلية بشكل أساسى، وإذا بتقرير وزارة الداخلية يصف من اخترته وأخبرت الرئيس عنه وعن مؤهلاته التى رشحته للمنصب بأنه ذنب من أذناب مراكز القوى.. وأحسست أننى تسرعت فى الاختيار فعدت لأتصل بالرئيس وأعتذر له موضحاً أن تقرير وزارة الداخلية لم يكن قد وصلنى وبالطبع أمر الرئيس (بناء على معلومة وزارة الداخلية) بالبحث عن بديل..

وبمحض الصدفة جاءنى من يزورنى وهو المرحوم عبد اللطيف بلطية وزيرالعمل

الأسبق وهو أكثر من يعرف قيادات العمال وعلى صلة مباشرة بهم، وسألته أن يشاركنى اختيار من يمثل العمال وكيلا لمجلس الشعب، وإذ به يرشح السيد على بل يمدحه ويزكيه، فرويت له ماحدث وماكان من أمر معلومة وزارة الداخلية التى أفسدت كل شئ لكن الرجل اكتشف سريعا الخطأ وبدأ يشرح لى أنه قد التبس على المسئولين بوزارة الداخلية فاعتبروا اسم الرجل الأول لقبا للتضخيم وخلطوا بينه وبين على السيد وزير العمل فى فترة ماقبل ١٥ مايو ١٩٧١.

واقتنعت بكلام عبد اللطيف بلطية لكنى لم أتصرف على أساسه وعدت لأتصل بالوزير ممدوح سالم أخبره بماقاله عبد اللطيف بلطية وأستوضحه الأمر فوجدته يقول لىّ:

«الدكتور على السيد أعرفه شخصاً فهو بلدياتى من الأسكندرية وهو رجل كويس جداً»

فسألته عن السبب فى المعلومة الخطأ التى وردت إلىّ من عند مرءوسيه فقال معتذراً:

«معلش ربما ضغط الشغل هو الذى تسبب فى المعلومة الخطأ هذه»

إن تلك الخبرة فى التعامل مع وزارة الداخلية كمصدر للمعلومات أوضحت لىَّ أن مصدر المعلومة قد يتدرج هابطاً ليصبح المخبر هو مصدرها الأساسى والمخبر بدوره يكون قد حصل عليها من شخص ما قابله بالمصادفة، وباب المصادفة هذا قد يوقع فى طريق هذا المخبر شخص كاره أو محب وفى الحالتين لن تصل المعلومة إلى المخبر سليمة لكنها سوف تلون بشعور الذى قالها فى الأساس إما ذماً وإما مدحاً وفى الحالة الأولى قد يُظلم الشخص أما فى الحالة الثانية فقد يتم تضليل جهات التحرى! ولذلك وأنا مستشار الرئيس لشئون مجلس الشعب كنت أبحث عن مصدر وثيق للمعلومات يساعدنى فى إنشاء ملف لكل نائب نستطيع على أساسه أن نقيمه التقييم الصحيح بناء على المعلومات الواردة فيه لذلك فكرت فى الاستعانه بالرقابة الإدارية، واتصلت بالفعل بمسئول فى الرقابة أطلب منه بتكليف رسمى جمع معلومات عن أعضاء مجلسى الشعب والاتحاد الاشتراكى ثم بعد ذلك أمناء الاتحاد بالمراكز وهكذا فسألنى: «ماهى المدة التى ستمنحنا إياها لجمع تلك

المعلومات ؟» قلت له : «أقرب مدة ممكنة» ، فقال«لن نستطيع أن نوافيك بمعلومات عن أكثر من مائتى شخص فى السنة» فقلت له «كيف ؟! بهذه الطريقه نحن نحتاج إلى سنين عديدة لاستكمال معلوماتنا عن الأشخاص الذين نريد جمع المعلومات عنهم»

فبدأ يشرح لى طريقة جمعهم للمعلومات وكيف أن عضو الرقابة يتحرى بنفسه عن الشخص المراد التحرى عنه وإذا اكتشف مايدينه فإنه يذهب إليه ويناقشه فى ذلك التوضيح . .

ووجدت أن هذا هو الأسلوب الأمثل لمعرفة الحقيقة ولذلك وحتى الآن فأنا أثق فيما يصدر عن الرقابة الإدارية من معلومات أو أخبار» .

لقد آمنت دوما أن إتقان العمل فرض وليس نافلة ، وعبادة تقرب إلى الله تعالى ، عبادة قوامها الصدق والإتقان وإخلاص النية لله سبحانه ، فإذا مأمتلك صاحب هذا العمل أو المسئول عنه ناصيتى القرار والتنفيذ فإن عظم المسئولية يزداد مخافة الظلم أو الجوْر ، وهذا ليس معناه أن يركن الموظف العام للكسل ، لكن عليه أن يعمل بكل مأوتى من طاقة وعينه دائماً على خدمة الناس الذين أوكله الله بخدمتهم . . هى فى كل الأحوال تجربة صعبة إن لم تكن شاقة أن يصدر لك قرار فتجد نفسك مسئولاً عن مصالح وأرزاق وكيانات بل وأرواح بينما مغريات الانحراف تحيط بك من كل جانب يهيؤها لك شياطين الإنس والجن وما أكثرهم هذه الأيام .

ولقد خضت هذه التجربة وعانيت منها نفسياً وبدنياً ومادياً ، وما اكتملت أركان التجربة إلا فى المدة التى قضيتها محافظاً لأسيوط والتى امتدت لقرابة العشر سنوات حيث أتاح لى طول الوقت نسبياً أن أخطط وأنفذ بعضا من أحلامى ـ وليس كلها ـ لمحافظتى وعاصمة الصعيد أسيوط .

كنت ألاحظ أن أسيوط لم يلحقها تغيير يذكر على مدى سنوات طويلة ولم تستفد من الحكم المحلى الذى أومن أنه لاتجنى أيه محافظة ثمرة التقدم إلاعن طريقه حيث مازالت

للمركزيات اليد الطولى بينما تدور الإدارات المحلية فى فلك هذه المركزيات وتربط قرارها بها.

ومن شروط صلاح الحكم المحلى حسن اختيار المحافظين وأول الشروط التى يجب أن تتوافر في شخص المحافظ : الخلق القويم الذى دستوره شرع الله يعرفه صحيح المعرفة ويطبقه، تلك المعرفة وذلك التطبيق اللذان يكسبانه الثقة فى نفسه والقدرة والإقدام على اتخاذ القرار فإذا أضيف إلى تلك الصفات الشخصية الخلاقة بمعنى ألايحصر المحافظ نفسه فى الإمكانات الفقيرة التى تجود بها المحليات ولجأ لابتكار حلول ذاتية فقد اكتملت له عناصر النجاح.. مع ملاحظة أن اللجوء لاستخدام الحلول الذاتيه لابد أن تسبقه أرضية من ثقة وحب المواطنين للتعاون مع المحافظ أو المسئول عن رغبة حقيقية وليس عن خشية أو رهبة.

بمجرد توليتى المسئولية فى محافظة أسيوط بدأت فى حصر المشاكل التى يعانى منها أبناء المحافظة وبعد مناقشات طويلة مع الخبراء والمسئولين بدأت أضع تصورا للحلول فى أطر برامج تنفيذية وجدول زمنى..

وعلى سبيل المثال لاحظت أرتفاع نسبة العاملين فى الوحدات الخدمية مثل المدارس والوحدات الصحية بريف المحافظة واتضح لى أن السبب فى ذلك هو عدم وجود مواصلات منتظمة تربط بين قرى ومراكز المحافظة، وكيف تنتظم المواصلات وأكثر الطرق ترابية وغير ممهدة؟! كان الموظف الذى يقيم فى المركز لكى يصل إلى عمله لابد أن يستأجر تاكسيا ودوام هذا الأمر لايبقى للموظف من مرتبه شىء ويكاد يضيع كله على المواصلات.

وبدراسة الحلول وجدنا أن الحل الأمثل لهذه المشكلة هوأن يواكب إنشاء أية وحدة خدمية متمثلة فى مساكن للعاملين فيها.. فتحتوى الوحدة الصحية على أماكن لإعاشة الأطباء والمرضين ويلاصق المصنع مساكن للعمال والمهندسين والإداريين وفى هذا انتظام

للعمل وارتقاء به على الفور واكتفينا مرحلياً بوضع خطه خمسية لرصف جميع طرق المحافظة ورتبنا مواعيد التنفيذ بحيث تكون الأولوية حسب الكثافة المرورية على الطريق ذلك لنبعد عن المجاملات والضغوط، وأعلنت عن هذا البرنامج فعرف أهالى كل منطقة الموعد المحدد للبدء فى رصف طريقهم وموعد الانتهاء منه.

كانت الميزانية المتوافرة للمحافظة لاتكفى لرصف طريق واحد ! وكان لابد من البحث عن تمويل ذاتى فاقترحت على المواطنين أن يتبرع كل صاحب سيارة بمبلغ عشرة جنيهات وكل صاحب أطيان بمبلغ جنية واحد عن كل فدان يملكه وتودع التبرعات فى حساب جارى بأحد البنوك تحت مسمى صندوق رصف الطرق يضاف إليه مايرد من المركزيات لهذا الغرض أيضاً. كان بنك الائتمان الزراعى يقوم بالتحصيل من أصحاب الأراضى وتتولى إدارة المرور التحصيل من أصحاب السيارات.

انتهيت من التنفيذ فى المواعيد التى وضعناها فى الخطة بعدها أصبحت محافظة أسيوط هى المحافظة الوحيدة بجمهورية مصر العربية التى ليس بها طريق ترابى، ولما كانت طرق المواصلات هى الشرايين التى تخلق الحياة فقد ربطت بين القرى والمدن وجرت عليها سيارات الأجرة بانتظام ليلاً ونهارا فساعدت على انتظام العاملين فى الذهاب إلى أعمالهم حتى ولوبعدت عن محلات سكنهم بأميال كثيرة واستكملنا ذلك بإنشاء الطريق الدائرى حول المحافظة

الآن فى تاريخ تدوين هذا الكلام نهاية عام ١٩٩٦ مازلنا نسمع عن قرارات تصدر عن مجلس الوزراء يوصى فيها بإنارة القرى والتوابع، ولقد تركت العمل التنفيذى قبل هذا التاريخ بما يقرب من أربعة عشر عاماً أى سنة ١٩٨٢ وقبل هذا التاريخ الذى تركت فيه العمل بمايقرب من خمس سنوات لم يكن هناك تجمع سكنى بمحافظة أسيوط لم تصله الكهرباء سواء أكان عزبة صغيرة أوقرية.

أما بالنسبة للمشروعات السكنية فقد أنشأنا أحياء كاملة مثل حى السادات وحى نزلة

عبد الله وحى مساكن بنك الإسكان وحى السجن، ومساكن المبرة ومساكن الأوقاف.

وفى أحد الأيام جاءتنى -فى مبنى المحافظة- سيدة فقيرة وقدمت لى الشكر على الشقة التى حصلت عليها من أحد مشروعات إسكان المحافظة.. لكنها أردفت تشكو من عظم المبلغ الذى تسدد على أقساط يبلغ القسط منها ستة عشر جنيها شهريا ..وقالت : «من أين آتى بهذا المبلغ وأنا بائعة فجل».

كانت المرأة صادقة فى شكواها التى أرقتنى ليلة كاملة أستعيد فيها نبرات صوتها وأفكر فى حالها وحال أمثالها وأسأل نفسى ياترى فى رقبة من تتعلق مسئولية هؤلاء؟

ولم يطلع علىّ الصباح حتى كنت قد وجدت حلا وعزمت على الشروع فى تنفيذه : وبمعاونة مستشاريى اخترت قطعة أرض خارج مدينة أسيوط بجوار المجزر الآلى كنا قد أنشأناه حديثاً وقررنا إنشاء حى سكنى كامل على هذ الأرض أطلقنا عليه اسم حى التكافل وأمرت بفتح حساب جارى فى أحد البنوك تحت هذا المسمى وبقى أن نبحث عن تمويل ذاتى لهذا المشروع ورأيت أنه لزاما على القادر أن يساعد المحتاج بمبادرة شخصية أو نتدخل نحن لنأخذ من هذا القادر حق المحتاج فى الحياة وأعتقد أن هذا هو معنى التكافل الاجتماعى، وبعد تفكير وجدت أن من يستطيع أن يتملك شقة فى المساكن الفاخرة التى أنشأتها المحافظة يستطيع أيضاً أن يدفع مبلغ ألف جنيه فوق ثمن الشقة على سبيل التبرع لإنشاء مسكن التكافل للفقير أو المعدم ومن يستطيع أن يمتلك محلاً تجارياً يستطيع أيضاً أن يتبرع بمبلغ خمسة آلاف جنيه أيضاً لنفس الغرض السابق.

كانت خطتى أن تؤجر مساكن التكافل هذه لمن يستحقونها ـ بالفعل ـ لقاء جنيه واحد شهرياً، وبدأنا التنفيذ فكلفت شركة «المقاولون العرب» بدراسة إقامة هذا الحى بأقل التكاليف الممكنة حتى يتسنى لنا إقامة المشروع، ونفذت الشركة مشكورة الدراسة التى طلبتها منها لكن الزمن لم يمهلنى رؤية الحلم قائم على أرض الحقيقة وجاء بعدى من المحافظين من ألغى المشروع وضم التبرعات التى جُمعت له إلى صندوق الخدمة بالمحافظة

ليصرف منها على إعلانات الصحف التى ترصد زياراته وتحركاته ويشترى بها المشاعر الزائفة والشهرة الكاذبة عند الناس ! والمدهش حقا أن هذا المحافظ الذى ألغى مثل تلك المشروعات ـ وبعضها كان قد دخل حيز التنفيذ ـ قام بإعادة افتتاح مشروعات كانت قائمة بالفعل وسبق افتتاحها من سنوات مضت، وكل مافعله أن أمر باقتلاع اللوحات الرخامية التى سُجل عليها تاريخ وصاحب المشروع الحقيقى ليستبدله ببيانات كاذبة تحمل اسمه (هل تلك هى العادة الفرعونية التى ورثناها عن الأجداد؟!) والحديث الشريف يقول : «إذا لم تستح فاصنع ماشئت» ينطبق بالتأكيد على صاحبنا هذا فلم يكد يمر على تعيينه ثلاثة أشهر محافظاً لأسيوط حتى قام بدعوة مسئولين من العاصمة لافتتاح مشروعاته التى أنجزها فى المحافظة فى تلك المدة وكأنه جاء ومعه عصا سحرية يغير بها وجه الحياه بلمسة واحدة !!.

أقمنا فى أسيوط كلية البنات الإسلامية، وشرعنا فى إقامة الجامعة الأزهرية التى تضم سبع عشرة كلية افتتحت فى مرحلتها الأولى خمس كليات وكان ذلك فى السنة التالية لتركى العمل فى المحافظة وللأسف الشديد لم يُكلف أحد من المسئولين نفسه عناء تلبية دعوتى لحضور افتتاح المشروع الذى عانيت وتحملت فى سبيل إنجازة كثيرا من المشقة.

أنشأنا العديد من المعاهد الأزهرية فى القرى لتكون روافد تدعم الجامعة الأزهرية، كانت المحافظة تساهم بنصف التكاليف ويتولى الأهالى مع النصف الآخرولايفوتنى هنا أن أتوجه بالشكر للأخ عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء آنذاك وكذلك العارف بالله المرحوم الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الجامع الأزهر فقد وقف ولىّ الله هذا بجانبى يدعمنى مادياً ومعنوياً ما استطاع لنشر ذلك النوع من التعليم الذى يخدم أبناء الطبقة الدنيا والمتوسطة، وكان استمرارهم فى التعليم يتوقف عند المرحلة الثانوية الأزهرية حيث لايستطيعون مواصلة المشوار فى جامعة الأزهر بالقاهرة لعظم تكاليف المعيشة بالنسبة لأولياء أمورهم، ولذلك كان القرار بإنشاء الجامعة الأزهرية والشروع فى تنفيذها رغم

الصعوبات العديدة التى حالت دون ذلك.

كان يحدونى الأمل أن أعيد تخطيط المحافظة معماريا وعلى سبيل المثال فقد كان مبنى مديرية الأمن يتكون من دور واحد انتهى عمرة الافتراضى وأصبح آيلا للسقوط مع أنه يقع على النيل مباشرة فى أجمل بقعة وهذا ماجعلنى أفكر فى نقل أعمال مديرية الأمن من هذا المبنى إلى مبنى المحافظة على أن تنقل المحافظة إلى مبنى جديد كان يعد لها : واستغلال مساحه مبنى مديرية الأمن التى تبلغ حوالى الفدانين فى بناء مساكن للمواطنين.

وافتتح مبنى المحافظة الجديد -بالفعل- بعد خروجى من الخدمة أيضاً لكن فشل التخطيط كله بعد أن منحوامبنى المحافظة القديم للمجلس المحلى وأمانة الحزب الوطنى! على الرغم من وجود مقر آخر للحزب بالمحافظة!

أيضاً من ضمن ماخططنا له لكن لم يمهلنا الوقت لتنفيذه مشروع يربط مراكز شرق النيل بمدينة أسيوط، وكان ذلك يتم عن طريق قناطر أسيوط وهذه القناطر كانت قد إنُشئت قديما ويبلغ عرضها حوالى الأمتار الستة وهو ما يقرب من عرض الشارع الضيق أو الحارة، ومع زيادة تعداد السكان فقد ضاق هذا الشريان ولم يعد يكفى للقيام بهذه المهمة ففكرت فى إنشاء كوبرى قبلى القناطر أمام مديرية الأمن الحالية يكون مدخله أمام بلدة اسمها الواسطى على جسر الواسطى مركز الفتح حالياً، والحمد لله هذا المشروع ينفذ الآن وفى سبيله للاكتمال.

كان من ضمن أمنياتى أيضاً أن أعيد بناء حى اسمه الولودية وهو فى وضعه الحالى يكاد يكون قرية قديمة فى مبانيه رغم أنه يقع فى أحسن موقع بالمدينة وهو المثلث الواقع بين النيل والترعة الإبراهيمية، لكن عملية الهدم كان لابد أن يواكبها توفير مساكن بديلة لمن سوف تهدم مساكنهم، وبالفعل اتفقت مع بنك الإسكان أن يتولى إنشاء بعض من تلك المساكن البديلة ولما كان المشروع يحتاج إلى سنوات طويلة لإنجازه لم يسعفنى الوقت لذلك.

ذكرت فى البداية المرونة والاعتماد على الحلول الذاتية، تلك الحلول التى لاتعنى فقط جمع التبرعات لكنهاتشمل استخدام كافة الإمكانات والمعطيات التى توفرها الظروف والبيئة وإعادة توفيقها وتبديلها وصولا لمصلحة أكبر، وعلى سبيل المثال فقد وجدت أثناء خدمتى أن مدرسة الصنائع الوحيدة بالمحافظة قد وصلت مبانيها إلى حالة مزرية وضاقت على طلابها وهى تتكون من طابقين لايقبلان التعلية وأيضاً التوسعة الأفقية غير ممكنة.

فكرنا فى إنشاء مدرسة بديلة لكن وزير التعليم آنذاك د. مصطفى كمال حلمى اعتذر بعدم توافر ميزانية لذلك!

عدت لأفكر بشكل آخر: إن المدرسة تقع فى وسط المدينة وقريبة لمحطة السكة الحديد على مساحة فدانين فلماذا لانهدم مبنى المدرسة ونبيع أرضها فضاء ونستفيد من العائد فى بناء مدرسة جديدة على أرض أوسع وبإمكانات تفيد العملية التعليمية على أن يكون ذلك على أرض أرخص نسبياً من أرض المدرسة الأولى.. وبدأنا التنفيذ فعرضنا أرض المدرسة للبيع بعد هدم المبنى عن طريق المزايدة وحصلنا على سعر يعتبر فى ذلك الوقت عاليا وهو مائة وعشرين جنيها للمتر، وطورنا نظام التعليم فيها ليتحول إلى نظام الخمس سنوات، وألزمت مشترى أرض المدرسة القديمة وهى شركة الشرق للتأمين ببناء ثلاثة أبراج سكنية وتم تنفيذ هذا الشرط التعاقدى وأنا مازالت محافظاً لأسيوط.

وفى شارع من أهم شوارع قلب المدينة فى أسيوط وهو شارع الخزان كان يوجد جراج لشركة أتوبيس الوجه القبلى، هذا الجراج يسبب اختناقاً وازدحاماً للمرور ويشوه وجه البيئة بمخلفات السيارات من شحوم وزيوت وخلافه، اتصلت برئيس مجلس إدارة الشركة صاحبة الجراج وطلبت منه نقل الجراج إلى مكان آخر خارج المدينة، ودخلنا فى مفاوضات وأخذ ورد بعد مدة زمنية وافق بعدها رئيس مجلس الإدارة على اتفاق حصل بمقتضاه للشركة على عشرة أفدنه خارج المدينة فى منطقة منقباد بديلا عن الأفدنة الثلاثة التى تركها لنقوم ببنائها عمارات سكنيه للأفراد.

هكذا كنت أفكر وهكذا كنت أتخذ قراراتي بعيدا عن انتظار ماتجود به ميزانيات العاصمة التى لاتسمن ولاتغن من جوع، ولولا تلك المرونة ما أُنجز نصف بل ربع ماتم إنجازه من مشاريع، فهل سلمنا من الحاقدين؟! وهل خلا زمن منهم؟!

فى مشروع مدرسة الصنائع ظهر هؤلاء الذين يدعمهم بعض المسئولين فى العاصمة يُدبجون الشكاوى التى بجيدونها فيتهموننى بهدم المدرسة وشراء أرضها باسم أولادى ! وإيمانا بقول الله تعالى : «إن الله يدافع عن الذين آمنوا» فقد عرضنا أرض المدرسة فى مزايدة رست على من قدم أكبر سعر وكانت شركة قطاع عام كما ذكرت، وقد ألزمتها أيضاً ببناء مشروع يعود بالنفع على الناس .. وفى المشروع الثانى أتهمونى أيضاً (شكاويهم دائماً جاهزة) باستخلاص أرض شركة أتوبيس الوجه القبلى لأولادى ! مع أن الأرض ظلت أرض فضاء ملك للمحافظة بعد أن خرجت من الخدمة إلى أن باعتها المحافظة أخيراً لشركة من شركات بنوك التنمية بسعر المتر ألف وسبعمائة جنيه.

ولأننى رجل أعرف حقوق الله ولا أتعداها فقد أغضب هذا اثنين من (نواب الشعب) تعارضت مصالحهما مع دستورى فى التعامل، وكان لابد أن نتصادم فى الطريق التى يريدونها عوجا، ولم تقتصر شكايتهما على موضوعات أرض مدرسة الصنائع أو أرض شركة أتوبيس الوجه القبلى لكن اتهمونى أيضاً بأننى اشتريت فرع شركة إدفينا للأغذية المحفوظة لأولادى أيضاً !!

ولما بدأنا فى إنشاء جامعة أسيوط الأزهرية أشاعوا أن المرحوم الملك فيصل دفع لى ثلاثمائة مليون دولار أخذتها لنفسى وترددت الإشاعة هنا فى مصر ووصلت إلى المخابرات ومجلس الوزراء ووزير الحكم المحلى وسعوا إلى الصحافة وراهنوا على من لهم خصومة عقائدية معى «ففبرك» جورنال الأهالى موضوعاً ضدى يقول فيه: إن محمد عثمان إسماعيل يزرع المخدرات فى أسيوط وأخوه أنشأ سجنا يحبس فيه الناس !! وبعد نشر تلك المهاترات جاءنى الأستاذ سيد المحمود المحامى يستأذننى فى رفع دعوى على الجريدة

والمسئولين عنها وحُركت الدعوى بالفعل وحصل فيها الأستاذ سيد المحمود على حكم بحبس المحرر كاتب الموضوع سته أشهر وغرامة مالية قيمتها خمسمائة جنيه على كل من خالد محيى الدين وحسين عبد الرازق، وقبل نظر الاستئناف الذى تقدم به المدعى عليهم كنت أسير فى الشارع ورأيت من يتقدم نحوى ويسألنى :أنت فلان ؟! قلت له : نعم فقدم لى نفسه على أنه المحرر الذى نشر الموضوع الصحفى فى جريدة الأهالى بدأ بعدها يقدم اعتذاره ويصور نفسه على أنه وقع ضحية لعضوى مجلس الشعب اللذين ذهبا إليه فى الجريدة يشتكيان، فسألته : وهل من عمل الصحافة أن تقابل أى شخص وتأخذ كلامه على أنه حقائق مسلم بها دون التحقيق منها، فعاد يطلب تسويه الأمر فأتنازل عن القضية مقابل أن يقدموا لى أعتذارا منشورا فى الجريدة فرفضت وأنهيت المحادثة بأن قلت له : «أنا يهمنى جداً أن أحبسكم».

فى الاستئناف عدل الحكم فألغى الحبس واستبدل بغرامات مالية.

ويبدو أن خصمى اللدودين قد أرسلا بعضا من شكاياتهم المسمومة للمرحوم الأستاذ جلال الحمامصى وهو رجل أحترم قلمه كثيرا ولم يغير من احترامى لذلك القلم أنه خُدع فيما وصل إليه ونشره فى عموده بجريدة الأخبار على طريقة جاءنى من يقول كذا وكذا..

كنت لا أقيم للمسأله وزنا وأعتبرها من قبيل الكلام الفارغ إلى أن زارنى فى مكتبى بالمحافظة وكيل المباحث العامة بأسيوط وكان رجلا طيبا جاء وجلس ثم انصرف دون أن يزيد كلامه على عبارات المجاملة وتكررت الزيارة فى اليوم التالى ففهمت أن عنده مايريد أن يقوله ويمنعه خجله لذلك سألته مباشرة : «هل تريد شيئاً ياأخ عبد السلام، أوهل من خدمة أقدمها لك ؟»فطلب منى أن يزورنى فى الاستراحة وفى هذه الزيارة تكلم فأخبرنى أنه جاءه خطاب من المباحث العامة بالقاهرة يكلفونه فيه ببحث شكاوى النائبين التى تتعلق

بإشاعات التربح السابق ذكرها، وأضاف وكيل المباحث أنه رد على الخطاب بما يفيد أن إدارة المباحث بأسيوط سبق لهاأن بحثت هذه الشكاوى أكثر من مرة وثبت كيديتها وكذبها وأنه أورد أيضاً أرقام وتواريخ هذه الردود والمكاتبات الرسمية ففوجىء بأن مدير المباحث العامة بالقاهرة يتصل به تليفونياً ويأمره بلهجة غاضبة أن يعيد البحث مرة أخرى!!

وكان ردى على ما حاكاه وكيل المباحث: «ياأخ عبد السلام لماذا تقول لى هذا الكلام، نفذ ما أمرك به رؤساؤك وليس لدى ما أقوله لك غير هذا» وبعد انصراف الضابط فكرت بالأمر فلولم يكن ضابطاً أميناً كان من الممكن أن يدبج أى كلام يرضى به رؤسائه فيصور الأمر على غير حقيقته، فلماذا أذن السكوت وإلى متى أضع أصبعى تحت ضرس أحد يقضمه متى يشاء؟!

فى اليوم التالى سافرت إلى القاهرة وأنا أحمل استقالتى مكتوبة فى جيبى واتجهت إلى مقابلة رئيس الوزراء الأخ عبد العزيز حجازى فأخرجت له الاستقالة المسببة التى شرحت فيها الملابسات التى دفعتنى لذلك فذكرت أمر الشكاوى الكيدية والاتصال بالصحافة للتشهير بشخصى والإساءة إلى آخره، وطلبت إما التحقيق فى الأمر كله بمعرفه جهة قضائية أو قبول الاستقالة.

كان رد الدكتور عبد العزيز حجازى بعد أن اطّلع على موضوع الاستقالة هو أن تلك الشكاوى تم فحصها أكثر من مرة وثبت كيديتها وكذبها وطلب منىّ أن أهمل الأمر ولا ألقى له بالا، لكنى تمسكت بموقفى وهنا رفع د.عبد العزيز حجازى سماعة التليفون وطلب من د.يحيى الجمل وزير شئون مجلس الوزراء ملفى، وبعد قليل جاء الرجل بنفسه وهو يحمل الملف فتناوله منه د.عبد العزيز حجازى وقدمه لىّ طالباً منى أن أفحصه بنفسى.

في الملف وجدت صورا من الشكاوى وتقارير تفيد أنه تم بحثها وتبين من البحث أنها أكاذيب ملفقة وإشادة بشخصي وأمانتي ونزاهتي إلى آخره، وبعد أن انتهيت سألني رئيس الوزارء : هل استرحت ؟!

قلت له : «لا لم أسترح ولابد من تحويل الأمر للنائب العام ليتم التحقيق فيه» فعاد الرجل يحاول أن يثنيني عن عزمي وهو لا يعرف ما أفكر فيه، ولما يأس في محاولاته قال : «أذهب للرئيس واطلب منه ذلك بنفسك» فرددت عليه : «لن أفعل ذلك وأنا ممتنع عن الذهاب إلى المحافظة وموجود في بيتي إلى أن تحيلوا الموضوع للنائب العام وأذا أردت أن تخبر الرئيس فلتقل له».

بعد مرور يومين على تلك المحادثة اتصل بي د.عبد العزيز حجازي في منزلي وأخبرني أنه عرض الأمر على الرئيس السادات وكان جوابه : «طالما هو يريد ذلك فليحول الأمر للنائب العام» وتم ذلك.

وللأسف الشديد وجدت في مجلة روزاليوسف في عدد تال على تقديم طلبي التحقيق بمعرفة النائب العام خبراً عنوانه (إحالة محافظ أسيوط للتحقيق أمام النائب العام) ! وتم تصوير الأمر على أنني متهم وليس العكس !! وتم التحقيق بمعرفة أحد المحامين العموميين وطبعا كانت النتيجة معروفه مسبقاً لكن ما أردته من تلك التحقيقات وهو مالم أقله للدكتور عبد العزيز حجازي عندما تمسكت بإجراء التحقيق بمعرفة النائب العام هو حصولي على صك يثبت براءتي أمام هؤلاء المغرضين وغيرهم مما تسول لهم أنفسهم اتهاد الأبرياء.

في سنة ١٩٨٢ جاءت وزارة د.فؤاد محيي الدين في أول تعديل وزاري اجراه الرئيس حسني مبارك وكان آخر اجتماع حضرته هو اجتماع موسع للوزراء والمحافظين برئاسة رئيس الوزراء، وبعد أن انتهى المجتمعون من مناقشة جدول الأعمال المقرر بدأ د.فؤاد كلامه قائلاً : «الكلام الذى سأقوله لكم الآن قلته من قبل لزملائي أعضاء مجلس

الوزراء، يأخوانا أحنا عارفين ظروف الحياة صعبة، والمرتبات ضعيفه (كان الوزير فى ذلك الوقت يقبض ٢٦٤ حنيها بالإضافة إلى بدل تمثيل) ومع ذلك أقول لإخوانا اللى بياخدوا فلوس من أنشطة محلية أو مركزية بلاش يخدوها، وأنا بناقش موضوع ضعف المرتبات مع سيادة الرئيس وهنشوف له حل».

ضايقنى الكلام فرفعت يدى طالبا الكلمة، فقال لى د.فؤاد : «أيوه يا أخ محمد» فقلت موجهاً الكلام له : «أنا باعترض على كلامك شكلاً وموضوعاً وبارفضه» فقال لى : «وانت مالك هل وجهت لك كلاما؟!». قلت له : «أنا باعتبر الكلام يمسنى لأنه كلام معمم وموجه للمحافظين وحيث إننى واحد منهم أرفضه حتى لو قبلوه هم، ولا أسمح لك أو لغيرك أن يمس كرامتى بشكل مباشر أوغير مباشر» فعاد يقول : «ياسيدى أنا لم أكلمك وهذه مجرد كلمة أوجهها فقط» فاستطردت أقول : «وأنا أعتبر أن هذا مساس وأطلب أن أسجل ذلك فى محضر الاجتماع، أنالم أكن موظفا وعملت وزيرا أو محافظاً وحتى هذه اللحظة مرتبى يذهب للبنك ولم أتقاضى أى مبلغ من المال لامن أنشطة محلية ولامركزية لكنى أعرف أن هناك محافظين بياخدوا مثل هذه الفلوس وأنت بالتأكيد تعرفهم فكان أولى ألا تعمم الكلام لكن توجهه لهم بالاسم أوتلتقى بهم فى مكتبك منعاً للحرج وتقول لهم هذا الكلام غلط».

فرد علىَّ : «أنا لا أعرف من يأخذون هذه الفلوس حتى أقابلهم»

فقلت له : «وهذا ألعن فلايصح أن يقول رئيس الوزراء فى مجلس الوزراء كلاما لايدريه أويعلمه ويمس كرامة الناس»

ودار الحديث على هذا المنوال ولما ازدادت حدة كلامى أنهى د.فؤاد الجلسة وخرجنا جميعا ليندفع نحوى بعض المحافظين يهنئوننى ويشكروننى أننى دافعت عن كرامتهم ..

إن الحديث عن نقود يتقاضاها المحافظون يذكرنى بما كان يحدث بعد جنى محصول القطن، كانت وزارة الزراعة ترسل للمحافظين شيكين قيمة كل منهما ألف جنيه واحد

باسم المحافظ شخصياً والثانى باسمه وبصفته الوظيفية الأول يصرفه المحافظ لنفسه والثانى يوزعه مكافآت على الذين عملوا فى مكافحة دودة القطن وفى الغالب كان سكرتير عام المحافظة يقدم كشفاً بهذه المكافآت يعتمده المحافظ.

اتصل بى الصديق الأخ الفاضل محمد لبيب وكان وقتها معيناً حديثاً محافظاً لبنى سويف وسألنى مداعباً : «يانقيب المحافظين وصلنى شيكين من وزارة الزراعة ماذا أفعل بخصوصهما ؟!».

قلت له : «المحافظون يوزعون أحدهما ويستخلصون الثانى لأنفسهم»

فعاد يقول : «أنا لا أسألك عما يفعله المحافظون ولكن أسألك عما تفعله أنت»

قلت له : «الشيك العام أوزعه على من يستحق المكافأة والشيك الخاص بى أرده للجهة المرسل منها مصحوباً بخطاب شكر» وهذا بالفعل ماكنت أفعله.

قال : «ياأخى أنا لست أقل منك وسأفعل مثلك»

وبعد مرور أشهر قليلة على هذا الحديث خرج محمد لبيب فى أول حركة للمحافظير فوجدته يتصل بى ويمازحنى قائلاً : «يافقرى ألم أجد أحدا أستشيره غيرك، لو الألف جنيه دول أخدتهم مش كانوا نفعونى ؟!».

وفيما بعد عرفت أن الدكتور فؤاد محيى الدين توصل لحل فى مسألة ضعف المرتبات.

قبل أن تعلن الحركة التى خرجت فيها اتصل بى النبوى إسماعيل وزير الحكم المحلى وقال لىَّ : ياأخ محمد الحركة سوف تظهر غداً وأنت لست فيها، وأنا أبلغك بذلك حتى تستطيع أن تغادر المحافظة أو تسافر»

وضحكت وأنا أقول له : «وهل أنا لص وسوف أهرب بما سرقته؟! أسيوط هذه بلدى وناسى، وشكرا لك على هذا الخبر الجميل».

وما أود هنا أن أؤكد عليه أننى سعيت قبل هذا بعام على الأقل لترك الوظيفة، حدث ذلك فى حياة الرئيس أنور السادات نفسه، وكنت لا أستطيع أن أواجهه بذلك فطلبت

من المهندس عثمان أحمد عثمان أن يتوسط لى فى ذلك وكان رده أن الرئيس أعصابه مشدودة (عقب اعتقالات سبتمبر ١٩٨١) وأضاف عثمان «أنا لا أستطيع أن أفاتحه فى ذلك الآن فاصبر قليلا».

كنت بالفعل قد تعبت فى ذلك الحين من جراء الوظيفة ماديا ومعنويا وبعد وفاة المرحوم الرئيس السادات وتولى الرئيس حسنى مبارك ذهبت إلى رئيس المخابرات الأخ فؤاد نصار (كان ذلك بعد أيام من حادث مقتل الرئيس السادات) وأنا أعلم أن فؤاد نصار على علاقة قوية بالرئيس مبارك أو أتصور ذلك واستشرته فى أمر استقالتى وفعلت ذلك حتى يتم توصيل المسألة للقيادة السياسية بصورة سليمة ولايترتب على ذلك (شوشرة) من أى نوع فقال لى فؤاد نصار بالنص : «يامحمد معنى أن تجئ الآن وتقول استقيل وقد تعاونت طوال فترة الرئيس السادات أنك لاتقبل التعاون مع الرئيس حسنى مبارك، أصبر على نفسك قليلا وبعدين نبقى نتكلم فى هذا الموضوع»

ولذلك فعندما اتصل بى وزير الحكم المحلى وأخبرنى بعدم وجود اسمى فى حركة المحافظين الجديدة نزل الخبر على قلبى بردا وسلاما ورتبت أمورى على الاستقرار ومواصلة نشاطى فى المحاماة من القاهرة، وكانت لفتة جميلة من قيادات المحافظة والأهالى أن تنظم لى حفل توديع تاريخى فوجئت فيه بالآلاف تنتظرنى على محطة القطار حتى أن مدير الأمن فى ذلك الوقت وهو رجل فاضل اسمه محمود عيد أمر رجال الشرطة بإغلاق طرق القرى والنجوع حتى يقلل من تدفق الناس على المحطة ومع ذلك كان عدد الحاضرين لايقل عن مائة ألف وهذا مسجل فى صور وعلى شريط فيديو، وفى حفل التوديع تجمع كل قيادات المحافظة وعلى رأسهم المحافظ الذى خلفنى اللواء زكى بدر، وتبارى الحاضرون فى إلقاء الكلمات التى تعبر عن الحب والوفاء..

لكن مفسدى الفرح أصحاب النفوس السوداء دائماً موجودون فقد اتصل د.فؤاد محيى الدين بالاستاذ مصطفى سليمان عضو مجلس الشعب ورئيس المجموعة الإقليمية

لنواب المجلس فى ذلك الحين يقول له : «إيه اللّى بتهببوه ده ؟! هو محمد عثمان ده رئيس دولة ماياما محافظين بتدخل وتخرج ولا أحد يشعر بيها»

ولم يزد جواب مصطفى سليمان عن عبارة «الناس هى اللى عايزه كده» وكان حرياً برئيس الوزراء أن يفرح بأن الناس تودع موظفا تنفيذيا بهذا الحب وهذه الحفاوة وقد تعرى من سلطته ومنصبه ولم يعد له إلا عمله وإنجازه وفى هذا نجاح للدولة التى يمثلها هذا الموظف قبل أن يكون نجاحاً له هو شخصياً..

هل انتهى الأمر عند هذا الحد ؟! لم ينته حيث لارجاء فى أن يغسل الحاقد قلبه ببرد المحبة أو النسيان.. وهواة البحث عن الإضرار بالآخرين دائماً سادرون فى غيهم وضلالهم، لقد استمر عضوا مجلس الشعب فى تقديم شكاواهم كأنهم فى معركه ـ لايريدون الوصول فيها إلى هدنة ويأبون إلا الإبادة الكاملة للطرف الآخر وعلى الرغم من أن هذه الشكاوى قد حقق فيها وأكثر من مرة بمعرفة المباحث والنائب العام وغيرهما من جهات التحرى والتحقيق ولم يثبت صحة أى منها فاتجهوا هذه المرة إلى المدعى الإشتراكى، وكان وزير الحكم المحلى قد فحصها وثبت له كذبها وتلفيقها لكنها وصلت للمدعى الإشتراكى فأردت أن أقدم له نفسى ليحقق معى أوليسألنى فيما يريد لكن أحمد الخواجة نقيب المحامين خطّأ رأيى هذا عندما سألنى : «هل استدعاك أحد» أجبته بالنفى فقال : «كأن شيئاً لم يكن ولاتأبه لأى كلام يأتيك من غير مصدره فى هذا الصدد».

فطلبت من المستشار فهمى باظة أن يتابع الأمر عند المدعى العام الاشتراكى (كان وقتها عبد القادر أحمد على) وعرف فهمى باظه من المستشار الذى يقوم بالتحقيق فى الشكاوى وبجمع التحريات أن الموضوع كله عبارة عن «كلام فاضى» (حسب تعبير المحقق) وأن مستشار التحقيق هذا أرسل لمكتب المدعى العام الأشتراكى مذكرة يوصى فيها بحفظ القضية كلها، وانتظرت هذه لكن المذكرة طال غيابها فى مكتب المدعى الاشتراكى ولم تخرج منه، أى إنها لم تعتمد وعرفنا عن طريق المستشار الذى يقوم بالتحقيق فى القضية

أن رئيس الوزراء د .فؤاد محيى الدين طلب أن يظل الموضوع مفتوحاً !! وسألت نفسى هل ربط د .فؤاد محيى الدين ذلك الموضوع بخلافى معه فى اجتماع المحافظين ؟!

أحسست أن هناك سيفا مسلطا على رقبتى وللحقيقة فكرت فى ذلك الوقت أن أترك مصر وأهاجر وأدرت حوارا مع نفسى : «إلى إين تذهب ؟!

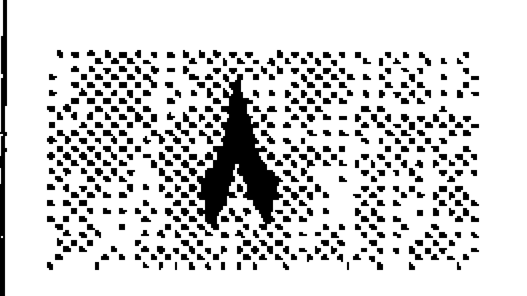
- لكن هناك شيئاً يعد لك ولاتعرفه..

- لكن لوسافرت وتركت مصر فقد هيأت للأعداء فرصة تتيح لهم فيها تصوير الأمر على أنه هروب !!» ..

- وغالبا سوف يتم ربط هذا بسرقات لم تحدث وإشاعات تتوالد من الباطل و ...»

- إذن فلأبقى هنا فى مصر وليفعلوا مايفعلون، على الأقل هنا سوف أنال شرف المواجهة»

وانتهى الموضوع .. وبقيت كلمات أريد أن أهمس بها فى أذن الموظفين التنفيذيين (الشرفاء) لاتأهبوا لتلك النماذج الحاقدة التى ماكنت أريد أن أذكرها أو يخط سيرتها قلمى لكنها على الأقل نماذج موجودة وليست أشباحاً تطاردنا ونطاردها ولكن .. دوسوا على أحقادهم واثقين من أنفسكم طالما تبتغون فى أعمالكم وجه الله ورضائه، ولاتخضعوا أوتستسلموا لداء لعين يقتل تقدم الشعب الطيب ويحاربه فى قوت يومه اسمه الروتين، وحكموا العقل والمنطق فى إيجاد حلول لمن يرجون عندكم هذه الحلول ولتكونوا من هؤلاء الذين خلقهم الله وأحبهم الله ورسوله وسخرهم لقضاء حوائج الناس، وراعوا مصالحهم يرعاكم الله.



رجل اسمه السادات

لم يبق من حديث الذكريات إلا شذرات تتعلق بهذا الرجل الذى انجذبت إليه قبل أن أقترب منه فلما اقتربت منه هالنى ذكائة وحسن منطقه وسياسته للأمور، وأنا لست من هواة تأليه البشر ولن يكون هذا الفصل بمثابة قصيدة مدح للوالى ولاهو أيضاً مقالا من مقالات التقريظ العمياء التى نكيلها بالميزان أحببناهم ورحلوا عنا لكنها ـ على الأقل ـ محاولة لرصد عقلية رجل أثر هذا التأثير فى مسار التاريخ وجغرافية المنطقة وأحدث ذلك فيما يشبه الصدمات وعامل الناس على أنهم آدميون كرمهم الله لآدميتهم فانتقم منه الذين تعودوا الخنوع والخضوع لبشر اعتبروهم أنصاف آلهة .. انتقموا فيمن أنطقهم من الذى أخرس ألسنتهم .. تفتحت عيونهم فجأة فالتهموا من وجدوه أمامهم وهو يمد لهم يديه ليعبر بهم زمانين وعهدين بينهما مابين هزيمة ٦٧ وانتصار ٧٣، وأنا لن أخوض فى مسألة تقييم التاريخ أو المقارنة بين العهود ليس لأننى أقل من السادة المؤرخين الذين تربوا فى مدرسة القراءة الثورية ورأوا تاريخ مصر والعالم بعين واحدة ترى فقط مايراه زعيمهم ونديمهم وتهيل الهباب والسواد على من يعارضه أو يعرض عنه، وما الكلام الآتى إلا حرف فى جملة من كلمة واحدة هى «السادات».

(نفسى أشوف مصر زى ماكانت) لقد سمعت هذه العبارة ـ الحلم ـ من السادات فى حوالى منتصف الستينيات ولم أكن أعمل معه وقتها أو تربطنى به أى صلة إلا كونه رئيس مجلس النواب الذى أنا أحد أعضائة فلما عملت معه بعد أن صار رئيساً للجمهورية وأصحبت أنا مستشاره لشئون مجلس الشعب سمعت هذه الجملة تترد بتنويعات كثيرة وصياغات أخرى.

هل نبدأ من معاهدة السلام .. ليكن.

لكن قبل الخوض فى التفاصيل أحب أن يعرف القارئ أننى كنت واحدا من المعارضين لكامب ديفيد وأن اعتراضى هذا نُقل للرئيس السادات من باب الوشاية وتسجيل موقف نكاية فى شخصى، وفى أحد الأيام أحضرنى الرئيس السادات وبادرنى بسؤال استنكارى : «يقولون إنك غير موافق أو مقتنع بكامب ديفيد أهذا صحيح ؟!» قلت له : «والله ياريس أنا لست مقتنعاً» سألنى : «لماذا» قلت : «أتصور أن هذا هو المسمار الأول الذى دق فى نعش الأمة العربية والإسلامية» وكان جوابه غريباً وأعتقد أن منطقه هذا كان أحد أسباب موته فيما بعد، قال :

«يابنى أناعايز أقولك حاجة : الاتفاقيات والمعاهدات مع القوى لاتساوى عنده الحبر الذى تكتب به، وخير مثال على ذلك إسرائيل فكم قرار صدر ضدها من هيئة الأمم المتحدة ومع هذا لم تنفذ ؟! .. لأنها إسرائيل القوية المدعومة، ويوم أن يصبح لنا قوة يبقى يحلها ربنا أنا أطلع دلوقتى بأرضنا»

طبعاً سكت لكنى انتقدت فى نفسى استخدامة لكلمة «أرضنا» التى فهمت أنه يقصد بها أرض مصر فقط..

وفى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ قيل عن السادات أنه (لم الشامى على المغربى) ولم يحاول أحد أن يحلل مأقدم عليه السادات بشئ من الموضوعية فالرجل لم يفعل ذلك طوال حكمه وبالطبع لم تصيبه نوبة جنون فجائية لتجعله يقدم على هذا القرار الغاضب، إن ما أوصله لذلك لابد تراكمات وإحباطات لأحلام رأى السادات أنها تكاد تتكسر على أرض الواقع وقد كانت قاب قوسين من يديه أو أدنى من ذلك.. لقد عاصرت بعضا من تلك الأحلام ولا أتزيد فى ذلك لأنها بمثابة شهادة أعرف أن الله سوف يحاسبنى عليها وهو على مأقول شهيد.

كان السادات يسرح ببصره بعيداً ويحلم أن إسرائيل جلت عن كل أرض سيناء

واستردها والتفت إلى المواطن المصرى الذى يرصد معاناته فيقول : «لابد أن مصر ترجع تزدهر وبدلا من أن يتسول الناس السفر إلى الدول العربية من أجل قرشين للسكن والمعيشة لابد للشعب المصرى أن يكون فى القمة ولايقل عن شعوب المنطقة التى حوله ويعيش فى مسكن مناسب».

ويبدو أن السادات رأى المعارضين لكامب ديفيد مثل الذى يضرب كرسى فى الكلوب ليحول الفرح إلى معركة تنتهى بمأتم، أحس السادات أن هؤلاء لايريدون أن يفهموا وكما نقول بالعامية «صعب عليه» أن يفكر هو بهذه الطريقة ويأتى من يقول له : أنت تبيع القضية أو أنت خائن، ولو استعرضنا أسماء من اعتقلهم السادات ستجد أن هناك موقفا يجمعهم وهو معارضتهم لكامب ديفيد، كان يتضايق جدا من الذين يعارضون الاتفاقية حتى أن الأمر كان يصل أحياناً إلى أن يفقد أعصابه، وكلمة حق أن الذين ذهبوا ضحية ذلك هم الأقباط الذين تم اعتقالهم وكان عددهم قليل نسبيا إلى مجموع من اعتقلوا، ولم يكن لهؤلاء الأقباط صوت عال فى معارضة الاتفاقية لكننى أعتقد أن الرئيس السادات قد وجد نفسه وقد اعتقل رموزا دينية إسلامية مثل عمر التلمسانى وغيره علاوة على أنه كان مشحونا ضد الأنبا شنودة نتيجة ماحدث فى زيارته لأمريكا والمقابلة السيئة التى استقبله بها أقباط المهجر المصريون وحمّل الرئيس السادات الأنبا شنودة جريرة هذا فخلعه من منصب البطريرك وحدد إقامته فى الدير ليحدث توازنا حتى فى عملية الاعتقالات.

كان السادات أيضاً لديه تصور لأمور بعد جلاء الاحتلال الإسرائيلى عن سيناء ويقول فى ذلك : إنه سوف يطلق حرية تكوين الأحزاب وحريةالصحافة ثم يعتزل الحياة السياسية ودائماً ماكان يردد : «أسيب أولادى وأقعد أنا وإذا حبوا ياخدوا رأيى فى شئ يقوا يلجأوا لى»

ومن ضمن ماكان يقول أيضاً : «مفيش بلد يحكمها العسكريون وينصلح حالها لابد أن نعيد للبلد وضعها الطبيعى، الجيش له مهمة والسياسة لها ناسها». كان دائماً مايؤكد

على ذلك ويضع أولى خطواته فى مسألة تكوين الأحزاب بأن شكل لجنة من عشرين عضوا (سميت لجنة العشرين) يناقشون مستقبل العمل السياسى، وعلى الرغم من وجودى فى أسيوط محافظاً لها فإنه جعلنى عضوا فى هذه اللجنة التى راعى فى تشكيلها أن تمثل كافة التيارات الفكرية من يسار ويمين ووسط وهى أيضاً اللجنة التى تشكلت على أساسها المنابر التى تحولت إلى أحزاب، حزب الأحرار، وحزب مصر وفيما بعد نشأ حزب الوفد وكانت مفاجأة أن انضم لحزب الوفد الوليد شخصيات مهمة من أسر عريقة أصولها وفدية فأزعج الرئيس السادات وأحب أن يقوم حزب آخر لإحداث التوازن الذى كان دائماً يبحث عنه، وفى إحدى اللقاءات التى ضمتنى معه وآخرون فى الإسماعيلية كلف المهندس حسب الله الكفراوى أن يذهب للأخ إبراهيم شكرى ويطلب منه (تجهيز) نفسه لتكوين حزب، وبذلك كان الرئيس السادات هو صاحب فكرة تكوين حزب العمل برئاسة إبراهيم شكرى.

فى ذلك الوقت كان من ضمن شروط تكوين حزب جديد أن يوقع على تأسيس الحزب عدد من نواب مجلس الشعب (فى حدود عشرين نائبا تقريبا) وأحجم (كالعادة) النواب الذين ينتمون جميعهم تقريباً إلى حزب مصر عن التوقيع، فمن يجرؤ ؟ !، واضطر الرئيس السادات إلى الذهاب لمجلس الشعب والتوقيع أمام الجميع على قيام الحزب وأخذ ينادى على بعض النواب بالاسم ليتبعوه ! ولم يكن مقدرا لهذا الحزب أن يتوجه توجهه الإسلامى بعد ذلك فينضم إلى «الإخوان المسلمون» ويترشحون على قائمته وكانوا قبل ذلك قد انضموا للوفد ونجح على قائمته بعض منهم فلما اختلفوا مع قيادات الوفد فى الانتخابات التى تلت ذلك حول النسبة التى يحصلون عليها من مجموع المرشحين اتجهوا لحزب العمل وترشحوا على قائمته وتغير توجه الحزب وأفكاره وجريدته.

وعلى الرغم من أن ممدوح سالم كان رئيسا لحزب مصر فإنه ساهم بطريق غير مباشر

فى قيام الحزب الوطنى ولهذا قصة :

كان الاستاذ فؤاد سراج الدين قد ذهب فى زيارة للأسكندرية ويبدو أنه أُستقبل هناك استقبالا حافلاً فوق العادة فرفع ممدوح سالم تقريراً بذلك للرئيس السادات ضمنّه بعض التفاصيل من مثل أن الجماهير رفعت سيارة فؤاد سراج الدين عن الأرض احتفاء به، فلما رأى الرئيس أن حزب الوفد يتوجه إلى الجماهير بصفته أصل الحركة الوطنية ويدق على هذا الوتر بشدة مستغلاً تراثة القديم المعروف عند غالبية المصريين، فكر كيف يسحب السجادة من تحت قدميه؟! فعمد إلى إحياء ذكرى مصطفى كامل ومحمد فريد باعتبارهما أصل الحركة الوطنية السابقة على الوفد، لكن كيف يحيى تلك الذكرى؟ فعل ذلك بإنشاء الحزب الوطنى، وبحث عن كل الرموز التى تنتمى إلى ذلك الحزب حتى أنه استخدم مقر الحزب القديم الكائن بعابدين على الرغم من أنه مبنى متهالك!

وذات يوم قلت للرئيس السادات : «والله ياريس أن ينشأ أحزاب فى مصر هذا شئ مفيد ولكنى أرى -وأنت تقول أنك رب الأسرة وكبير العائلة- أن تترك رئاسة الحزب الوطنى فأنت رئيس الجمهورية ولابد أن تكون أبا للجميع» وبالطبع لم يأخذ الرئيس بهذا الرأى.. وكنت مندهشاً لأن ذلك يتعارض مع ماكان يردده من أنه سوف يترك العمل السياسى بعد ما يجلو اليهود عن سيناء.

وأتصور أن منطق الرئيس السادات فى رئاسته للحزب الوطنى أنه كان يعتقد أن ذلك سوف يمنح للحزب قوة تجعله قادرا على الصمود والوقوف على رجليه على الرغم من أننى أعتقد ـ شخصياً ـ أن رئاسة رئيس الدولة لأى حزب سوف تمنحه قوة ظاهرية ترتكز على السلطة أما من حيث الواقع فإنه لو فقد الحزب هذا المقوم فإنه سوف ينهار كعمود ثلج تعرض لأشعه الشمس، وتخيلوا مايحدث لو تخلى غدا الرئيس مبارك ـ مثلا ـ عن رئاسة الحزب الوطنى وكّون حزباً جديداً؟!، أعتقد أن الإجابة لاتحتاج أى تفكير أو استجلاب للخيال لأنها حدثت بالفعل عندما كّون الرئيس السادات الحزب الوطنى فهرول إليه

أعضاء حزب مصر .

لا أنسى أيضاً ماحييت ماردده الرئيس السادات أمامى مرتين وفى الثانية منهما كان معنا شاهد ثالث على هذا الكلام وهو الأخ حسب الله الكفراوى وأعتقد أن ذلك كان سنة ١٩٧٧ أو ١٩٧٨ قال الرئيس :

«انتوا فاكرين إن الاتحاد السوفيتى سوف يستمر على حاله .. لن يكون هناك شئ اسمه الاتحاد السوفيتى أو شئ اسمه الشيوعيين .. وعدوا على أصابع يديكم الاثنين حتى يتحقق ذلك»

كنت اسمع هذا الكلام فى الوقت الذى قيل فيه ولا أعلق بل كنت أعتبره شيئاً من الهلوسة أو الشطط فى الرأى ! فأقصى مدى يسرح فيه خيالى هو أن تحدث حرب بين الغرب والشرق فتنهزم روسيا مثل ألمانيا لكن أن تنتهى روسيا تلك القوى العظمى بهذا الشكل الذى يشبه سقوط بيضه نيئه على أرض رخامية فهذا ما كان يرفضه عقلى أوعقل أى واحد .

وفى غضون التاريخ الذى حدده السادات انتهت الشيوعية فى المجر ، وسقط سور برلين وتوحد شطرى المانيا وحدثت تغييرات فى بولندا وتشيكوسلوفكيا وانهارت وحدة الاتحاد السوفيتى فتحول إلى جمهوريات منفصلة وتحققت نبوءة السادات التى لم يقدّر له أن يعيش ليراها تتحقق وأغرب من النبوءة نفسها أن تتحقق بهذه الكيفية التى وصفها .. فأى محلل سياسى لم يتصور ذلك ولاأعتقد أن مرد ذلك هو الإحساس فقط فمن كان يتصور أن روسيا لن تجد طعامها أو قوت يومها ! !

ورحل الرجل لكن الأمور بالتأكيد يوم رحيله لم تكن مثل اليوم الذى تم فيه تنصيبه رئيساً للجمهورية لقد غير مفاهيم ومعتقدات وصنع أحداثا جديدة ، وهو فى الأول والآخر بشر تولى الحكم فأصاب وأخطأ لكن لدى البعض إصرار غريب ومريب على تضخيم أخطائه إلى الدرجة التى تحجب الرؤية الصائبة ، ويبدو أن قدره أن الناصريين

عادوا ليسيطروا على الإعلام ويعلو صوتهم فيوظفونه بشكل غير مباشر للنفخ فى بالون الأسطورة وهم يعتقدون أنهم يستطيعون أن يعيدوا لها الحياة .. ياهؤلاء ... رحمة بأولادكم وأولادنا، رحمة بالأجيال الجديدة، وبدلا من أن تخنقوهم بسموم كاذبة علموهم أن يقرأوا التاريخ بموضوعية علموهم أن يحترموا رموزهم الوطنية بعقلانية .. علموهم أن الأفراد زائلون والقيم هى الباقية .. علموهم أن يبحثوا بأنفسهم عن الحقيقة لكن ابذروا بذورها فى طريقهم ..

.. علموهم يرحمنا ويرحمكم الله.

٩

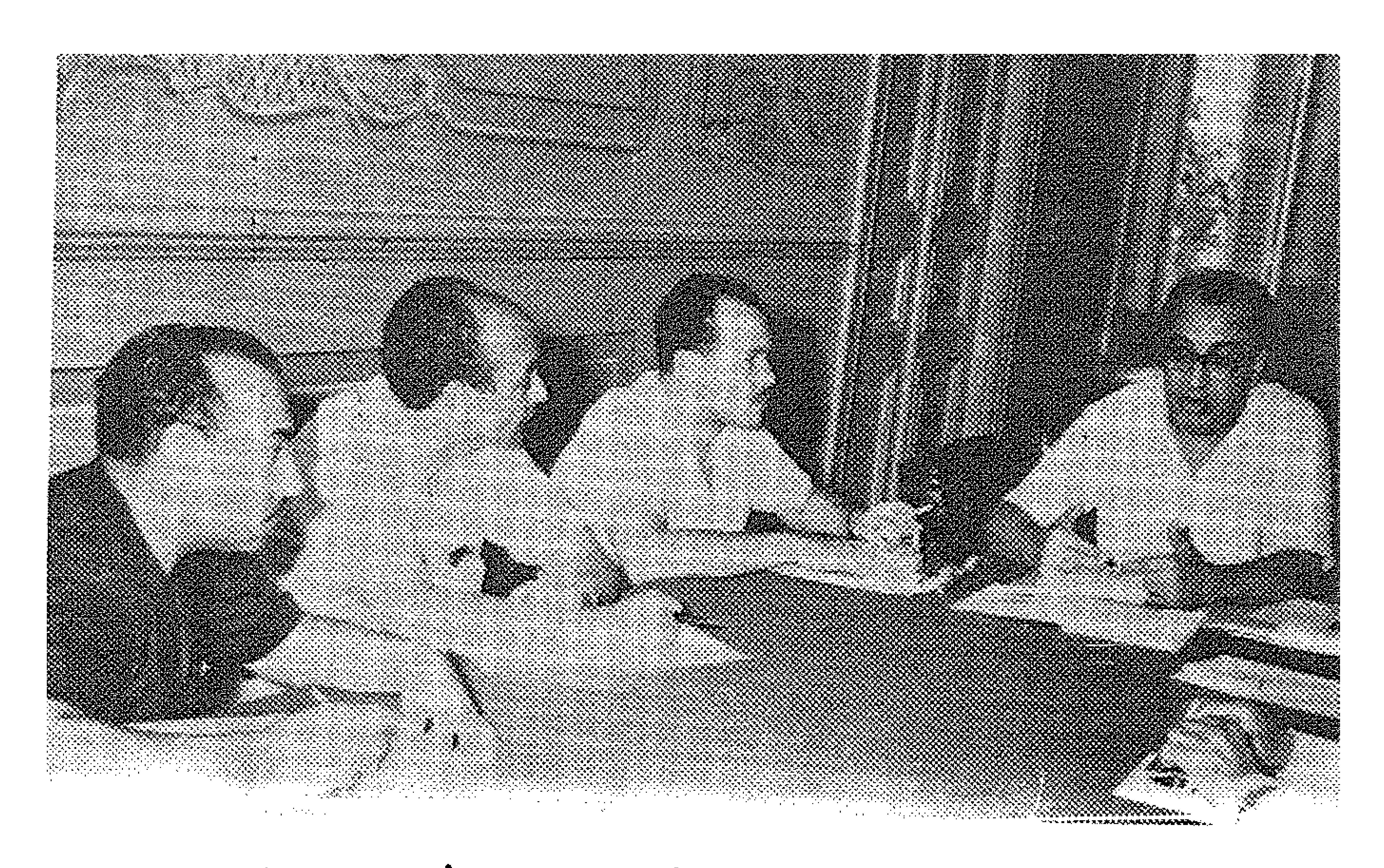
مشوار محمد عثمان اسماعيل



محمد عثمان إسماعيل أول
محافظ يمين على درجة وزير
وأول محافظ يركب بجوار
الرئيس فى سيارته المكشوفة
ويطوف معه شوارع محافظة
أسيوط ليقول للجميع أنا مع
محمد عثمان إسماعيل

- هدية من إنتاج محافظة أسيوط تعبيراً من محمد عثمان إسماعيل عن حبه وامتنانه للرئيس السادات

- السادات ثم فكرى مكرم عبيد فمحمد عثمان إسماعيل



- البرلسى أمين الاتحاد الاشتراكى بمحافظة أسيوط على رأس المائدة وإلى يمينه محمد عثمان إسماعيل الأمين المساعد فى أحد اجتماعات التنظيم

- محمد عثمان إسماعيل مع الإمام الأكبر عبد الحليم محمود علاقة ود ومحبة

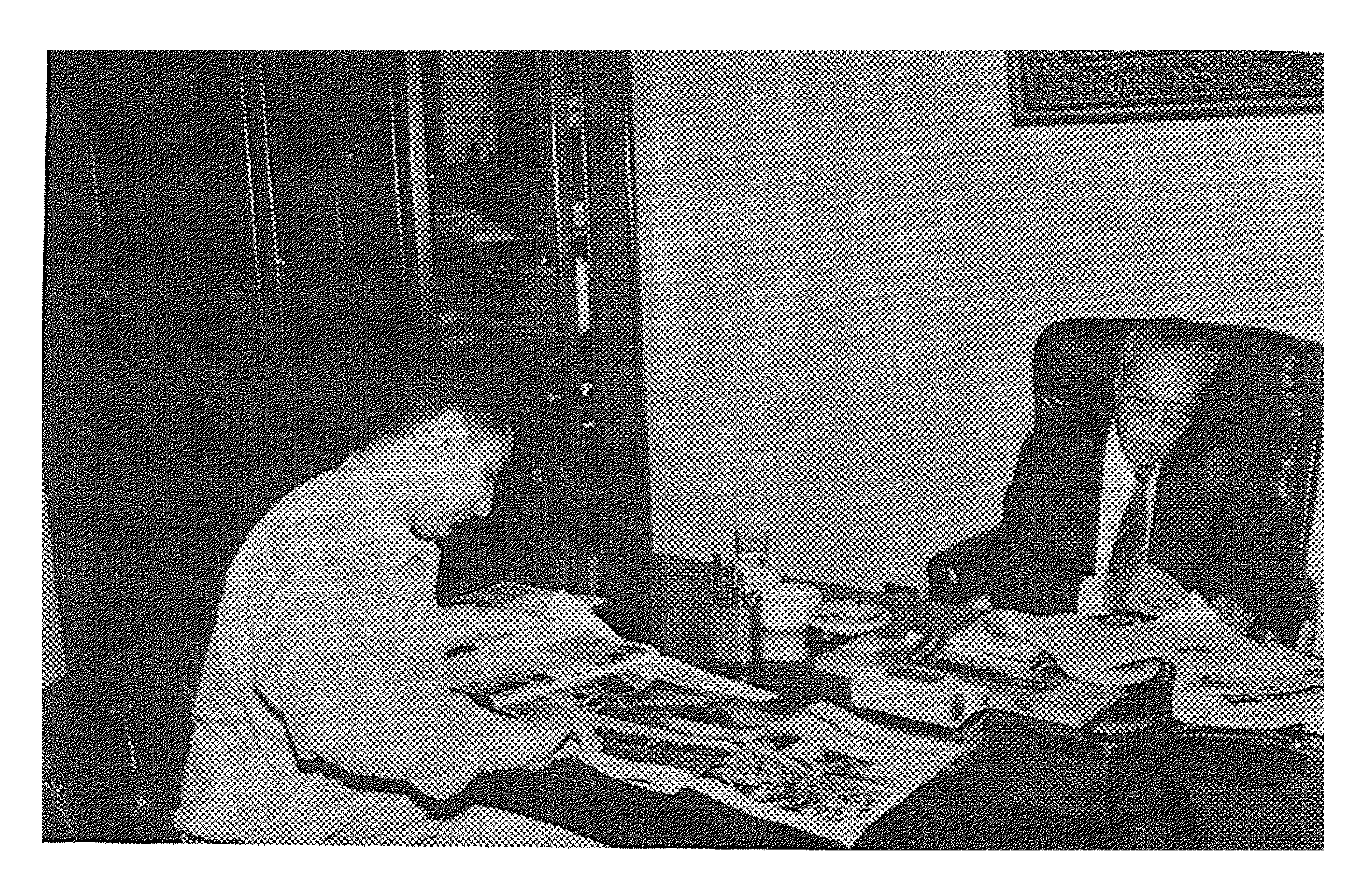


- فى إحدى المناسبات الدينية القبطية يلقى محمد عثمان إسماعيل كلمة فى إحدى الكنائس



- ومع أحد القيادات الدينية المسيحية

- استقبال شعبى هائل لمحمد عثمان إسماعيل من أبناء محافظته فى حفل توديعه بعد أن ترك المنصب التنفيذى



- محمد عثمان إسماعيل يروى ذكرياته عن الأيام والأحداث التى عاصرها لعاطف عبد الغنى

الفهرس



صاحب الذكريات

- محمد عثمان إسماعيل عثمان
- من مواليد محافظة أسيوط فى يناير سنة ١٩٣٠
- تخرج فى كلية الحقوق سنة ١٩٥٤
- عضو مجلس الأمة فى دورتيه ١٩٦٤ - ١٩٦٨
- أمين الإتحاد الإشتراكى عن محافظة أسيوط سنة ١٩٦٨ وعضو اللجنة المركزية
- محافظ لأسوان ١٩٧١ وفى نفس العام نقل محافظاً لمحافظة بنى سويف
- عين مستشاراً لرئيس الجمهورية لشئون مجلس الشعب ورئاسة الجمهورية وأميناً للتنظيم
- عين محافظاً لأسيوط سنة ١٩٧٣ وظل فى منصبه إلى أن ترك العمل التنفيذى فى فبراير سنة ١٩٨٢ وتفرغ لأعمال المحاماة ومباشرة بعض الأعمال التجارية إلى إن توفاه الله فى ٢٢ مايو سنة ٢٠٠٠